طبائع الاستبداد
و
مصارع الاستعباد

تقديم

أ.د/ سيف عبد الفتاح
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

عبد الرحمن الكواكبي

مقدمة تحليلية

بقلم الباحث
عمرو أشرف مصطفى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دار البشير
للثقافة والعلوم

اسم الكتاب: طبائع الاستبداد

التأليف: عبد الرحمن الكواكبي

عدد الصفحات : 176

عدد الملازم : 11

مقاس الكتاب : 17 × 24

عدد الطبعات : الطبعة الأولي

الإيداع القانوني :

الترقيم الدولي :

الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

التوزيع والنشر

دار البشير للثقافة والعلوم

مصر

darelbasheeralla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
ت : 01062836461- 01067467492

1435 هـ
2014 م



عبد الرحمن الكواكبي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
نص حر يصنع الأحرار
أ.د / سيف الدين عبد الفتاح

يعتبر كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد للعلامة عبد الرحمن الكواكبي (1854-1902) من الكتب الجديرة بالقراءة والدراسة. وعلى الرغم من أن الكتاب قد مرت على تأليفه سنوات طويلة إلا أنه يشخص الحالة السياسية الراهنة بصورة دقيقة ومعبرة. فالكتاب يتحدث عن الاستبداد وطبائعه، كما يتحدث بإسهاب عن المستبد وحاشيته، وعلاقة الاستبداد بالدين والمال والمجد والعلم وغيرها. بجانب ذلك يقدم الكاتب في نهاية كتابه العميق الرصين وصفة دقيقة وحكيمة ومكينة عن كيفية التخلص من الاستبداد.

من يطالع طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد يعرف بجلاء أن للاستبداد طبائع وسنن مطردة لا تتحول ولا تتبدل، لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. ومن يقرأ الكتاب يظن أن الكواكبي قد كتبه الآن ولم تمر على تأليف الكتاب أكثر من مائة عام، وكأن الكتاب يتحدث عن استبداد حاضر وقائم لا استبداد سابق وماض.

سيدهشك الأمر من ذلك التطابق بين ما في الكتاب والذي يتحدث عنه الكواكبي والذي يصور الماضي البعيد، وما نعانيه في زماننا هذا، الكتاب لا يراعي فروق الوقت بين زمان الكواكبي وزماننا نحن.

ستجد فى الكتاب وأنت تطالعه حكاية ما يحدث في هذا الوقت الدقيق وهذا المنعطف الخطير، الذي تمر به المنطقة العربية؛ ففي هذا الوقت العصيب يغادر حياتنا السياسية ثلة من المستبدين غير مأسوف عليهم؛ فمن المستبدين من قذفه شعبه في مزابل التاريخ ومنهم من ينتظر. الكتاب حسب وجهة نظري يتخذ أهمية خاصة في هذه اللحظة المفصلية بالتحديد والعالم العربي يفور ويمور على مرجل التغيير والرحيل، كما أن الكتاب سينال زخم أكبر حينما نضع أحد هؤلاء المستبدين الذاهبين واللاحقين لنجد الكتاب وكأنه يتحدث عنه وبذلك يكون الكواكبي وكأنه كان ينظر عبر نافذته التاريخية لاستبداد عصرنا الراهن، والمستبدين الذين غزلهم نول زماننا الحائر. وسنجد أنفسنا ونحن نطالع الكتاب وكأننا نعيش في عصر الكواكبي أو كأن الكواكبي يعيش بيننا وعلى كل فان الكتاب يستشرف التاريخ بصورة كاشفة وفارقة ولافتة وجديرة بالبحث والمطالعة.

هذا الكتاب «**نص حر**» يحرض علىٰ الحرية ويصنع حماتها، النص الحر وهو نادر فىٰ وجوده وفىٰ قيمته يحرك كل مفردات الحرية والكرامة والشرف والعزة والإرادة، أنه يطالب بكتاب للعلوم السياسية مغموسا فىٰ محبرة الحرية والتضحية من أجلها، إنه يواجه كيمياء السطة واستبدادها، ويقاوم تكنولوجيا الاستبداد وتجلياتها.

إنه يعرف العلوم السياسية تعريفا فريدا عميقا بلفظ حر ومعنىٰ حر، يخلص الإنسان من الخنوع والمذلة والعبودية، فهي يعرفها بـ «**إدارة الشؤون المشتركة بمقتضي الحكمة، ويكون بالطبع أول مباحثها وأهم علمها الاستبداد أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضي الهوىٰ**» ويقول: الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج من وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة ويرىٰ أن المتكلم في هذا الباب عليه أن يلاحظ تعريف الاستبداد وأسبابه وأعراضه ودواؤه.."..هل فهمتم ياسادة ماهىٰ بنية علم السياسة الحر، تهتم بالضرر الأكبر الواجب منعه ودفعه ورفعه بكل طريق ومن كل طريق، معرفة الاستبداد قبل الحديث عن مداخل ومسالك عمران البلاد والعباد، لأن الظلم والاستبداد يؤذن بخراب العمران.

ولو تدبرنا الأمر بما يحدث من تطورات فىٰ الحالة المصرية حتىٰ وصلنا إلىٰ محطة غاية فىٰ الخطورة وهىٰ الحالة الانقلابية فإن الكتاب يشير ومن طرف خفىٰ فىٰ استراتيجية أسئلته الكبرىٰ إلىٰ : كيف تفقد الشعوب مكانتها ضد الاستبداد؟، وفىٰ سياق يشير ليس فقط إلىٰ الاستبداد فىٰ ذاته وتشريح مكوناته ورصد آلياته وأساليب سياساته وممارساته، بل يشير إلىٰ قابليات الاستبداد التىٰ تحكم عناصر الاستبداد وتمكن لحلقاته علىٰ الأرض استقرارا واستمرارا.

لو كان الأمر بيدنا لجعلنا من الكتاب أحد الكتب التي يدرسها الطلاب في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا حتي تتعرف الأجيال علىٰ الاستبداد وتحاربه وتضع المتاريس في طريقه ولكن هذا لن يتحقق إلا في ظل دولة عادلة وغير مستبدة، يدرس بدلا من كتب لحقوق الانسان المزيفة أو كتب التربية الوطنية المصطنعة، الصانعة للمستبد المروجة لسلطانه وطغيانه بالحديث تارة عن الزعيم الملهم، وتارة أخرىٰ عن الزعيم الخالد، وتارة ثالثة عن زعيم يقطر بالحكمة لا تتعداه، فيسهل تداول خطاب بناء علىٰ توجيهات الزعيم أو السيد الرئيس، إنه الكتاب الذىٰ يصنع الحرية ويبنىٰ مواقف الأحرار.

الخبرة والفكرة والعبرة:

أكد الكواكبي للقراء، إنه يضعُ خلاصة عناء طويل من المطالعة والدراسة والبحث لمدة

ثلاثون عاماً، حيثُ تمحص لديه، أن السبب الحقيق وراء انحطاط أي أمة هو «**الاستبداد السياسي**» وبين أن هدفه من وراء ذلك، هو التنبيه لمورد الداء الدفين، ببيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه علىٰ ذويه.

استهل في المقدمة ـ مؤكداً علىٰ الحقيقة السابقة ـ بالبراهين والأدلة المقنعة باستقراء التاريخ ومشاهدات واقع ومجريات الحياة، وذلك مثل قوله: «**ومن الأمور المقرَّرة طبيعةً وتاريخًا**» أنَّه؛ ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمّة أو التَّمكُّن من إغفالها إلاّ وتسارع إلىٰ التَّلبُّس بصفة الاستبداد، وبعد أنْ تتمكَّن فيه لا تتركه وفي خدمتها إحدىٰ الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمَّة، والجنود المنظَّمة، وهما أكبر مصائب الأمم وأهمّ معائب الإنسانية، وقد تخلَّصت الأمم المتمدُّنة ـ نوعًا ما ـ من الجهالة، ولكنْ؛ بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية؛ تلك الشّدة التي جعلتها أشقىٰ حياةً من الأمم الجاهلة، وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتَّىٰ ربَّما يصحّ أن يقال: إنَّ مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشّيطان؛ فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أنْ ينتقم! نعم؛ إذا ما دامت هذه الجندية التي مضىٰ عليها نحو قرنَيْن إلىٰ قرن آخر أيضًا تنهك تجلُّد الأمم، وتجعلها تسقط دفعة واحدة. ومن يدري كم يتعجب رجال الاستقبال من تَرَقِّي العلوم في هذا العصر ترقِّيًا مقرونًا باشتداد هذه المصيبة التي لا تترك محلاً لاستغراب إطاعة المصريين للفراعنة في بناء الأهرامات سخرة؛ لأنَّ تلك لا تتجاوز التّعب وضياع الأوقات، وأمّا الجندية فتُفسد أخلاق الأمّة؛ حيثُ تُعلِّمها الشّراسة والطّاعة العمياء والاتِّكال، وتُميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتُكلِّف الأمّة الإنفاق الذي لا يطاق؛ وكُلُّ ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم".

إنه يشير الىٰ جهالة الشعوب التىٰ تشكل قابليات للاستبداد، المستبد.. يود أن تكون رعيته كالغنم درًّا وطاعة، وعلىٰ الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خدمت وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يُستأثر عليها بالصيد كله.

علىٰ الرعية أن تعرف مقامها، هل خُلقت خادمة لحاكمها، تطيعه إن عدل أو جار، وخُلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف، أم هي جاءت به ليخدمها لا ليستخدمها!

و«**الجندية**» التىٰ تشكل أخطر آليات الاستبداد«**شدة الجندية الجبرية العمومية**»، اجتماع هذين الأمرين تمكين لحال الاستبداد، إنه يقرأ الانقلاب حينما تتحول الجندية فىٰ استخدام قوتها وتزيف أدوارها، وكأنه يشير من كتابه المفتوح الىٰ استبداد الانقلاب والاستبداد الانقلابىٰ.

وضع الكواكبي جملته الخالدة في تعريف الاستبداد «**الاستبداد أصل لكل فساد**»، يكون الاستبداد عندما تكون الحكومة مطلقة العنان لا يقيدها قانون ولا إرادة أمة.

والحكومة المستبدة تكون مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلىٰ الشرطي إلىٰ الفراش إلىٰ كناس الشارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقًا لأن الأسافل لا يهمهم جلب محبة الناس، إنما غاية مناهم اكتساب ثقة المستبد فيهم بأنهم علىٰ شاكلته وأنصارا لدولته، وبهذه يأمنهم ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه.

ولكي يستمر الاستبداد ويستقر لا يكفي أن يكون هناك حاكم مستبد أو حكومة مستبدة، بل لابد من وجود شعب يقبل هذا الاستبداد، لأن الاستبداد طريق واحد ذو اتجاهين، الاستبداد والقابلية للاستبداد.

وفي باب آخر يذكر الكواكبي أن فرائص المستبد ترتعد خوفًا من العلم قائلاً إنه كلما تغلغل الجهل في أواصر المجتمع ازدادت قدرة الحاكم علىٰ الاستبداد، فالعلم مقاتل مقدام يخشاه المستبد ويخشىٰ من قدرته علىٰ إرشاد الرعية لمواطن الحقوق وسبيل الحصول عليها، إن المستبد سارق ومخادع والعلماء منبهون ومحذرون، وللمستبد أعمال ومصالح لا يفسدها عليه إلا العلماء.

ويؤثر الاستبداد في التربية والأخلاق فيفسدهما ويضطر الناس إلىٰ إباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل، إنه ابن خلدون فى مقدمته حينما يشير إلىٰ ذلك.

من المهم أن ننظر إلىٰ أهمية اللغة التحليلية والتفسيرية لهذا النص الحر الصانع للحرية والأحرار علىٰ أن الاستبداد حالة شبكية، وعملية تخريبية، تتجلىٰ فى أشكال عدة وتحتل مساحات كبرىٰ بفعل المستبدين والأعوان.

كان قلم الكواكبي كالكاميرا تصول وتجول في أنحاء الأمة الإسلامية، ترصد الاستبداد أينما كان وتذكر أسبابه ونتائجه وكيفية القضاء عليه، لم يكن الكواكبي يتحدث عما يمكن أن يفعله الاستبداد بالناس بل كان يتحدث عما يفعله بهم فعلاً.

في القاهرة عام 1902 فاضت روح الكواكبي إلىٰ بارئها وبقيت كلماته حتىٰ اللحظة درسًا للشعوب في مواجهة الاستبداد.

رحم الله الكواكبىٰ الذىٰ فضح الفساد والمفسدين وكتب عنهم منبهـًا ومشيراً لطبائعهم وصفاتهم ونتائج أعمالهم ولم ينتبه أحداً منا إلىٰ كلماته وثرائها ودعوته ونقائها إلا بعد مرور قرن من الزمان حيث زاد الإستعباد وطغىٰ الولاه وانتشر الفساد فانتفضت الشعوب وأطلقت لغضبها العنان فتهاوىٰ به كل مستبد وجبان بداية من شعب تونس وطاغيته "زين

العابدين بن علىٰ» **وشعب مصر وطاغيته حسنىٰ مبارك**» وشعب ليبيا وطاغيته «**معمر القذافىٰ**» ومازال دوىٰ إعصار الغضب يضرب قصور اليمن وسوريا وننتظر هلاك الظالمين.

في أواخر 1899، غادر القاضي والسياسي والصحافي عبد الرحمن الكواكبي بلاد الشام، خلسة، الىٰ مصر. كان مهموم الفؤاد مجروح الكبرياء، بعدما بلغ الخلاف بينه وبين ولاة السلطنة العثمانية في حلب أشده. لم يمض علىٰ رحيله ثلاثة أعوام ونيف، حتىٰ توفي في القاهرة عن 47 عاماً، في ظروف غامضة، علىٰ الأرجح مسموماً. تخلصت السلطنة من مشاكس سياسي ومحرض فكري، لكنّها لم تستطع أن تتخلص من إرث الرجل. بعد انقضاء أكثر من مائة عام علىٰ رحيله، تستحضر الانتفاضات العربية الراهنة، وخاصة تلك المشتعلة في موطنه سوريا، سيرة الكواكبي وكتاباته عن الاستبداد. فمرور الزمن عدّل في آليات الاستبداد، لكنّه لم يغيّر الكثير من جوهره.

تقرأ كتاب الكواكبي «**طبائع الاستبداد**»، فتشعر وكأنّه يحدثك عن الحكام العرب المعاصرين (**الذين خُلعوا والذين لا يزالون يكابرون**). فالمستبد، كما ينقل لنا الكواكبي عن الحكماء، عدو للحق والحرية «**يتجاوز الحد ما لم ير حاجزاً من حديد**»، ويتحكم في أمور الناس بإرادتهم لا بإرادتهم، وبحسب أهوائه لا طبقاً لشريعتهم، ويدرك أنّه الغاصب المعتدي، «**فيضع كعب رجله علىٰ أفواه الملايين من الناس يسدّها عن النطق بالحرية والتداعي لمطالبته**».

أدرك الكواكبي، كما تدرك الشعوب العربية اليوم، أنّ خوف المستبد من نقمة شعبه أشد من خوفهم منه، فخوفه نابع من إدراكه لما يستحقه من عقاب علىٰ أيديهم، بينما خوفهم ناشئ عن جهل لما يملكون من حق وحيلة. والجهل والجند المنظمة هما سلاحا المستبد الأساسيان، وهو ما يظهر جليّاً في الانتفاضات الحالية.

رحمة الله علىٰ الكواكبي فهو القائل: أن المستبد يتخذ الممجدين سماسرة لتغرير الأمة باسم خدمة الدين أو حب الوطن أو تحصيل منافع عامة أو الدفاع عن الاستقلال. والحقيقة في بطلان كل هذه الدواعي الفخيمة التي ما هي إلا تخيل وإيهام يقصد بها رجال الحكومة تهييج الأمة وتضليلها حتىٰ إنه لا يستثنىٰ منها الدفاع عن الاستقلال، لأنه ما الفرق علىٰ أمة مأسورة لزيد أن يأسرها عمر؟ ما مثلها إلا الدابة التي لا يرحمها راكب مطمئن مالكا كان أو غاصبا، وكأنك تقرأ فىٰ كتاب الاستبداد والانقلاب، فتشهد طابور السياسيين وصفوف مدعىٰ الثقافة وجوقة الإعلاميين والصحفيين ممن يروجون ويبررون ويساندون المنظومة الاستبدادية الانقلابية.

إنها دعوة لحكماء الامة لتمحص أسباب التقصير بعد هزيمة الفكر السائد الخامسة **(النكبة، النكسة، كبوة النهضة، كبت الانتفاضة، استدعاء الاستعمار الما بعد حديث بجرائر الاستبداد المخلفة لقابليات الاستعبا)** بدل تغطية الممجدين وستر المطبلين المزمرين عين الشمس بخطاب مبرر قمئ.

الاستبداد والتخلص منه (مواجهة الاستبداد العتيد وبناء الحكم العادل الرشيد: بعد إشادته بالتاريخ الطبيعي وعلوم استقرائه يشير أن كل الأمم مرت في تقلبات سياسية علىٰ سبيل التجريب وبحسب تغلب أحزاب الاجتهاد أو رجال الاستبداد.

ثم يطرح عدد من المباحث يمكن تلخيصها كالتالي:

1- ما هي الأمة أي الشعب: فيقر برفض كون الأمة جمعية عبيد لمالك غالب وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كرها وإنما جامعة سياسية اختيارية، لكل فرد حق إشهار رأيه وفقا لـ : **(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)**.

2- ما هي الحكومة: سلطة امتلاك فرد لجمع يتصرف برقابهم، أم وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شؤونها المشتركة.

3- ما هي الحقوق العمومية: هل هي حقوق آحاد الملوك ولكنها تضاف للشعوب مجازا أم حقوق جموع الأمم تضاف للملوك مجازا.

4- التساوي في الحقوق محفوظة للجميع علىٰ التساوي.

5- الحقوق الشخصية هل الحكومة تملك السيطرة علىٰ الأعمال والأفكار، أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقا ما لم يخالف القانون الاجتماعي، لأنهم أدرىٰ بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتدخل إلا في الشؤون العمومية؟

6- نوعية الحكومة: هل الأصلح الملكية المطلقة أم الملكية المقيدة وما هي القيود؟ أم الرئاسية الانتخابية الدائمة مع الحياة أم المؤقتة إلىٰ أجل؟ وهل تنال الحاكمية بالوراثة، أو العهد، أو الغلبة؟

7- ما هي وظيفة الحكومة وظيفة الحكومة مقيدة بقانون موافق لرغائب الأمة و إن خالف الأصح. وإذا اختلفت الحكومة مع الأمة في اعتبار الصالح والمضر علىٰ الحكومة أن تعتزل الوظيفة.

8- حقوق الحاكمية هل للحكومة أن تخصص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال، وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التصرف في ذلك كله إعطاءً و تحديدا و منعا منوطا بالأمة.

9- طاعة الأمة للحكومة لا طاعة عمياء بلا فهم ولا إقناع لتأتي الطاعة بإخلاص وأمانة.

10- توزيع التكليفات الأمة تقرر النفقات اللازمة وتعين موارد المال، وترتب طرائق جبايته وحفظه.

11- إعداد المنعة هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعدادا للدفاع مفوضا لإرادة الحكومة إهمالا، أو إقلالا، أو إكثارا، أو استعمالا علىٰ قهر الأمة، أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمة وتحت أمرها، بحيث تكون القوة منفذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة.

12- المراقبة علىٰ الحكومة.

13- حفظ الأمن العام الحكومة مكلفة بحراسة الأشخاص حتىٰ من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة و التعويض.

14- حفظ السلطة في القانون هل يكون للحكومة ايقاع عمل إكراهي علىٰ الأفراد برأيها أي بدون الوسائط القانونية، أم السلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقتة؟

15- تأمين العدالة القضائية العدل ليس ما تراه الحكومة، إنما ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثر غير الشرع والحق، ومن كل ضغط حتىٰ ضغط الرأي العام.

16- حفظ الدين و الآداب.

17- تعين الأعمال بقوانين.

18- كيف توضع القوانين يضع القوانين جمع منتخب من قبل الكافة ليكونوا عارفين حتما بحاجات قومهم و ما يلائم طباعهم و صوالحهم.

19- ما هو القانون و قوته نصوص خالية من الإيهام والتعقيد وحكمها شامل كل الطبقات، و لها سلطان قاهر مصون من كل التأثيرات.

20- توزيع الأعمال والوظائف هل يكون الحظ في ذلك مخصوصا بأقارب الحاكم وعشيرته ومقربيه؟

21- التفريق بين السلطات السياسية و الدينية و التعليم ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب:4] .

22- الترقي في العلوم والمعارف هل يترك للحكومة صلاحية الضغط علىٰ العقول كي يقوىٰ نفوذ الأمة عليها؟ جعل التعليم الابتدائي عموميا بالتشويق أم بالإجبار، وجعل التعليم والتعلم حرا مطلقا.

23- التوسع في الزراعة والصنائع تلزيم الحكومة تسهيل مضاهاات الأمم السائرة.

24- السعي في العمران هل نترك ذلك لإهمال الحكومة المميت، أو لانهماكها فيه إسرافا وتبذيرا ؟ أم تحمل علىٰ اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العمومية.

25- السعي في رفع الاستبداد هل ينظر من الحكومة ذاتها، أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعا لا يدع مجالا لعودته من وظائف عقلاء الأمة؟

يقول الكواكبي أن الخمسة والعشرين مبحثا تحتاج لتدقيق عميق وتفصيل طويل وأنه ذكرها للتذكرة لدىٰ ذوي الألباب وتنشيطا للنجباء ويقتصر علىٰ بعض الكلام فيما يتعلق بمبحث رفع الاستبداد فقط، **فأقول:**

1- الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

2- الاستبداد لا يقاوم بالشدة إنما يقاوم باللين والتدرج.

3- يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد وهي قواعد تبعد آمال الأسراء، وتسر المستبدين، لأن ظاهرها يؤمنهم علىٰ استبدادهم. ولهذا أذكر المستبدين: «**لا يفرحن المستبد بعظيم قوته و مزيد احتياطه فكم من جبار عنيد جند له مظلوم صغير**».

مبنى قاعدة كون الأمة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية هو:

أن الأمة إذا ضربت عليها الذلة والمسكنة وتوالت علىٰ ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمة سافلة الطباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث السالفة، حتىٰ أنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترىٰ لها في الحياة وظيفة غير التابعية للغالب عليها، أحسن أو أساء علىٰ حد سواء، وقد تنقم علىٰ المستبد نارا لكن طلبا للانتقام من شخصه لا طلبا للخلاص من الاستبداد، فلا تستفيد شيئا إنما تستبدل مرضا بمرض.

وقد تقاوم المستبد بسوق مستبد آخر تتوسم فيه أنه أقوىٰ شوكة من المستبد الأول. فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد فلا نستفيد أيضا شيئا إنما تستبدل مرضا مزمنا بمرض حاد، وربما تنال الحرية عفوا فكذلك لا تستفيد منها شيئا كونها لا تعرف طعمها فلا تهتم بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب فوضىٰ، وهي إلىٰ استبداد مشوش أشد وطأة كالمريض إذا انتكس. و لهذا قرر الحكماء أن الحرية التي تنفع هي التي تحصل عليها بعد استعداد لقبولها، وأما التي تحصل عليها بعد ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئا، لأن الثورة تكتفي بقطع ثورة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنمو وتعود

أقوىٰ مما كانت عليه أولا.

فإذا وجد في الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولا: أن يبث فيها الحياة وهي العلم، أي علمها بأن حالتها سيئة وإنما بالإمكان تبديلها بخير منها، فإذا هي علمت يبتدئ فيها الشعور بآلام الاستبداد. ثم يترقىٰ هذا الشعور بطبعه من الآحاد إلىٰ العشرات،....حتىٰ يشمل أكثر الأمة وينتهي بالتحمس ويبلغ بلسان حالها منزلة قول الحكيم المعري:

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة فنحن علىٰ تغيرها قدراء.

ومبنىٰ قاعدة أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة، إنما يقاوم بالحكمة والتدرج هو: أن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقي الأمة في الإدراك و الإحساس، وهذا لا يأتي إلا بالتعليم و التحميس. وهذا لا يأتي إلا في زمن طويل، لأن العوام مهما ترقوا في الإدراك لا يسمحوا باستبدال القشعريرة بالعافية الا بعد التروي المديد، وربما كانوا معذورين لأنهم لم ألفوا أن لا يتوقعوا من الرؤساء والدعاة إلا الغش والخداع غالبا.

ولهذا كثيرا ما يحب الأسراء المستبد الأعظم إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، و كثيرا ما ينتقم الأسراء من الأعوان فقط ولا يمسون المستبد بسوء، لأنهم يرون ظالمهم هم الأعوان مباشرة دون المستبد.

ثم إن الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي فيها قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنس، وقوة المال، وقوة رجال الدين، وقوة أهل الثروات، وقوة الألفة علىٰ القسوة، وقوة الأنصار الأجانب، هذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يقابل بعصا الفكر الذي هو في أول نشأته يكون أشب بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم ، بناء عليه يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالعزم والإقدام.

الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصدا، نعم، الاستبداد قد يبلغ من الشدة درجة تنفجر عندها الناس انفجارا طبيعيا، فإذا كان في الأمة عقلاء يتباعدون عنها ابتداء، حتىٰ إذا سكنت ثورتها نوعا وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسس يكون بإقامة حكومة لا عهد رجالها بالاستبداد ولا علاقة لهم بالفتنة .

العوام لا يثور غضبهم على المستبد غالبا إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة فورية، منها:

1 _ عقب مشهد دموي يوقعه المستبد علىٰ مظلوم يريد الانتقام لناموسه.

2 _ عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوبا. ولا يتمكن من إلصاق عار الغلب بخيانة أحد القواد.

3 _ عقب تظاهر المستبد بإهانة الدين.

4 – عقب تضيق شديد عام مقاضاة لمال كثير لا يتيسر إعطائه حتىٰ علىٰ أواسط الناس.

5 _ في حالة مجاعة أو مصيبةعامة.

6 _ عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدوا لشرفها.

ثم يسرد الكواكبي طرائق شتىٰ يسلكها مثيري الخواطر علىٰ الاستبداد بالسر و البطء: يستقرون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة في بذرة أو بذرات يسقونها بدموعهم في الخلوات. وكم يلهون المستبد بسوقه إلىٰ الاشتغال بالفسوق والشهوات، وكم يغرونه برضاء الأمة عنه، ويجسرونه علىٰ مزيد من التشديد، و كم يحملونه علىٰ إساءة التدبير، ويكتمون الرشد، وكم يشوشون فكره بإرباكه مع جيرانه وأقرانه. لأجل غاية واحدة، هي أبعاده عن الانتباه إلىٰ سد الطريق التي فيها يسلكون. أما أعوانه، فلا وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ما شاءوا.

إن شبكات الفساد والاستبداد إنما تمثل بيئة الاستبداد وسياقاته التىٰ تمكن له شبكة تحالفاته الاجتماعية والمصالح الأنانية والآنية، وهىٰ تحرك معانىٰ المواجهة الحقيقية للدولة العميقة التىٰ تمثل شبكات الاستبداد والفساد والتحالفات والمصالح، إنها الثورات المضادة وشبكيتها وصناعة الاستبداد بالانقلابات والقابليات فىٰ مواجهة الحالة الثورية وأهدافها ومنظومتها فىٰ التأسيس لحكم عادل وفاعل ورشيد.

لجأ الكواكبىٰ إلىٰ مصر من عسف الاستبداد، ومات فىٰ مصر بعد ثلاث سنوات ليؤدىٰ رسالة لأهل مصر وثورة مصر، عن طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

❊ ❊ ❊ ❊

مقدمة تحليلية

تعاني العديد من دول الجنوب ولا سيما الدول العربية من نير الاستبداد والطغيان، بأشكال مختلفة وتحت مسميات وفق مزاعم مختلفة من من يستبدون بهم. ومن هنا جاء الاهتمام بالظاهرة تفاعلا مع واقع يصرخ بأن هذا مرض عضال تمكن ولم ينجع معه علاج منذ عقود، بل وربما منذ قرون في واقعنا العربي.

وتأتي الورقة في محاولة للاقتراب من ظاهرة الاستبداد السياسي، في محاولة للنظر في الأبعاد المختلفة للمفهوم،والوقوف علي اسباب تمكن الظاهرة،وآليات تمكينها واستقرارها واستمرارها. فهي ظاهرة متداخلة ومتشعبة الروافد، ومتراكمة الأسباب. فمن جانب يجدر النظر في الجذور التاريخية للظاهرة في الواقع العربي المعاصر، وكذا يجدر النظر في تأثير الحقبة الاستعمارية وما نقلته إلي البلاد من مكونات فكرية وأدوات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وكذلك من الأهمية بمكان النظر في شبكة علاقات الاستبداد (**عناصر الظاهرة**)، وشبكة علاقات المفهوم، وأيضا التصنيفات المختلفة للحالات الاستبدادية. كل هذا في إطار محاولة لبناء المفهوم.

وتحاول الورقة بعد ذلك النظر بالتحليل في الظاهرة الاستبدادية من خلال مقاربة تحليلية من منظور المدخل السفني لكتاب الكواكبي «**مصارع الاستبداد ومصارع الاستعباد**»، في محاولة لإيجاد منظور تفسيري أعمق وأوسع لينشئ وعيًا ملائما للظاهرة وأهميتها يسهل فيما بعد إيجاد سبل ومسارات للسعي في إطار التفاعل معها .

* * * *

الإطار التحليلي والمنهجي

يمكن القول بأن مشكلة البحث تتمثل في محاولة تفسيرية للاستبداد السياسي من منظور المدخل السفني محاولة للوقوف علي معاني المفهوم وأبعاده وتداخل علاقاته وتجلياته علي الواقع، وكذا النظر في المستويات العناصر المختلفة التي تكون الحالة الاستبدادية وفق ما يقدمه المثل السفني.

1- **المدخل السُّفني** (1)

ويقوم المدخل علي بناء نموذج إرشادي من مثل السفينة الذي تضمنه حديث النبي (**عليه الصلاة والسلام**) الذي رواه البخاري **عن النُّعْمَان بْن بَشِيرٍ** رضي الله عنهما، **عَن النَّبِيِّ** ﷺ **قَالَ**: «**مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَىٰ حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْم اسْتَهَمُوا عَلَىٰ سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَىٰ مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا**».

يأتي المنهج علي قاعدتين مهمتين ينبغي الالتفات إليها أثناء البحث في مسارات الحقول المعرفية ولا سيما البحث في علوم السياسة.

القاعدة الأولي: وهي قاعدة معرفية تقول بأن الحديث النبوي بما يمثله من «**جوامع الكلم**» يمكن أن يشكل مصدرا مهما للمعرفة والقدرة علي صياغة مؤشراتها ومؤثراتها.

القاعدة الثانية: وهي قاعدة منهجية تقول بأن تأسيس رؤي منهجية علي قاعدة من فكرة «**المثل**» وتفعيلها هي واحدة من أهم الأدوات المنهجية، وهو أمر ليس مبتدعاً، وليس خروجاً علي النشاط العلمي المتفق عليه، ففكرة «**البناء والوظيفة**» التي كانت مدخلاً مهما للتعامل مع العديد من القضايا والموضوعات، كانت استعارة من علوم البيولوجيا ودراسة وظائف الأعضاء، وكذا فكرة «**النظام**» لم تكن إلا بناء علي قاعدة من علوم الآلة ودراسة

(1) يمكن الرجوع حول «المدخل السفني» إلي: أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، **المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي**، ورقة بحثية غير منشورة قدمت في دورة المنهجية الإسلامية المنعقدة في مركز الدراسات المعرفية في الفترة من16 – 21 أغسطس 2008. ص ص 96-117. وأيضا: أ.د.سيف الدين عبد الفتاح، **المدخل السفني في تحليل الأسرة – دراسة في عمليات التنشئة الاجتماعية و السياسية**، بحث تحت الطبع فيه أعمال مؤتمر الأرة الذي قام علي رعايته مركز الدراسات المعرفية وقسم الاجتماع بجامعة عين شمس.

الميكانيكا.[1] .

وقد توقف الترمذي عند معاني «**المثال**» في الأمثال فقال: «**الأمثال: نموذجات في الحكمة لما غاب عن الأسماع والأبصار، لتهتدي النفوس بما أدركت عيانا**» [2] ، ويكمل المرزوقي المعني حين يقول عن المثل «... **فتنتقل عما وردت فيه إلي كل ما يصح قصده بها**» [3] .

وغاية القول في هذا المقام - بعد الإيضاح دون إسهاب - أن استخدام المثل كأداة لمقاربة الظاهرة محل الدراسة إنما هو أمر أصيل منهجياً، وحميد معرفياً، فيعين الدارس للمسائل علي حسن الوصف و الرصد للظواهر، يعطيه معاييراً فعالة في عملية التصنيف والتقسيم، فتعطي نموذجاً أكثر تفسيرا للظواهر والقضايا محل الدراسة، ما يمكن الباحث حينها من بناء رؤية تقييمية وتقويمية للظاهرة علي أسس معرفية راسخة، ويكون المحك دائما هو ملاءمة المثل للظاهرة محل النظر، وهذا ما ينبغي للباحث إيضاحه حين يستخدم أي مدخل من مداخل الدراسة في تقديمه لدراسته.

وبهذا الفهم، فحديث السفينة، بنصه ومفرداته، وتشبيهاته ومقايساته، وتصنيفاته وتشابكات علاقاته، ومواقفه وأحكامه، وإرشاده وإنذاره، إنما يكوّن رؤية كلية ينبغي استدعاءها، وإطار معرفي ينبغي الالتفات إليه في مساق إنشاء الوعي بالظواهر، تأصيلاً، وتفعيلا، وتشغيلا للنموذج السفني بلوغاً إلي الفهم وما أداه، والسعي ومبتغاه، لتحقيق المراد المتعلق بالمعرفة الواعية، والفاعلية الساعية، في سياق القيام بالأمانة وإبلاغ الرسالة علي بصيرة واستنارة.

ونشير هنا إلي مستويات ثلاث للوعي بمسألة المدخل السفني، أولها الوعي بالإمكانات المعرفية للسنة النبوية، ثانيها الوعي بمفردات الحديث وشبكة أفكاره ودلالاتها، وثالثها الوعي بالعمليات الواجبة التي يشير إليها الحديث كعمليات التفكير والتدبير والتسيير كعمليات هامة في إطار دلالة الحديث عن مغزي «**الرابطة السفينة**» وهو ما لم يتمضنه البحث لتقديرات تتعلق بميزانية الوقت والجهد المتاحين.

---

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، **المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي**، ورقة بحثية غير منشورة قدمت في دورة المنهجية الإسلامية المنعقدة في مركز الدراسات المعرفية في الفترة من16 – 21 أغسطس 2008. ص 96.

(2) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 98.

(3) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 99.

أ- الإمكانات المعرفية للسنة النبوية في ضوء حديث السفينة:

وفي هذا الإطار ينبغي الالتفات إلي الإمكانات المعرفية والعلمية للسنة النبوية، فالسنة النبوية يمكن النظر فيها علي اعتبار المفاهيم الخمس الواصفة لها (**شاهداً – مبشراً – نذيراً – داعيًا – سراجًا منيراً**)، وهي تعد تعريفا بالوظيفة الحضارية للرسالة.

وفي انعكاس ذلك علي فهمنا لحديث السفينة يمكن القول بأن المعاني الخمس تتمثل في الحديث. فمعني الشهادة يدلنا علي السنن فعلاً وفاعلية، ومعني البشارة يدلنا عليه النجاة والإنقاذ، ومعني الإنذار يدلنا عليه الهلاك والغرق، ومعني الدعوة يدلنا عليه التماسك والفاعلية الجماعية، ومعني سراج الوعي وإنارة السعي يدلنا عليها الوعي السفني والسعي السفني، وصولاً لما قد نسميه بهذا المعني «فقه السفينة» (1) .

ب- مفردات الحديث وشبكة أفكاره (2) :

1– **قوم**: علي اعتبارها الوحدة الكيانية وهي بذلك تشير إلي الكيان الاجتماعي ومعني وجوده ويقر وحدته ابتداءً. وفي ذات الوقت لم تنفِ الوحدة التنوع والتعدد فوقع بعضهم أسفلها وبعضهم أعلاها. ثم أشار الحديث إلي المسئولية الجماعية المشتركة لهؤلاء القوم علي أسس التفاعل والتكامل والتكافؤ في إطار سنن الاجتماع الإنساني.

2– **الاستهام**: يشير الحديث بها إلي التعدد، فكان السهم والنصيب، فأشار إلي صورة من صور المشاركة و التشارك، و التي تنتج العقود و الحقوق و الواجبات، وتوجب التكافل السياسي في إطار سنن التنوع والاختلاف.

3– **السفينة**: وهي تشير إلي وسط التفاعل ومحله، وهو ما يمكن أن يكون «**الوطن**» في إطار التحليل السياسي والاجتماعي، تستدعي صورة السفينة مراحل إبحارها، فنلتفت إلي السفينة قبل الإبحار، والسفينة والإبحار، و السفينة صناعة والسفينة إدارةً، و السفينة إرادة، و السفينة هدف وغاية، كل هذا في إطار الوعي بسنن البحر وركوبه.

4– **الأدني والأعلي**: وهي تشير إلي الدرجات والطبقات، وهو ما قد ينتج تقسيم العمل تقسيما وظيفيًا، وهو اختلاف التنوع المفضي للإتلاف، فيه يكون التصنيف نوعيًا وتكون المسئولية تكليفًا لصاحبها لا تشريفًا له، إشارة إلي أهمية الاضطلاع بدوره

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 103.

(2) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 104.

والقيام به بفاعلية في إطار سنن الدرجات والعلاقات.

5- **يمرون – يحصلون – الماء**: وهي إشارة إلي الحاجات والضروريات، و الحراك اليومي سعياً لإنجاز الأعمال وسد الحاجات. ولا يمكن فهم هذه المسألة بغير الالتفات إلي حقوق الارتفاق السياسي و الاجتماعي، وقواعد النظام العام والمصالح العامة و المنافع المتبادلة. وفي هذا المقام ينبغي تحديد أصول الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية (الماء أصل الوجود) بالتوازي مع النظر في دورة الحراك و التواصل والاتصال في إطار سنن التفاعل الاجتماعي والفاعلية والتبادل والبقاء.

6- **الخرق – الموضع**: وهو إشارة إلي ثقافة الخرق التي ينتجها التفكير الأخرق، والذي يتفتق عن خرق للقواعد وخرق للقانون وخرق للعقود، وهو تفكير ينصرف إلي الذات ولا يلتفت إلي التفكير في المجموع والجماعة. وهو ينبني علي حجة مخروقة ويدّعي إصلاحاً مخروقاً، وينبغي النظر في مسبباته وأهم الظواهر الدالة عليه في إطار سنن التفكير والتسيير والتدبير.

7- **التراث – الأخذ علي اليد**: وهي ثقافة الهلاك أوالنجاة، ويسببها اللامبالاة أو التنبه. وينبغي النظر في الخرق والترك علي أساس الفعل والقابلية له. وكذا الأخذ علي اليد، في إشارة إلي الرقابة و التنبيه، والإنذار و التحذير، والردع، ودفع الضرر،وكلها تنتج عن ثقافة نجاة وإنقاذ. وللنظر في ذلك يجب الالتفات إلي متطلبات ثقافة الهلاك وثقافة النجاة، و سياساتهما، وعلاقاتهما، ووسائلهما وأدواتهما علي حد سواء، في إطار الوعي بسنن العاقبة حيث أصغر خرق هو أوسع قبر.

آداة بناء المفاهيم (1)

تتلخص خطوات بناء المفاهيم الرئيسية المتبعة في البحث هي الخطوات التالية:

1. **الحالة المفاهيمية:**

أ – وصف المفهوم

ب– ضرورات ودواعي بناء المفهوم (**واقعية ومعرفية**)

(1) أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، **محاضرات في النظرية السياسية**، ألقيت علي طلاب الفرقة الثالثة بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 2007-2008.

2. **الإمكانات و القدرات:**
أ – الجماعة العلمية
ب– المصادر المرجعية
ج– التعريفات و الجمع بينها
3. **اتجاهات بناء المفهوم:**
أ – المجال موضع التناول
ب– الاتجاهات، وكشف التحيزات
4. **مستويات المفهوم:**
أ – التشريح
ب– الترشيح
ج – ما يرتبط من قيم وظواهر
5. **وسط المفهوم:**
علم اجتماع المفهوم

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات للظاهرة الاستبدادية من منظورات مختلفة بالتركيز علي جوانب عدة للظاهرة.

فمنها ما درس الإسلام و الاستبداد السياسي، كدراسة د/ كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد، و التي يقدم فيها قراءة لنظام الآداب السلطانة ليشرح من خلالها أصل الاستبداد [1]. وجاءت دراسة توفيق سيف بعنوان ضد الاستبداد، في دراسة الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة،إذ يقدم فيها قراءة في رسالة «**تنبيه الامة وتنزيه الملة**» للنائيني[2]. وكذلك تناولت دراسة علي الدباغ التي قدمها في إطار مشروع عن الاستبداد في النظم العربية المعاصرة بعنوان«**الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن**» [3] فكرة الجذور الدينية للاستبداد، إذ يعتمد فيها علي قراءة فكرية لبعض

(1) كمال عبد اللطيف، **في تشريح أصول الاستبداد – قراءة لنظام الآداب السلطانية**، طار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1999.

(2) توفيق سيف، **ضد الاستبداد – الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.

(3) علي الدباغ،«الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 49 – 67.

النصوص الفقهية التي تكرس للاستبداد أو تؤسس لوجوده. وأتت دراسة محسن عبد العزيز المعنونة «**الاستبداد من الخلافة للرئاسة**»[1] في إطار قراءة تاريخية لنظام الحكم منذ عصر الخلفاء الراشدين وحتي العصر الحديث مبينا مظاهر الاستبداد في كل حقة من الحقب التي تعرض لها. وتأتي دراسة عبد الحي يوسف المعنونة «**الاستبداد السياسي في ضوء القرآن و السنة**» [2] في نفس الإطار إذ تقديم رؤية من خلال النصوص القرآنية و النبوية لفهم الاستبداد وكيفية التعامل معه. وتأتي دراسة محمد الغزالي المعنونة«**الإسلام والاستبداد السياسي**»[3] لتنظر في بعض المفاهيم و القضايا وموقف الإسلام منها كقيمة الحرية ومفهوم الشوري وغيرها من القضايا المتعلقة بالمسألة الاستبدادية.

بالإضافة إلي هذا جاءت بعض الدراسات في دراسة الاستبداد في النظم العربية المعاصرة، ونعرض هنا لما جاء في المشروع الذي أخرجه مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان «**الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**»، تحرير: علي فتحي الكواري. في القسم الأول:أتي الفصل الأول ليناقش الجذور الدينية في الورقة التي سبق الإشارة إليها المقدمة من علي الدباغ، وبعد ذلك فصل في الجذور الحداثية للاستبداد[4]، من بعدها تعرضت ورقة بومدين بوزيد للوجه الباطنل للاستبداد و التسلط[5]، وتعرضت ورقة حيدر إبراهيم علي لمسألة تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية[6]، وهو موضوع لا يتم الالتفات إليه تقريبا عند دراسة الاستبداد ولذلك هو من الأهمية بمكان في هذا الإطار. وتتعرض الورقة الخامسة لتفكيك الاستبداد في إطار إعادة الإنتاج و السبل الممكنة لمواجهته[7].

---

(1) محسن عبد العزيز، **الاستبداد من الخلافة للرئاسة**، الدار للنشر، القاهرة، 2007.

(2) عبد الحي يوسف، **الاستبداد السياسي في ضوء القرآن والسنة**،الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006 .

(3) محمد الغزالي، **الإسلام و الاستبداد السياسي**، نهضة مصر، القاهرة، 2005.

(4) رفيق عبد السلام بوشلاكة،«الاستبداد الحداثي العربي –التجربة التونسية نموذجا»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(5) بومدين بوزيد، «الوجه الباطني للاستبداد و التسلط»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(6) حيدر علي إبراهيم، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

(7) توفيق السيف، الاستبداد وأليات إعادة إنتاجه والسبل الممكنة لمواجهته، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

في القسم الثاني من الكتاب يعرض الفصل السابع لقراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآلايت تكريسه، و الفصل الثامن يتعرض للجذور الفكرية للاستبداد، والفصل التاسع يتعرض لنقل لمقولة المستبد العادل، و الفصل العاشر يتعرض للعلاقة بين الثقافة والاستبداد.

القسم الثالث يتعرض لمظاهرة وتجليات الاستبداد في الواقع العربي، فيتعرض الفصل الحادي عشر لآليات الاستبداد وإعادة إنتاجه، الفصل الثاني عشر يتعرض لروافد الاستبداد في الثقافة المصرية و حدود الديموقراطية المنتظرة، الفصل الثالث عشر يتعرض للاستبدافي نظام حكم العراق، الفصل الرابع عشر يتعرض لدور المعارضة في ترسيخ الاستبداد، الفصل الخامس عشر يتعرض للعلاقة بين الدين و السياسة في إطار الاستبداد، و الفصل السادس عشر يتعرض للأبعاد الدولية للاستبداد في النظم العربية.

تقسيم الدراسة

تنتظم الدراسة في فصلين، الأول في بناء مفهوم الاستبداد، وهو ينظر يحاول المرور خلال الخطوات الرئيسية في بناء المفهوم بدءً من النظر في الحالة المفاهيمية وصفلا للمفهوم وذكراً لدواعي بنائه، انتقالاً إلي إمكانات وقدرات المفهوم، مع بيان اتجاهات بناء المفهوم وكشف تحيزاته، ثم مستويات المفهوم تشريحاً وترشيحاً له وبيان ما يرتبط به من مفاهيم وقيم، ثم النظر في وسط المفهوم، وكذا العلاقات المفاهيمية المرتبطة بالمفهوم.

أما الفصل الثاني، فهو ينصرف إلي تحليل نص كتاب الكواكبي «**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**» وفقاً للمثل السفني فبعد تفكيك ما جاء في الكتاب، ينصرف الفصل إلي إعادة التركيب وفق منظومة المفاهيم الواردة في المثل، محاولة للخلوص إلي فهم للظاهرة الاستبدادية في إطار المثل السفني.

* * * *

الفصل الأول
في بناء مفهوم الاستبداد

يعرض هذا الفصل لبعض الخطوات الهامة في بناء مفهوم الاستبداد:

المبحث الأول
الحالة المفاهيمية (في وصف المفهوم ودواعي وضرورات بنائه)

الاستبداد كمعني وجد منذ عاش الإنسان في جماعة بشتي مستويات التكوين الاجتماعي الإنساني، من أسرة وعائلة/ قبيلة، ثم قرية ومدينة، وقطاع، ودولة، فظهر اتباع القائد أو الزعيم أو الحاكم أو الرئيس، بالغلبة، أو بالإيمان أنه أمر من الله، أو بالفطرة والطبيعة، أو بإنشاء عقد اجتماعي، فأياً ما كانت نظرية نشأة السلطة المفترضة، فثمة قيم حاكمة في الأمر، فما حكم القائد في جماعته بمقتضي الحكمة والعدل،وإلا فكان ذلك من صور الاستبداد المذموم.

ينتظم مفهوم الاستبداد عدد من المفاهيم الإجرائية والقيمية المتشابكة في كل المجالات المرتبطة بدراسة الإنسان والظاهرة الاجتماعية، فيمكن تتبعه في علم السياسة والاجتماع والنفس والاقتصاد وغيرها من مجالات المعرفة الإنسانية ، ما يجعلنا بصدد مفهوم منظومي راسخ في حفريات تاريخ المعرفة وتاريخ الأمم والحضارات المتعاقبة، وما انبثق عنها من أوضاع ونظم وأنساق قيمية ومعرفية في الحاضر، ومن ثم تتمثل أبرز دواعي الاهتمام بمفهوم الاستبداد نظريا وعمليا في إمكاناته التفسيرية ونماذجه التاريخية الزاخرة بالدلالات والعلاقات السننية بينه وبين المفاهيم الأخرى.

والاستبداد عملية متراكبة ومتشابكة ومعقدة قد حلت في دول الجنوب حتي ظن البعض في أهل تلك الدول أنهم مستبدين بطبعهم ويحتاجون إلي مستبد ليحكمهم وإلا كانت الفوضي حالهم. مطورين في ذلك نظريات الإنتاج الآسيوي ونظريات المجتمع الأبوي التي تدعي بأن الاستبداد في الشرق إنما هو مسألة ثقافية اصيلة لها روافدها الثقافية

والجغرافية و الجيوسياسية [1]. ونسوا، أو تناسوا أن نفس النظريات كانت تنتج بتعميمٍ أعلي علي المجتمعات الأوروبية قبل طفرات التقدم التي شهدتها مع التوسع الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2].

فالاستبداد حالة حاضرة في دول الجنوب بالقدر الذي يمكن للخارج من التدخل في شئونها، فالاستبداد كان وما زال أبداً شرطاً للتدخل الخارجي، أو بتعبير آخر «**إن الطغاة كانوا دائما شرط الغزاة**». وهذا أحد جوانب الإمكانات التفسيرية لدراسة مفهوم الاستبداد، ونقصد به ما يتعلق بالحالة الحضارية المتردية لدول الجنوب وإذلالها واستعبادها من قبل «**الشمال المتقدم**»!!

كما أن الوعي المعرفي بالاستبداد كحالة وكعملية وتشوهات الفلسفات الإنسانية المنتجة له والتغيرات التي تلحق بالجماعة الإنسانية بدخوله فيها علي كافة المستويات المعرفية والسلوكية علي حد سواء إنما هي ضرورة لبناء نموذج قياسي بالتضاد لما يجب أن يكون عليه الأمر، وبهذا ينصرف الفكر إلي بناء الطريق المؤدي إلي الصلاح، وإنتاج الوسائل والأدوات الملائمة للإصلاح.

وبهذا يبين لنا ضرورة بناء مفهوم الاستبداد، للوعي المعرفي العميق بحقائق الأمور ومكامن الأدواء المجتمعية المتفشية وللنظر في جذور الأمراض الحضارية للتمكن من علاجها، وتحقيق السعي في مسارات الإصلاح الفاعلة نهوضاً بالوظيفة الاستخلافية للإنسان في الكون.

المبحث الثاني
إمكانات المفهوم وقدراته

يعرف الاستبداد بعدد من التعريفات المتقاربة ، يدور أغلبها حول معاني الانفراد والغلبة واستقلال الفرد برأيه في شؤون الجماعة ، والغرور بالرأي وعدم تقبل النصيحة والمشورة.

---

(1) انظر في ذلك مثلا: عاطف السعداوي، «روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديموقراطية المنتظرة»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص427 – 454 .

(2) انظر في ذلك مقال لابواسييه «في العبودية المختارة» في : هشام علي حافظ، جودت سعيد، خالص جلبي، **كيف تفقد الشعوب مناعتها ضد الاستبداد**، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت ، 2002. ص ص 49 – 89 .

فمن بعض تعريفاته الهامة ما عرفه به ابن منظور: «**استبد فلان بكذا: أي انفرد به**» ، ويزيد عليه ابن حجر بعدا آخر إذ يقول: «**استبد الأمر بفلان: إذا غلبه فلم يقدر علىٰ ضبطه**» وهو ما يشير إلىٰ اقتران معنىٰ الانفراد بأمر بمعنىٰ الفشل وعدم الفعالية. و يعرفه المعجم الوسيط أنه «**استبد فلان بأمرٍ أي غلب عليه فهو لا يسمع إلا منه** » بينما يتوسع فيه الكواكبي ويعرفه لغةً أنه « **غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة ، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة**».

تعرف كذلك دائرة معارف القرن العشرين الحكومة الاستبدادية أنها الحكومة التي يكون علىٰ رأسها ملك مطلق لا تقيد إرادته وزارة مسؤول ولا هيئة نيابية وإنما سميت استبدادية لأن الملك بها يستبد برأيه فلا يستمع لمشورة أحد. وتضيف بعض الموسوعات إلىٰ هذا أن الاستبداد يطلق علىٰ الحكم المطلق الذي قد يكتسب بالقوة العسكرية أو بالخداع السياسي، فهو قائم علىٰ القمع والظلم والقهر(1).

يعرف الدكتور محمد عمارة الاستبداد في أبسط تعريفاته أنه الانفراد بالسلطة، أو كمي يقول الكواكبي «**التصرف في الشئون المشتركة بمتقضي الهوي**»(2). و الاستبداد لغة هو غرور المرء برأيه و الأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة. وفي اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة.

واستخدموا مترادفات للتعبير عن نفس المعاني حين قالوا عن الاستبداد أنه يعني الاعتساف أو التسلط أو التحكم، وعكسه المساواة و الحس المشترك و الكافؤ و السلطة العامة. وكذا عبروا عن المستبد أنه جبار وطاغية وحاكم مطلق. والحكومة العادلة هي مسئولة ومقيدة ودستورية. ووصفوا المستبد بهم أنهم أسري مستصغرين بؤساء، بينما غيرهم هم الأحرار الأباة الأحياء الأعزاء(3).

والاستبداد بالوصف هو صفة الحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شئون الرعية بلا خشية حساب ولا عقاب محققين. وهذا لكونها غير مكلفة بتطبيق تصرفها وفق شريعة أو أمثرة تقليدية أو إرادة عامة- وهي الحكومة المطلقة. أو لكونها تملك

---

(1) عبد الحي يوسف، **الاستبداد السياسي في ضوء القرآن والسنة**،الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006،ص 24 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، 2009. ص 21

(3) المرجع السابق، ص 23.

بنفوذها إبطار قوة القيد بما تهوي[1].

وكان مما وصف الاستبداد في الواقع العربي المعاصر مفهوم «**الاستبداد الحداثي**» والمقصود به الحالة الاستبدادية التي تؤسس شرعيتها علي المدونة الحداثية السياسية. وكان هذا بسبب الإرث الامبريالي الاستعماري والذي أدي إلي علمنة الحقل السياسي وعملية تحديث مشوه وأنتج أزمة شرعية[2].

المبحث الثالث
اتجاهات بناء المفهوم

ونعرض هنا لاتجاهين في إطار المقارنة عبر النسقية للمفهوم ما بين قراءة التراث وقراءة الفكر الغربي وكلاهما يمثل رافدا هاما لما آل إليه حالنا اليوم علي اختلاف درجة الارتباط بينهما في الواقع وفيما ينبغي أن يكون من رؤية لأخري. وكذا لعدد من النماذج تصنيفات الاستبداد.

أ- قراءة المفهوم في التراث:

يذهب الماوردي إلي أن صلاح أمر الدنيا وانتظام عمرانها في يتأسس علي ست قواعد: (**دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح**)[3]. وقد يستدل البعض بمثل قول الماوردي بأهمية «**سلطان قاهر**» علي أنها رؤية تكرس الاستبداد، وهو اجتزاء للمفهوم عن سياقه، مما يحدث خللا في قراءة النص ووعيه. فما أورده الماوردي إنما هو غشارة إلي أهمية انتظام المجالات المختلفة للاجتماع الإنساني وفق نظام عام. وما كان في سياقه يطلق عليه سلطان، هو ما يسمي الآن بالسلطة أو الدولة، وهي الوسيلة التي من خلالها ينتظم الشأن المشترك، وأهمية وجود وسيلة لهذا القصد لا يختلف عليه عاقلين في أي زمان ومكان.

وفهم ما قصده الماوردي بالسلطان القاهر، لا ينفك عن بقية الشروط التي تأتي مؤطة له،

(1) المرجع السابق، ص 24.

(2) رفيق عبد السلام بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي – التجربة التونسية نموذجا»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 85 – 96.

(3) محمد عمارة، **الإسلام و الأمن الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 15.

ضابطة لسلوكه، محددة لوظيفة السلاطن وغائية وجوده. فالسلطان يحقق مقاصد الدين المتبع، ويحفظ العدل، ويحق الأمن، ويحفظ الخصب، وبهذا يحيي في النفوس الأمل الفسيح.

وفي السياق ذاته تُقرأ بعض النصوص بنفس الفهم المجتزأ، فيشير البعض إلي ما أورده ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية حين قال ويقال: « **ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان** » [1]. فابن تيمية أورد هذا القول تحت عنوان «**وجوب اتخاذ الإمارة**»، وفيه أورد وجوب النصح للحاكم، وضبطه بابتغاء مرضاة الله وتحكيم شرعه ومقاصده فقال « **فالواجب اتخاذ الإمارة دينا وقربة يتقرب بها إلىٰ الله، فإن التقرب إليه فيها، بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها .وقد روىٰ كعب بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء علىٰ المال أو الشرف لدينه**» [2]. وكذا صنف الحكام إلي أربعة أقسام: من يريدون علوا في الأرض وفسادا، ومن يريدون علوا بلا إفساد، ومن يريدون فسادا بلا إرادة علو، ومن لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا، وقد ذمهم جميعا عدا الصنف الرابع الذي وصفهم بأنهم اصحاب الجنة[3].

وهكذا تكون رؤية ابن تيمية – كرؤية الماوردي – ينبغي قراءتها في سياقها، فينبغي قراءة ما قالوه في السلطان أنه وسيلة انتظام الشأن العام، ومن ثم ينبغي قراءة ما قيل في السلطان وفق قراءة أدوات منضبطة وفق منظومة قيمية تتخذ من مقاصد الشرع غاية تمدها بمعني وجودها، ومن ثم يكون القول بأهمة وجود السلطان بهذا المعني لا يختلف عليه اثنان. فهل يمكن لعاقل الآن أن ينادي بإلغاء «**الدولة**» ونتصور أن يستطيع الناس أن ينظموا معايشهم دون فوضي وغلبة واستبداد وقهر؟!

وتمتد بالبعض القراءة المجتزئة للنص من سياقه إلي قراءة مقولة «**المستبد العادل**» التي قال بها محمد عبده أو «**الحاكم القوي العادل**» التي قال بها جمال الدين الأفغاني، وكلاهما كانت له مواقفه الناجزة في رفض الظلم وإعلاء مبادئ الشوري والحرية[4].

---

(1) ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص 35 .

(2) المرجع السابق، ص 35 .

(3) المرجع السابق، ص 36 .

(4) انظر في ذلك مثلا: عبد الله علي العليان، «الإسلام و الاستبداد – مقاربة نقدية لمقوة المستبد العادل»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 331 – 345 .

وكان هذا المعني حين جاء في تصدير بعض كتب التراث في أمور السياسة:

لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم.. ولا سراة إذا ما جهالهم سادوا

والبيت لا يبتني إلي علي عمدٍ.. ولا عماد إذا لم ترسَ أوتادُ

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام ارتباط السلطان ليس فقط بحفظ النظام، بل وحفظ الأمن، بل ولم يضعه أهل التراث لدينا في مقام الحقوق كما قال به الغرب في القرن الأخير، بل وضعوه في مقام الضرورات والواجبات، فقال الماوردي أن «**الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفهم ويفكهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم وانتظام جملتهم**»، فإذا كان الاستبداد يوجب الخوف وعدم الأمن، كيف تكون هذه رؤية استبدادية؟! بل هي تقدم مقاص الشرع وتتعامل معها باعتبارها من المسلمات التي يعيها المتعامل مع النص، وبذلك يذهب الدكتور محمد عمارة إلي أن الأمن كان من ضمن الضرورات إذ ما لا يتم الواجب به فهو واجب، و الشرع أوجب حفظ المقاصد، وحفظها لا يتم بغي الأمن عليها وفيها وبها[1]. وإلي نفس المعني يذهب الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد حيث يقرر «**فمن كان جميع أوقاته مستغرقا في حماية نفسه من سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة فمتي يتفرغ للعلم والعمل**» [2]؟! و العلم والعمل بهما يحقق الإنسان غاية وجوده ومعني استخلافه في الأرض وعمارتها.

وفي إطار الفهم ذاته لمقاصد الشرع، يرد الدكتور عمارة ملكية الثروات للخالق، وذلك وفق فهم معني الاستخلاف أنه استخلاف لمجموع الإنسان وليس لفرد أو طبقة أو شريحة معينة[3]. والأمر ليس كذلك في زمن الاستبداد فالمال يكون في أيدي الأصلاء و المتمجدون كما يشير الكواكبي.

وهكذا جاء التعبير القرآني مستخدما لفظة الحق للإشارة غلي العلاقة بين الحائزين للمال وغير الحائزين له ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [المعارج:24،25].

ومن جانب آخر يمكن النظر في هذه المسألة بالتعميم، فالله خالق الإنسان مفردا وجماعة و بالتالي فالحاكمية لله علي الإنسان قائمة في مفرده وجمعه، وإذا كان الله شرع أمورا سكت عن أخري، فالحكم فيها يكون للأمة جميعها، ليس لفرد أو جماعة أن تنفرد بالرأي وتجبر الجماعة عليه، وباستخدام التعبير القرآن في «**الحق**»، فبنفس المعني، ينسحب

---

(1) محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 17 – 21 .

(2) المرجع السابق، ص 22.

(3) المرجع السابق ص 34 .

الحق علي مساءلة الحاكم عن تحقيقة لغاية منصبه أو لا.

وبهذا النظر فالإنسان مستخلف كأمة، وصفت بالوحدة في القرآن في غير موضع، وكذا في الأحاديث النبوية كقول النبي «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو، تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمي**»، وهو تكافر قائم علي التوحيد، فالله متفرد في الصفات يا ينازعه فيها مخلوق، وسنته في خلقه النقص ولذلك تقوم العلاقة بينهم أبدا علي التزاوج المكمل لنقصهم ولذلك كانت فلسفة الإسلام إقامة الدل هي التوازن في علاقة تكافل بين نسيج المجتمع. ومن هنا يخلص الدكتور عمارة أن الإسلام منحاز لتحقيق هذا التوازن بين الأمة، ومن ثم هو منحاز للجماعة لا لفئة ولا لشخص، ثم ترك للواقع وتطوراته صياغة النظم التي تقترب بهذه الفلسفة من الحدود العلي و المثلي للتطبيق والتفعيل(1).

والاستغناء والانفراد بالسلطة يفضي إلي الطغيان(2)، وهو ما يرتبط بقول من كانوا أسفل السفينة «في نصيبنا خرقاً»، فحين استغنوا عن من كانوا في الأعلي في أمر مشترك بينهم وهو هذه السفينة. فالاستبداد كذلك لا ينصرف إلي المشترك، وإنما يتصرف دائما بمنطق التفكير في الذات رغم كونه مسئولا عن المشترك.

ب- المفهوم في الفكر الغربي:

في اللغة الإنجليزية تختلف الكلمات التي تحمل معني الاستبداد عنها بالعربية، فنفرق بين الأتوقراطية autocracy، و الطغيان Tyranny و السلطوية authoritarianism (3)، فالأتوقراطية تصف الحاكم الذي له سلطة تنفيذية مطلقة، و لا يوجد أي نص قضائي لتقييد السلطة أو المساءلة أو توريث الحكم. وهو نمط يُحمي بالقوة وينقصه دائما السلطة المؤسسية.

بينما الطغيان Tyranny، هو وصف لحكم الفرد غير المؤسس علي قانون والذي يتخذ من الخوف والقهر منهجا له، وفي القرنين السابع والسادس قبل الميلاد كانت تستخدم كلمة Tyrrannio وهي تعني الحاكم ذو الثراء. ثم ومع تطور النظم في أوروبا للديموقراطية أصبحت تعني أنه أتي للسلطة دون مصدر شرعي للحكم غالبا عن طريق الوراثة، وهو مثل الحكم الأتوقراطي فردي وينقصه السلطة المؤسسية.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 35 – 37.

(2) المرجع السابق، ص 40.

(3) Perlmutter,Amos, **Modern authoritarianism – a comparative institutional analysis,** Yale University Press, U.S.A, 1981, p p 1-2 .

بينما السلطوية authoritarianism، تصف نظام الحكم الجمعي خلال سلطة عليا من الممكن أن تكون مسندة لفرد واحد، وهو مفهوم حديث، يحوي عددا من المكونات منها: النخبة السياسية، و التأييد الشعبي، و التعبئة السياسية، وتوصف بأنها إقصائية تقييدية، وتتسم بالتخصص السياسي في البنية والمؤسسية، وهي بهذا الفهم تفترض ترسخ الدولة القومية وتتعامل مع الظاهرة الاستبدادية علي اعتبارها مرض عارض عليها.

أما المستبد "Despot" فهي مشتقة من اليونانية ديسبوس "Despots" التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل أو السيد علي عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلي عالم السياسية [1]. ومن الملاحظ أن مفهوم الاستبداد في الفكر الغربي ظهر ليصف حالة خارجية (**الحالة الشرقية**) ثم استخدم لتوصيف النظم السياسية الدكتاتورية في أوروبا بعد ذلك، أما في التاريخية العربية الإسلامية فإن مفهوم الاستبداد كان يستخدم كمفهوم محايد لوصف حالة من القدرة علي فرض سيطرة الدولة علي مختلف أرجائها، فهي في القدرة علي التحكم، وقد يكون تحكما ظالما أو عادلا، وبهذا الفهم ينبغي قراءة ما كتبه الغزالي عن الاستبداد وما كتبه كذلك محمد عبده حين تكلم عن المستبد العادل[2].

ت- نماذج لتصنيفات الاستبداد :

- **تصنيف عصمت سيف الدولة :**

يصنف عصمت سيف الدولة نماذج الاستبداد بناء علىٰ تعاملها مع وضع «**الجدل الاجتماعي**» الذي يعتري كل المجتمعات الإنسانية ، من حيث التعارض بين حقيقتي التعدد والوحدة فيها، فالمجتمعات الديمقراطية تحتكم الىٰ الشعب وتنفذ رأي الأغلبية فيه لكنها تمنح الأقلية القدرة علىٰ التعبير عن الرأىٰ والمعارضة وإقناع الآخرين به من خلال آليات للتصحيح الذاتي ومن ثم توازن بين تنوع المجتمع وأواصر الوحدة فيه مالم تنتقل إلىٰ وضع أقل انفتاحًا علىٰ الآراء المعارضة. أما الحكم المستبد فإنه يقف من وضعية الجدل الاجتماعي **أحد موقفين:**

---

(1) عبد الجليل كاظم الوالي، «الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 305 .

(2) نصر محمد عارف،«الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي فيالنظم العربية – جدلية الداخلي والخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص532 – 533 .

أولاً : إلغاء احد طرفي التناقض

أ- إلغاء وحدة المجتمع مع الإبقاء على التعدد

ينحاز المستبد في هذا النمط إلىٰ فئة معينة من المجتمع ليعمم مصالحها علىٰ الجميع ، وينزع إلىٰ تعطيل خاصية التعدد في المجتمع ، مع الإبقاء عليها ، فلا يسمح بمشاركة المخالفين له في إنفاذ قرارت بعينها ، إلا ما يتفق منها مع قراراته هو ومصالح الفئة المختارة. (**وضع الحكومة مع فئة رجال الاعمال في الموازنة المالية للعام الحالي ، حيث تعتبر مصالحهم هي المصالح القومية ، ولا تقبل باعتراضات الفئات الأفقر**) .

ب- إلغاء التعدد مع الإبقاء على وحدة المجتمع

يستأثر المستبد دون الناس بصنع القرار استناداً إلىٰ حججه الذاتية القاطعة ، وفرضها علىٰ المخالفين أو من يتوقع مخالفتهم بمختلف وسائل القهر والقمع المعنوي والمادي باعتبارها «**ثوابت**» توحد المجتمع أو باعتبارها «**نظامًا عامًا**» لا يجوز مخالفته.

وفي كلا النوعين من الاستبداد فإن من الضروري أن يغطىٰ وجه المستبد بنسيج من صنع العصر فكرًا أو علمـًا أو ممارسةً ، وكانت الديمقراطية آخر تلك الأغطية وأقبحها.

ثانيًا : إلغاء طرفي التعدد والوحدة في المجتمع معًا

وهو ما يطلق عليه الاستبداد المتخلف ، الذي يلغي الآخر تماما ليبقىٰ المستبد وحده دون أي مبررات من أفراد شعبه أو من بعضهم ، ولا مبرر من وحدة المجتمع وإمكاناته. فالأساس الذي يقوم عليه هو أنه لا ضرورة لوجود القانون أصلاً ، في هذا النمط نجد التجليات التالية :

الاستبداد الأبوي : باعتبار أن الشعب مجموعة من أبناء المستبد وأن عليهم فروض الولاء والطاعة الواجبة لرب الأسرة دون اىٰ مبررات أو مواجهات فكرية او منطقية ، ومن هذا النوع نجد **نموذج الحكم في مصر في عهد السادات** الذي شبه حكمه بحكم «**رب الأسرة**» .

الاستبداد المتأله : باعتبار أن المستبد هو ظل الله في أرضه وأنه يمت للآلهة أو لله بصلة من القرابة أو النسب الطبيعي الذي يحتم علىٰ الرعية الخضوع دون مبررات أخرىٰ، فهو استبداد يهبط من فوق العقل البشري ، ولا يلغيه فحسب بل ويلغي الوجود البشري نفسه احيانًا. في هذا نجد **نموذج الاستبداد الفرعوني**.

وتستند نظرية الحق الإلهي في بعض مضامينها وتطبيقاتها إلىٰ الفلسفة الجبرية ، التي تخلص إلىٰ أن كل أعمال الناس في الأرض محددة سلفًا بإرادة الله ولا خيار لهم فيها ولا

إرادة ، وارتبط ذلك ببعض الآليات سيئة السمعة تاريخيا وحاضرًا ، مثل محاكم التفتيش . ومن ثمار تلك الفلسفة كانت نظرية «**العناية الإلهية** » التي برر بها معاوية الانقلاب علىٰ أسس الحكم في الإسلام إذ قال : « **لو لم يرني ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركني وإياه ، ولو كره الله ما نحن فيه لغيره ، وأنا خازن من خزان الله تعالىٰ ، أعطي ما أعطاه الله وأمنع ما منعه الله ، ولو كره الله امراً لغيره**» (1).

وفي هذا النمط نجد البشرية قد رزحت قرونـًا تحت أنماط من ذلك الاستبداد سواء في العالم الغربي او الشرقي ، وانتهىٰ تاريخها في الغرب مع ظهور مبدأ سيادة القانون ، ليلغي الأساس الأبوي أو الديني الذي رسخه الاستبداد المتخلف، ونظرياته عن الحق الإلهي والعناية الإلهية ، وفي مرحلة ما بعد سيادة القانون ، لم يعد الاستبداد خروجًا علىٰ القانون ، بل إنه يسكن في إطاره باعتباره جريمة في حق الدولة ، وتسمىٰ بأسماء مثل الخيانة العظمىٰ ، وتحدد عقوباتها بدءًا من العزل وحتىٰ الإعدام. واستبدل الاستبداد المتخلف باستبداد متحضر ، ديمقراطي ، ينتج عن الخلل الفكري والتطبيقي في النظم الديمقراطية ، ويتجلي فيما يسميه عصمت سيف الدولة ، بالاستبداد البرجوزاي والوصاية وآليات الاستفتاء الشعبي وغيرها مما ينتقص من مثالية النموذج الديمقراطي للحكم حتىٰ في دول نشأتها الفكرية والتاريخية . وليس هذا موضع دراسته في هذه الورقة.

إن أبرز ما يوضحه تفصيل أنماط الاستبداد ، أن بعضًا من دول العالم النامي، تعانىٰ مزيجًا من الاستبداد المتخلف والاستبداد المتحضر، وتقع بينهما عمليات مختلفة وربما متناقضة للاستبداد، تنبثق عن تناقضات عديدة داخل سياق المفهوم ذاته، وهو الدولة القومية/ الحديثة، وهو ما يجعلنا أقرب إلىٰ بحث موضوعين هامين في القسم التالي، وهو علم اجتماع مفهوم الاستبداد في المجتمعات النامية ،مجتمعات العالم الثالث ، وما ينبثق عنه من علاقات للمفهوم مع سائر المفاهيم الأخرىٰ ضمن منظومته المتشابكة.

- **تصنيف الكواكبي:**

الاستبداد من وجهة نظر الكواكبي أنواع (2) :

أ- استبداد فرد نتيجة غلبة أو وراثة.

ب- استبداد فرد منتخب غير مسئول.

ت- جمع منتخب عند الاتفاق بينهم، فالاختلاف أحيانا يعدل الميزان.

---

(1) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، بيروت ، درا المساقبل العربي، 1983،ص 44 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصالرع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، 2009، ص 24.

ث- حكومة دستورية مفرقة بالكلية بين سلطاتها الثلاث، فالاستبداد يذهبه أن تكون هناك مسائلة لمن يحكم ومن ينوب عن المحكوم.

وأسوأ هذه الأنواع هو الفرد الوارث للحكم القائد للجيش الحائز علي سلطة دينية، ويخف من شدة الاستبداد غياب صفة من هذه الصفات.

كما يقل الاستبداد أيضا كلما: قل عدد الرعية، وقل الارباط بالأملاك الثابتة، وقل التفاوت في الثروة، وترقي الشعب في المعارف.

والحكومة لا تخرج عن الاستبداد إلا إذا كانت تحت رقابة واحتساب لا تسامح فيه. وهي تستخدم للحفاظ عليه إذا كانت فيه وسيلتين: جهالة الأمة و الجنود المنظمة. ويري الكواكبي أن الجندية الجبرية هي من مثالب النظم الحديثة في الحكم حيث إنها تفسد الأخلاق وتعلم الشراسة والطاعة العمياء والاتكال، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلف الأمة إنفاقا لا تطيقه (1).

والمستبد فرد مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء للخير(2). وهو يود أن يكون الرعية كالغنم في الطاعة و الكلاب في التذلل و التملق، وعليهم أن يكونوا كالخيل إذا خُدمت خَدمت، وإذا ضربت شرست، وفي الصيد كالصقور لا يستأثر عليها صاحبها بالفريسة كلها، لا كالكلاب لا تبالي أطعمت من الصيد أم لم تطعم (3).

ومن أقبح أنواع الاستبداد، استبداد الجهل علي العلم و النفس علي العقل. وهما لصيقان بالإنسان ويؤثران عل تصرفه في الأمور المشتركة (4).

- **تصنيف لابواسييه:**

الطغاة بحسب وسيلة حصولهم علي السلطة ثلاث أنواع (5) :

أ- من أتي بالانتخاب، وهذا النوع يعمد إلي مضاعفة الاستعباد علي الشعوب وطرد فكرة الحرية من أذهانهم.

ب- من أتي بقوة السلاح، سواءً كان من الداخل أو من الخارج، وكلاهما يري أنه يسير علي أرض محتلة ويتعامل معها بهذا المنطق.

---

(1) المرجع السابق ص 25.

(2) المرجع السابق ص 26.

(3) المرجع السابق ص 27.

(4) المرجع السابق، ص 27.

(5) هشام علي حافظ، جودت سعيد، خالص جلبي، **العبودية المختارة**، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت ، 2002، ص ص 63 — 64.

ت- من أتي بالوراثة، وهو يتعامل مع البلاد حينها كأنها ضيعته، كتركة تركت له أو مال ورثه يتصرف فيه كيفما يشاء.

المبحث الرابع
مستويات المفهوم (مكونات الظاهرة الاستبدادية)

من هذا العرض يمكن استخلاص **عناصر المفهوم** الرئيسية التي تشكل نواة الأنماط المختلفة لهذا المفهوم ، وتدور عناصر الاستبداد حول فرض قرار معين ينصب علىٰ المجتمع بأكمله ويمس حياة كل فرد فيه ، فننظر بالتالي في جواب تلك الأسئلة : من يتخذ القرار ؟ ما هو مضمونه ؟ كيف يصدر؟ كيف ينفذ ؟ كيف يعدل ؟ كيف يلغي ؟

وتدور إجاباتها في محاور أربعة:

1. **المستبد** : هو الحاكم المطلق غير المقيد أو المقيد بقيد شكلي ، ويتصف بالغرور بالرأي ورفض النصح والاستئثار بالسلطة والنفوذ لإنفاذ آرائه سواء انتهت إلىٰ إشباع مصالحه الخاصة أو مصالح الجماعة الخاضعة.

ومن خصائص المستبد وسماته : الكبرياء والتعالي علىٰ الرعية ، التبذير والسرف ، وكراهية الحرية والنقد .

ومن سمات المستبد في القرآن : الدعاوىٰ الكاذبة « **أنا احيي وأميت**» ، المراوغة وقلة الحيلة «**أنا أحيي وأميت**»، قصور العقل «**يا هامان ابن لىٰ صرحًا لعلي أبلغ الأسباب** » ، إطلاق التهم وترويج الإفك «**إن هذا لمكر مكرتموه بالمدينة لتخرجوا منها أهلها**»، إثارة النعرة الجاهلية والعصبية «**يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره**» ، التهديد باستعمال البطش وإيقاعه « **لإن اتخذت إلهـًا غيري لأجعلنك من المسجونين** » ، استغلال الرعية من الأوغاد والسفهاء واستخفافهم لجهلهم وسفههم ، وكيده بهم « **فاستخف قومه فأطاعوه**»، السقوط المدوي في النهاية « **فخسفنا به وبداره الأرض**».

الخصائص النفسية للمستبد: في الغالب يجمع المستبد بين صفات لنوعيات ثلاث من الشخصيات (1) **:**

1. **البارانوية**: و شخص مستبد وقاس لا يعرف معنىٰ الحب، ويعيش بقانون السيطرة،

(1) محمد المهدي، **الطغيان.. فرعون نموذجا**، برنامج مدارك، حلقة أذيعت علي قناة أنا الفضائية بتاريخ 25/ 6/ 2009، من تقرير عنها علي موقع مدارك متوفر علي الرابط التالي:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1245846009695&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout&ref=body

ويحتقر الآخرين ويسيء الظن بهم، ولا يشعر بالأمان تجاههم، ولهذا يسعىٰ دائما لامتلاك القوة والسلطة والتحكم، ويحاول أن يعلو فوق الناس

2. **السيكوباتية**: كذاب ومخادع ومحتال لكنه ساحر، يوهم من حوله أنه يعمل لصالحهم ويستغل نقاط الضعف، وكل الفرص المتاحة ويخادع ويناور ليحقق مصلحته

3. **النرجسية**: معجب ومتمحور حول ذاته، ويهتم بكل ما يخص نجوميته وشهرته، لا يستطيع أن يحب أحدا لكنه يطلب الحب والتكريم من كل الناس، ويشعر أنه محور الكون وأن ذاته ذات مقدسة.

وتتمثل العناصر النفسية في محور المستبد/ الفاعل بشعور الحاكم بالفضل التاريخي الذي يسديه للشعب، أو ما يسميه البعض بوهم «**المديونية التاريخية**» الذي يصاحبه ثقافة الزعيم الملهم المخلص الكاريزمي الذي يسيطر علىٰ جماهيره ببلاغته وأسلوبه الخطابي المؤثر ، حتىٰ أن هناك من الباحثين من يربط بين الاستبداد وفن الخطابة والبلاغة عموما لدىٰ الزعيم السياسي، حيث يستعملهما الزعيم لضمان الانقياد الأعمىٰ للجماهير، كما يستخدمها من خلال حفنة الشعراء والخطباء المأجورين لترسيخ مهابته ومكانته في النفوس، وربما كان لهذا السبب تحظر قوانين الديمقراطية الأثينية قديماً علىٰ الخطباء والبلغاء العمل بالسياسة بل وتنفيهم لعشر سنوات بعيدا عن المدينة كي تضمن عدم تأثيرهم علىٰ الجماهير(!).

2. **أعوان المستبد:**

وهم من يسميهم الكواكبي«**المتمجدين**»، ومن يقول فيهم البعض أنهم يقومون بدور «**هامان**» مع فرعون. ويضع لابواسييه رؤية عميقة لوظيفتهم ومساراتهم ونهايتهم.

فيشير لابواسييه إلي شبكة الاستبداد وحفظها من خلال الإخلاص للمستبد من أبتاعه، وأتباعهم لهم، وهكذا تكون سلسلة من الأتباع حتي لتشمل الكثير من المجتمع. فيصيروا طغاة مصغرين في ظل الطاغية الكبيرة وهم كبار القوم يدفعهم طموح حارق وبخل شديد، وهكذا يستبد الطاغية رعاياه بعضهم ببعض. وهؤلاء لو تفكروا لوجدوا العوام أكثر حرية منهم، فالعوام تنتهي عبوديتهم بانتهاء المهمة المطلوبة منهم، بينما هم ليس مطلوب منهم فقط تنفيذ الأوامر، وإنما التفكير كذلك فيما يريده الطاغية فيجب عليهم ممالأته و الانقطاع له، ويصل الأمر بهم إلي ذوبان ذواتهم في ذاته إذ لا تتحقق لذاتهم بغير لذاته [1] .

---

(1) هشام علي حافظ، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 82 – 83 .

وكثيرا ما يلقي أعوان الاستبداد مصارعهم علي يد المستبد ذاته، فالحب لا يعرف طريقا للب الطاغية فهو لا يجتمع مع الخيانة و القسوة و الجور، والصداقة تشترط المساواة كذلك، وكيف ومن حوله هم من أوهموه بأنه فوقهم وأنه للجميع سيد[1]؟!فهو بذلك مثل النار وهم مثل الفراشة، كانت تريد الحظوة بنورها فاحترقت.

و المستبد إذا ذهب، ذهب أتباعه معه، لأن من جاء بعده إن كان عادلا وجبت عليهم المساءلة، وإن كان غير ذلك أتي هو بأعوان يستبدلهم بهم[2].

والعدالة مع هؤلاء الأعوان في الأرض أنهم دائما تعرفهم العامة، وتمزق سيرتهم الألسنة وتذكرهم دائما بما ظلموا، فهم باعوا دنياهم بدنيا غيرهم[3].

3. **مستبد به** : هي الجماعة أو الفرد الخاضع للاستبداد في شؤونه الخاصة والعامة التي يتحكم المستبد فيها ، وتتحقق فيه – قطعًا – عناصر القابلية للاستبداد ،– بحسب القانون الذي أرساه لابواسييه ومالك بن نبي عن القابليات – ومن ثم يعاني الطرف المستبد به من غياب الوعي بالحقوق وافتقاد الحريات، بل الحرمان منها مع عدم افتقادها وجدانيا في بعض الأحيان التي يصل فيها المستبد بهم إلي حالات متردية من المرض الاجتماعي،وكذا التعرض المزمن للقمع والقهر والإكراه، وعدم تمثيله تمثيلا مؤثرا علىٰ قرارات الحاكم ، وضياع مصالحه وثمار معاشه في خزائن المستبد وقصوره.

وحينما وضع لابواسييه رؤيته للعبودية المختارة تكلم عن صفات، أو قل تشوهات المستبد بهم، فيبدأ لابواسييه رؤيته مقرراً أن الحرية أمر طبيعي في جميع المخلوقات والذود عنها كذلك ويضرب لذلك مثالا بالحيوانات في استماتتها لكي لا تقع في الأسر، فما بالك بالإنسان. والعيش بحرية خير من العيش عبدا منعما في نعمة المستبد[4].

والمرء يساق للعبودية إما مكرها بسلاح الأجنبي أو بعض أبناء شعبه، أو مخدوعا بحيث يخيل لمن يراه أنه لم يخسر حريته وإنما كسب عبوديته[5].

وفي توضيح أسباب ذلك يري لابواسييه أن المرء علي ما تربي يصير، ويضرب مثالا لذلك بما فعله ليكورج مشرع اسبرطة مع شعبه ليقنعهم بذلك، فأحضر كلبين ولدا معا،

---

(1) المرجع السابق، ص ص 86– 87 .

(2) المرجع السابق، ص 88 .

(3) المرجع السابق، ص 89 .

(4) المرجع السابق، ص62، 68 .

(5) المرجع السابق، ص 65 .

وأطلق أحدهما في الحدائق، وربي الآخر في داخل البيت، ثم بعد أعوام أحضر الكلبين ووضع أمامهما طبق حساء وأرنب، فإذا الذي انطلق في الحدائق يلاحق الأرنب، و الآخر يلاحق الحساء. وعليه ويري لابواسييه أن **العادة** أول أسباب العبودية المختارة [1].

واسم الحرية مقدس لا يجوز استخدامه مع اعوجاج القصد، فلا يمكن رفعها شعارا إذا ما كان القصد هو طرد طاغية مع الإبقاء علي الطغيان[2].

وثاني أسباب العبودية المختارة أن الناس يسهل تحولهم تحت وطأة الطغيان إلي جبناء مخنثين، والطغاة لا يجهلون ذلك فيعمدون إلي إفساد الشعوب وإلهائهم بما يتحقق به فساد الأخلاق لتكون ملهاة لهم عن الطغيان ودفعه[3]. والطغة كذلك يمنون علي الشعوب بالعطايا في المناسبات ليرتفع الهتاف دائما «**عاش الملك**»، وما درت الشعوب أنها تسترد بعضاً مما كان لها بالأصل واستولي عليه الطغاة بالحيلة عليهم[4].

وقد عبر محسن عبد العزيز عن أهم عناصر تلك الطائفة، حين ذكر أن «**لكل حاكم مستبد، سيف وشيخ وشاعر...سيف يقطع الرقاب وشيخ يكفر أصحابها وشاعر يمدح شجاعته**» [5].

ومن أبرز سمات المستبد بهم – مادة الاستبداد – [6]:

- **استحكام الجهل وغلبة الهوى:**

فمادة الاستبداد هي القطعان الجاهلة المغيبة من البشر، ممن لا قوت لهم سوىٰ الكفاف، فيقعدهم المستبد عن المعارضة والمطالبة بحقوقهم، بتسريحهم في مسالك الحياة وكل منها أكثر بؤسًا من غيرها، فتصير «**لقمة العيش**» هي الهم الأول والأخير،ويصير النفاق والرياء والفساد أعمالاً مشروعة لتحصيلها.

وبالمقابل، فالعدواة مستحكمة بين المستبد والعلماء، إذ علىٰ عواتقهم تقع مهمة تذكير الجموع الغفيرة بأول حقوقهم الإنسانية ، وهي الغذاء والكساء والمأوىٰ، ف الحين الذي تتهاوىٰ فيه علىٰ ظهورهم سياط الغضب والقمع والطغيان المادي والمعنوي جزاء

---

(1) المرجع السابق ص ص67 –70 .

(2) المرجع السابق، ص 72 .

(3) المرجع السابق، ص ص 72 — 75 .

(4) المرجع السابق، ص ص 75 — 76 .

(5) محسن عبد العزيز، **الاستبداد من الخلافة للرئاسة : أيام الحضارة وسنوات السقوط**، القاهرة ،الدار للنشر والتوزيع ، 2007 .

(6) عبد الحي يوسف، مرجع سابق.

جهودهم، باعتبارها تهدد «**الاستقرار**» و«**الأمن القومي**»(!).

- **دور علماء السلطان:**

وهم طائفة من محترفي النفاق والرياء العلمي، يقتصر قصدهم من العلم علىٰ التنعم بالدنيا والتوصل إلىٰ الجاه والمنزلة عند أهلها (**ما يسميه عصمت سيف الدولة الدعارة الفكرية**)، والعمل علىٰ تزيين الشهوات وتبرير المنكرات. يسوغ لهم ذلك الاستهانة بقدر العلم وضعف التقوىٰ وقلة الورع والحرص علىٰ الجاه والتنعم بالدنيا، وهي ذاتها عناصر تتفاعل جدليًا مع سياسات الحاكم الخرقاء في مجالات التعليم والثقافة وبناء المعرفة في المجتمع. كما أن العلاقة بين أثر علماء السلطان في ترسيخ الاستبداد وأثر منظومة الاستبداد في تكوينهم علاقة تفاعلية أكثر منها علاقة واحدية الاتجاه، فألاعيب المستبدين تستهدف بالأساس تكوين محاضن علماء السوء ورعايتها بأدوات الترهيب والترغيب والتهويل والتخويف والقهر والقمع، وفصلها عن هموم الجماهير وآلامهم، بحيث لا يجد العلم الحر أرضًا ينمو بها ولا قائمًا عليه بالرعاية، وإن أصر علىٰ النمو الشيطاني، فأرضه هو السجن، وكان ذلك حال أئمة الفقه مع السلطان المستبد في التاريخ العربي/ الإسلامي.

4. **مستبد فيه**: وهو الشأن العام الذي يخص الجماعة وليس المستبد وحده.

5. **نتائج الاستبداد**: من نتائج الاستبداد خوف الحاكم من الرعية وخوفها منه، مخادعة الرعية للحاكم وعدم بذل النصح، اقتلاع الأخلاق الشريفة؛ فيحل محل الأخلاق الكريمة أخلاق الجبن والخيانة والأنانية والغش والبخل والانتقام والغدر وما إليها من تقاليد وضيعة، إماتة روح البسالة في الناس وانتقاص آدميتهم بل وطمسها – الأحياء العشوائية في مصر –، غياب الضمانات الحقيقية للحريات والحقوق – شيوع الخداع والنفاق السياسي.

6. **عمليات الاستبداد**: وهي من أهم العمليات التي أثبت التاريخ تكرارها مرارًا، فكما تفيد المقولة الذائعة «**لكل عصر حجاجه**» وكذا لكل استبداد عملياته الأنسب، ما بين الخداع السياسي، والرياء، والمراء، والقمع، والطغيان المادي، وغيرها مما يقع في أحد أنماط الاستبداد أكثر من غيرها، وهذا ما ينقلنا إلىٰ عرض سريع لأهم أنماط الاستبداد.

المبحث الخامس
علم اجتماع المفهوم

تفسير ظاهرة الاستبداد على مستويات مختلفة

1- **تفسير ديني**: ضعف العقيدة وانتشار المعاصي، وهو يتناول مستوى الجماعة المستبد بهم.

حيث ترتكز عقيدة التوحيد على رفض الاستبداد وإخلاص التبعية والعبودية لله وحده دون من سواه، وترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية ورفض الظلم، وعضدت من هذا المبدأ بإلزام الحكام بالحكم بما أنزل الله في كتابه، باعتباره شرطًا للطاعة والمبايعة، ومن ثم فقد جرد القرآن الحاكمين من الاستبداد بالتشريع وساوى بينهم وبين المحكومين في الخضوع لقواعد عامة مكتوبة منشورة ومعروفة. وفي هذا الصدد ألزم القرآن المسلمين بالتصدي أيجابيا للاستبداد والمستبدين وحرم قبول الظلم أو الصبر عليه «**إن الذين توفاهم الملائكة** ...» وضرب لهم أمثلة المقاومة المباحة، تدريجا حتى قتال المستبدين ومنع الاستبداد الواقع على الغير ليس لحمايتهم بل لحماية المبدأ القرآني وكرامة الإنسان.

ويرجع غياب هذا النوع من المقاومة، إلى ضعف عقيدة الإيمان وانتشار المعاصي والعزوف عن الائتمار بأمر القرآن ونهيه، ويستند الى مقولة النبي – ﷺ – « **كما تكونوا يول عليكم**».

2- **تفسير نفسي، وهو يتناول مستوى الفرد المستبد**

إن اضطراد ظاهرة أن «**كل مستبد مريض ذهنيـًا**» على مدى تاريخ الاستبداد قد دفع مجموعة من علماء النفس والاجتماع لبحث الدوافع التي تحث الطرف المستبد على فرض آراءه وأحكامه على الخاضعين له، وكان في هذا عدد من التوجهات، من أهمها [1]:

تنتهي إحدى الاتجاهات النظرية إلى أن الاستبداد يرد إلى مرحلة الطفولة وما يبرز فيها من نزوع إلى التدمير وإشباع اللذة التي لا يقابلها دائمـًا قبول مجتمعي، ما يدفع الإنسان الطبيعي إلى كبتها والتكيف مع قواعد المجتمع لحين حيازته سلطة ما يتحرر بها من قيد المجتمع، ويرغم بها الآخرين على تدليله (**مدحه**)، وحمله (**الهتاف له**)، ومداعبته

(1) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، بيروت، درا المساقبل العربي، 1983، ص 29-30.

(نفاقه) ويتحول العبث بالألعاب إلىٰ عبث بالبشر والسياسات والمصائر والقرارات والتحول منها إلىٰ غيرها في تحركات فجائية صاعقة ومدمرة للمجتمع.

وتنتهي اجتهادات أخرىٰ إلىٰ أن الاستبداد ظاهرة تعويضية ، فـ«**الشخصية المستبدة**» تتوفر لدىٰ «**فاقدي الثقة بأنفسهم الذين لم ينجحوا أبداً في تكوين شخصياتهم تكويناً متكاملاً مستقرًا ، ويدفعهم النقص إلىٰ محاوله تعويضه في العالم الخارجي ، ويصبح فرض الاستقرار بالعنف هو تعويض لعدم الاستقرار الداخلي...ويؤدي هذا الىٰ نزوع عدواني تجاه كل من لا يوافقهم الرأي أو يتميز عنهم بمبادئ وقيم تشكك في سلامة النظام الاجتماعي أو تتطلع إلىٰ تطويره ... وهنا ينحاز المستبدون إلىٰ القوىٰ المحافظة الرجعية التي لا تهدد النظام بالتغيير، فإذا ظهرت تلك المخاطر فإن نزوعهم العدواني يكون أكثر شراسة ....**»(1)

والتوجه الثالث في هذا الصدد هو ما يرجعه ألفريد أدلر إلىٰ أن الاستبداد نابع عن الشعور بخيبة الأمل والإحباط ، فيكون الاستبداد انتقامًا من الآخرين لتميزهم أو سلوكهم إزاء المستبد ، وهكذا ينتهج المستبدون أسلوب الإذلال والإخضاع تخلصًا من شعور النقص إزاء الآخرين.

3 – **التفسير الثقافي ، وهو يتناول مستوىٰ الثقافة السائدة في منطقة بأكملها**

وهو اتجاه يربط ما بين الاستبداد وثقافات بعض المجتمعات وما تختزنه من خبرات تاريخية، وفي هذا السياق تأتي مقولة «**الاستبداد الشرقي**» التي ترجع الاستبداد إلىٰ رواسب دينية وأنساق قيمية ومرجعية ترسخ فنون الاستعباد والإذلال ، وتأتي في هذا السياق كذلك مقولة الإمام محمد عبده« **إنما ينهض بالشرق مستبد عادل**» ، وتأتي في هذا السياق كذلك مقاربة أحد الباحثين بشأن الربط بين الطبيعة غير المستقرة للمجتمعات العربية ، وقيامها علىٰ حالة الترحال المتواصل ، وبين تأخرها في مستوىٰ وطريقة الاهتمام بالشأن السياسي ، وما افرزه من أنماط للحكم بها ، لم تتغير سوىٰ لمرحلة وقتية إبان حكم النبي– ﷺ– في دولة المدينة وحكم الخلافة الراشدة وسرعان ما عادت الىٰ سابق عهدها ، ومن ثم فإن التاريخ السياسي للعالم العربي تمحور حول قاعدة الغلبة والقوة والعصبية حتىٰ القرن التاسع عشر ، كما يفسره ابن خلدون في مقدمته عن أطوار الملك في الدولة (2) .

---

(1) من نتائج تقرير اللجنة العلمية التي تشكلت عام 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة تيودور أدورنو لدراسة «الشخصية المستبدة » ، انظر المرجع السابق.

(2) إبراهيم حيدر علىٰ، « تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية» في « **الاستبداد في النظم العربية**» ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،ص ص 175– 202.

4- **التفسير التاريخي (المحطات السبع لانهيار الحضارة الإسلامية):**

في سياق التفسير للحالة الاستبدادية الحالية في الواقع العربي المعيش، يرجع العديد من الباحثين إلي «**الملك العضوض**» الذي بدأ منذ معاوية، وكذلك يشيرون إلي الحقبة الاستعمارية وإرثها(1).

وفي سياق التفسير، يضع الدكتور معتز عبد الفتاح تصورا لمحطات سبع لانهيار الحضارة الإسلامية(2)، نوردها بإيجاز:

أول هذه المحطات كان انهيار الشوري بتراجع نموذج عمر الذي قال «**الحمد لله الذي جعل في أمته من يقوم عمر بسيفه**»، في مقابل ازدهار منطق معاوية الذي قيل فيه «**هذا إمامكم ومن بعده هذا(أي ابنه) وإلا فهذا (أي السيف)**».

المحطة الثانية هي تراجع نموذج العالم الناقد في مقابل نموذج عالم التقية، في إشارة إلي مقارنة بين موقفي ابن حنبل وابن معين من محنة خلق القرآن، حيث عذب ابن حنبل علي يد ثلاث خلفاء لرفضه القول بخلق القرآن، بينما رأي ابن معين أنها تدخل في إطار «**إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان**». وبهذا يري الدكتور معتز أن الأمة افتقدت من علمائها من

---

(1) انظر في ذلك: حيدر علي إبراهيم، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 175 – 195

وكذلك: عزمي عاشور، «الازدواجية الثقافية وتكريس الاستبداد في الدول العربية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 355 – 373

وكذلك: نصر محمد عارف، «الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي فيالنظم العربية – جدلية الداخلي والخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص537 - 541

(2) جاءت هذه الرؤية في سلسلة من المقالات المنشورة في جريدة الشروق المصرية:

- معتز عبد الفتاح، **محاولة لفهم محنة الحاضر – كيف تراجع المسلمون حضاريا**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 1/ 5/ 2009
- ـــــ، **محاولة لفهم محنة الحاضر – التراجع الحضاري للمسلمين**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 8/ 5/ 2009
- ـــــ، **محاولة لفهم محنة الحاضر – كيف انتهينا إلي ما نحن فيه**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 15/ 5/ 2009
- ـــــ، **كيف نعوض ما فا تنا في مسار الحكم وإدارة شئون الدولة**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 5/ 6/ 2009

يقف في وجه السلطان ويقول كلمة الحق حتي وإن كانت باهظة الثمن «**أعلي مراتب الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**».

المحطة الثالثة: تراجع منطق العقل في مقابل منطق النقل، ويورد في ذلك اسمين قد يختلف البعض علي صحة الإسقاط عليهما في هذا المقام، فيورد لمنطق التفكير العقلي ابن رشد، بينما يضرب مثالا لمنطق التفكير النقلي القائل بأن أي نص حتي ولو كان ضعيفا هو أفضل من إعمال العقل ، يورد مثال ذلك أبو حامد الغزالي(!).

المحطة الرابعة كانت تراجع شرعية العدل في مقابل شرعية العسكر، وقد جاء ذلك في تسلسل تاريخي أدي للاهتمام بالأمن في مقابل المخاطر الخارجية بدءا من الحروب الصليبية مروراً بالتتار، والاستعمار في العصر الحديث، وحتي يومنا هذا. مما جعل من المنطقي والمقبول لدي الشعوب أن يحكمها قادة حرب منذ أيام الأيوبيين مرورا بالمماليك والعثمانيين وحتي بعد التحرر من الاستعمار استمر منطق العسكر.

المحطة الخامسة كانت تراجع الاكتشافات العلمية وظهور مجتمع الدعة و السكون، وهو ما ارتبط بالترف و البذخ في العيش حين شعر المسلمون بتفوقهم الحضاري، في حين كانت هناك تحديات لم يلتفتوا إليها، وفي نفس الوقت كان الغرب يهتم بالعلم وتوظيفه في مواجهة تحدياته ومثال لذلك ارتحال المستكشفين للدوران حول الأرض حيث مثل المسلمون تحديا للغرب في التواصل التجاري مع الشرق، فأرادوا الالتفات حول العالم مستخدمين نظريات وأدوات أول من ابتدعها المسلمون ولكنهم طوروها وطوعوها لتوافق تحدياتهم واستطاعوا من ثم الاستجابة لها، واكتشفوا من ثم قارات العالم الجديد والتي مثلت منطلقا حضاريا جديدا للغرب لكي يتغلب علي عثراته التي لحقت به من القرون الوسطي وظلمها وظلامها.

المحطة السادسة كانت العزلة العثمانية وما مثلته من قابلية للاستعمار، فبحسب رؤية الدكتور معتز، العثمانيون فرضوا عزلة علي الدولة العثمانية ما جعل هناك فجوة حضارية ضخمة بينهم وبين الغرب وأتاح للغرب استعمار الدول التي كانت تحت إمرة الدولة العثمانية.

المحطة السابعة كانت أخطاء ما بعد الاستقلال فمن جانب حدث ما حدث من فساد واستبداد وتزاوج بين الثروة و السلطة، ومن جانب آخر ما يمكن تسميته بأخطاء الدولة المستوردة فأصبحت لدينا علمنة بلا علم، وتمدن بلا مدنية، وتعليم بلا ابتكار وتقدم مظهري وتخلف هيكلي، وسيطرة الأشخاص وتراجع المؤسسات.

وللخروج من كل ذلك يري الدكتور معتز أن السبيل معروف ومجرب من قبل، فوظيفة العلم – علي حد قوله – أن يحول ما هو خارق للعادة إلي قاعدة، فمثلا أول من اخترع الطائرة كان الطيران لمن حوله هو أمرا خارقا للعادة، ثم طوره العلم ليصبح أمرا متعارف عليه [1]. وهكذا فلو نجحت تجربة في مجال الحكم وإدارة شئون الدولة يجب مأسستها لتتحول إلي قاعدة متعارف عليها في المجتمع.

ومن ثم فعلينا – وفق رؤية الدكتور معتز – أن نبني مؤسسات ست تتسم بالاستقلال والمهنية، نوردها بإيجاز. فأولها القضاء المستقل المنزه عن التأثيرات ولا سيما تلك من السلطة التنفيذية. وثانيها بنك مركزي مستقل ليحقق التوازن و الاستقرار الاقتصادي وفق الصالح العام لا المصالح الفردية أو الفئوية. ثالثها وسائل إعلام وصحافة حرة ومهنية تكون بمثابة عين للجماهير علي أي محاولة للفساد و الاستبداد ليخضع المسئول عنها للمساءلة. رابعها لجنة انتخابات مستقلة ومحصنة ونافذة، مستقلة لكي لا تتعرض للضغوط، ومحصنة لكي لا تخشي عواقب تصرفاتها إذا هي فضحت فسادا، ونافذة لتكون لديها القدرة علي تفعيل النتائج. خامس هذه المؤسسات هو جهاز خدمة مدني إداري يقوم بدوره في تنفيذ السياسة العامة للدولة علي أساس من الكفاية والكفاءة. وسادس هذه المؤسسات هي مؤسسات القمع المشروع (الشرطة والجيش)، وهو يري أنها ينبغي أن تحظي بالاستقلال المهني حتي لا تتحول – كما هو الحال في كثير من البلاد العربية – إلي آداة في يد الاستبداد يضرب في عمقها الفساد.

المبحث السادس
ترشيح المفهوم : العلاقات المفاهيمية
الاستبداد والدولة القومية /الحديثة وعلاقتها بالمجتمع

يتمثل الاستبداد الحديث في المجتمعات النامية/ المتخلفة / العالم الثالث، في إطار أشمل هو الدولة القومية التي ورثت إرث الاستعمار الإمبريالي الغربي ، ومشروعه

(1) هذه الرؤية مبنية علي تعريف مادي للعلم، وهو ما لا ينطبق علي العلوم الإنسانية التي لا يمكن أن تتعامل مع الإنسان و الظواهر الإنسانية علي اعتباره يخضع لقواعد حتمية في جميع أموره كما تخضع المادة للقواعد الطبيعية، فالإنسان له سنن تحكم مسارات فعله ولكن هذا لا ينفي وجود الاختلافات بين الأمكنة والأزمنة و الأحوال المختلفة في المجتمعات الإنسانية للتعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجهها.

الحداثي التنويري، والذي تلخصت إشكالاته وتوابعه في عدد من المعضلات على **مختلف الأصعدة :**

- **الصعيد الجغرافي والإداري** : تمزيق الهويات المجتمعية والثقافية بين الحدود والخطوط المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية ، ووراثة النمط الإداري البيروقراطي.
- **الصعيد السياسي** : تحولت الدولة الحديثة من وظائفها التنموية والتحديثية إلى الوظيفة الأمنية المحضة ، وهناك عموما حد فاصل لا بد من توضيحه بين العنف المشروع الذي تلجأ إليه الدولة المشروعة ، وهو عنف مقنن منضبط بما تحدده المصلحة العامة ، وحماية الأمن العام ، وبين ما تقوم به الدولة القومية في العالم العربي من عنف أهوج لا يخضع لضابط أو رادع عدا الإرادة التحكمية والأهواء المزاجية للنظام الحاكم.

ويرد ذلك بين عديد من أسبابه إلى سبب رئيسي، وهو أزمة شرعية الدول القومية في البلدان العربية. ففي تفسير ذلك القدر من التجبر الأمني والهوس البوليسي للنظم المتربعة على عروشها، تبرز الخلفية التاريخية التي نشأت على أساسها تلك الدولة ، فقد نشأت الدولة القومية تأسيسًا على مصدر خارجي من الشرعية ليس على أساس الرضا والقبول الشعبي ، فبهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، رسمت القوى الاستعمارية خطوط الدول القومية الحالية ، وأجبرتها على التقولب في ما يسمى بالحدود القومية والسيادة الوطنية وإعادة تركيب هويات شعوبها وخلفياتهم المرجعية والثقافية بحيث تتفق مع مصالح الاستعمار بعدم عودة الخلافة الإسلامية، ومن ثم لا توجد وثائق تاريخية تأسيسية لأى من الدول العربية سوى اتفاقيات ومراسيم الدول الغربية.

ولم يكن من سبيل لفرض الطاعة الولاء لكيانات مستوردة عن الخارج سوى إضعاف قوى المجتمع وتفكيك أواصره بحيث تكون تلك أولى خطوات الاستبداد الحديث حتى يومنا هذا ، لينطبق عليه مقولة البشري « **ويبقى الحاكم فردا مادام الشعب أفرادًا** ».

وقد لزم شرعية التأسيس من خلال الدعم الخارجي ، شرعية أخرى هي شرعية الوجود والتي لم يكن من سبيل لضمانها إلا باستمرار هذا الدعم من خلال الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والدفاعية المختلفة ، وهذا ما يمثل إلى الآن عقدة الشعوب العربية مع حكامها في محنة فلسطين المتواصلة.

ويفسر نمط استيراد الشرعية من الخارج تكثيف ظاهرة نشوء الدول بآلية الثورة أو الانقلاب وليس الاختيار الشعبي أو الاستفتاء على أقل تقدير، وكانت الثورة في مختلف البلدان بدءا من العراق 1936 وسوريا 1949 ، تليها مصر 1952 وحتى السودان، تتحدث

باسم الشعب الذي تسحقه في نفس الوقت.

لقد قامت معظم الانقلابات والثورات باسم الديمقراطية ، غير أنها عكست خصائص أنماط الاستبداد المتخلف تحديدا، بجانب الاستبداد الحديث/ الديمقراطي بحيث أصبح الاستبداد الشرقي في ظل الدولة الحديثة نمطًا آخرا يضاف إلىٰ سجل السوابق والنوادر التاريخية بالمنطقة . لقد كرست الدولة الحديثة غياب الديمقراطية والدور الفاعل للأحزاب والبرلمان وحريات الصحافة والتنظيم والتعبير والحركة ، من خلال التركيز المسرف علىٰ آليتي الأمن والجيش ، وتحديثهما بأحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا، في الحين الذي افتقرت فيه سائر المرافق العامة الأخرىٰ لأقل القليل من مستويات التحديث الموازية ، فقد ورثت الدولة مؤسسات الإكراه والإخضاع تحديدًا دون مؤسسات المشاركة السياسية المدنية ، وكان الاستقلال إطلاقًا ليد المؤسسات الأمنية من قبضة المراكز الغربية التي ارتبطت بها أيام الاحتلال ، فصارت دون رقابة أو قيد ، واستبدلت بالاحتلال الأجنبي احتلالاً آخر داخلي. وهو ما دفع أحد الباحثين لوصفها بدولة «**الامنوقراطية**» (1) .

وتقوم أجهزة الأمن في الدولة الأمنوقراطية بأعمال بيرقراطية فنية تتماهىٰ في أدوراها وفاعليتها مع أدورا الدولة ذاتها وواجبات الحكومة نفسها ، ويبرز ذلك كأوضح ما يكون في دور جهاز المخابرات المصري مثلا في العلاقات الخارجية حينما تتصل بالملف الفلسطيني الإسرائيلي ، كا يبرز في قيام الجيش وإشرافه علىٰ عملية خبز رغيف العيش في المخابز العمومية(!) . أصبحت الدولة/ الجهاز الأمني أداة للتحكم بالمجتمعات والمصائر من خلال انتهاج العنف المركزي المنظم ، وباستخدام آليات الاحتواء والقمع والترهيب والتخوين والتشويه الإعلامي التي تهدف في النهاية إلىٰ أمن نظام الحكم علىٰ حساب أمن الجماهير.

- **علىٰ الصعيد الاجتماعي**

تستند عموما العلاقة بين مفهوم الاستبداد والمجتمع الممارس فيه علىٰ محددين : درجة تغلغل الدولة في المجتمع ، وميزان القوىٰ بين الدولة والمجتمع ، أيهما أقوىٰ.(2) وفي حالة الدولة القومية الحديثة في بلداننا، فإننا نجدها قد ورثت من ناحية علاقة المحتل

---

(1) حيدر أبراهيم علىٰ، مرجع سابق .

(2) نصر محمد عارف، « الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية :جدلية الداخلي والخارجي» في « **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** » مرجع سابق ، ص 529-544 .

الأجنبي بالمواطنين الأصليين، وسياساته تجاههم من ناحية أخرىٰ.

وعلىٰ ضوء هذين المحددين ، يمكن تقدير الآثار المدمرة التي ألحقها الاستبداد السياسي ببنية المجتمع في الدولة العربية الحديثة ، حيث عمدت الدولة إلىٰ تذرير المجتمع وتفكيك محاضنه وروابطه البينية ، بالقضاء أولا علىٰ مؤسسات الوقف فيه ، وتقويض عناصر فاعليتها ، والتلاعب بالعناصر الوقفية ، وتشويه الأوقاف والقائمين عليها، وإلحاق الوقف بالمؤسسات الحكومية، وتجفيف منابع الوقف التطوعية والتمويلية ، وتحولت من ثم من دولة متغلغلة إلىٰ دولة «**متغولة**» تصادر آليات وقنوات الفاعلية المجتمعية ، مقابل وعود بالتحديث والتقدم ، ذهبت في ذيل الأولويات التخطيطية والتمويلية ، بعد أن سبقها قائمة طويلة بأولويات حفظ الأمن والاستقرار للنظم الحاكمة، وزامنها تمدد للدولة في مختلف مجالات الإعلام والثقافة والتعليم وغيرها وهو ما ينطبق عليه تماما مقولة عالم الاجتماع الفرنسي – لاتوش – «**التحديث من دون حداثة**» أو التحديث الشائه ، أو ما يسميه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح ، الإصلاح المخروق.

وقد أضيف إلىٰ هذا البلاء ، بلاءًا مضاعفًا ، بعد أن رسخت الدولة الحديثة من جانب آخر علمانية الحقل السياسي والمجتمعي والثقافي، ما سوغ لقادتها تغافل آليات العمل الطوعي التي يسنها الشرع الحنيف ويخفف بها عن أعباء الدولة ومهامها، فركزت بدلا من ذلك علىٰ فصل الدين عمليًا عن السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها، ما أدىٰ – بجانب تداعياته علىٰ مؤسسات الفاعلية المجتمعية / الوقف – إلىٰ اغتراب الهياكل السياسية عن قاعدة إسنادها الشعبي ، وتفكيك جسور التواصل بين الحكام والمحكومين ، وبدت النخبة التحديثية الجديدة – سليلة المؤسسات العسكرية والبيروقراطية – كأنها في عالم قائم بذاته لا علاقة له بما حوله سوىٰ أنها تراه مادة أولية قابلة لإعادة التشكيل والصياغة بحسب رهانات «**القوىٰ الطلائعية**» (1).

والخلاصة أن نتائج التحديث القسري الفوقي غير المتوازن الذي أشرفت عليه الدولة العربية الحديثة قد افرزت مجتمعًا مذررًا عاطلاً عن الفعل الاجتماعي وممزق الأوصال بين فئات ومصالح مختلفة، وأفرزت من جانب آخر وضعًا متفردًا من الاستبداد الداخلي ، يرتبط في علاقة طردية مع وضع الشرعية المستوردة ، خاصة لو أضفنا إلىٰ نوعي الشرعية السابقين ، نوعا آخر يستند للدعم الخارجية كذلك وهو شرعية التوريث والاستمرار ، فالحاكم المستبد يضمن توريث الحكم لذويه من خلال زيادة التفنن في استرضاء القوىٰ

---

(1) المرجع السابق.

العالمية/ الولايات المتحدة.

ومفهوم الدولة الحديثة يختلف عن مفهوم الدول في تراثنا، فالدولة "State" تحمل معاني السكون و الثبات، بينما كانت الدولة في العربية تعني التغير و التبدل. وقد جاءت الدول الحديثة تكرس الانقسام لا تتأسس علي شرعية دينية ولا تناط بها مسئوليات دينية، وتطرح نفسها كمصر مطلق للشرعية لا يحتاج شرعية من خارجه حتي وإن كانت دينية. وهو ما يجب الالتفات إليه حين ننظر في فكرة السلطان في تراثنا ووظائفه، فكما أشرنا من قبل أورد الماوردي وابن تيمية و الغزالي ما مفاده أن وظيفة السلطان تحكيم الشرع، ونحن الآن بصدد نموذج حكم مفارق للدين(1).

ولكن هذا لا يعني حتمية هدم الدولة القومية، فالحفاظ علي مكاسبها ومنجزاتها هو من الأهمية بمكان، ولا سيما في مقام الوسائل و الأدوات وإنشاء المؤسسات التي لا يصلح أمر المجتمع إلا بها. إلا أن المشاركة السياسية في إطار الدولة القومية تعني تفكيك المقولات التراثية علي مستويين: مستوي وحدة الأمة وما يستلزمه من وحدة الإطار السياسي الناظم لها، ومستوي الشرعية الدينية للدولة وما يتعلق بها وما يترتب عليها من مسئوليات دينية.

فالدولة القومية أحكم سيطرتها علي المجال علام تحت فكرة لاقانون، و إنشاء الجيوش النظامية واحتكار القوة لحماية الشعب، فاحتكرت القوة ولم تحقق الأمن(2) إلي غير ذلك من مساحات أعلنت الدولة تنظيمها لها ثم انسحبت بعد أن فقد المجتمع القدرة التكافلية التعاضدية التراحمية الإبداعية علي إدارة الشئون المشتركة دون حاجة للدولة. ومن ثم فالفكر الإسلامي يحتاج إلي تحرير عقله من التفكير بمنطق الدولة، ليهتم بالمواطن وحقوقه و المجتمع فاعليته واستقلاله ومساحاته المحرم علي الدولة الاقتراب منها(3).

مستوي المعيشة الذي توفره الدولة للعاملين بها يؤثر علي فسادهم، ومقابل المغامرة بالامتيازات التي يحصل عليها من الدولة إذا ما خالف القواعد. فمن وظيفة النظام السياسي أن يجعل الأخلاق خيارا عقلانيا. فالمواطن حين تكون مميزات عمله في الدولة تكفل حياة كريمة له لا يفكر في خرق القواعد إذا ما كان ذلك سيعني زوال كل ما له في الحياة، وفي

---

(1) حسام تمام، **السلفية وإشكالية الدولة الحديثة**، موقع الإسلاميون – إسلام أون لاين، متوفر علي:
http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246345994980&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body

(2) هبة رؤوف عزت، **في حتمية اختراع الدولة**، جريدة الدستور المصرية بتاريخ 22/ 2/ 2009 .

(3) المرجع السابق.

المقابل لن يتردد لحظة إذا كانت الدولة لا توفر له حياة كريمة في خرق القواعد، فمقابل المغامرة بما يحصل عليه من الدولة مقبول بالنسبة له[1].

وآثار الاستبداد علي المجتمع تختلف وفق طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فمن جانب، مدي تدخل الدولة وتغلغلها في المجتمع، ومن جانب آخر ميزان القوي بين الدولة و المجتمع. فمتي كانت العلاقة بين الدولة و المجتمع تدخلية والدولة متغلغلة فيه كانت آثار الاستبداد بالغة، ومتي كانت ميزان العلاقة في صالح الدولة كانت أيضا آثار الاستبداد عظيمة[2].

ومن الأدوات الواجب ذكرها في هذا المقام هو استخدام «**الأجهزة الأمنية**» في تكريس الاستبداد، فيما يسمي بـ«**الأمنوقراطية**». وهي أن تتحول الأجهزة الأمنية من جزء من الهيكل للدولة تقوم بوظيفة محددة إلي أن تكون هي الهيكل وتقوم بوظائف من خلاله منها التنسيق السياسي علي سبيل المثال[3].

ومن ثم يكونا المطلوب إبداع منهجية للتعامل مع الدولة القومية تتجاوز ثنائية القطيعة والتهميش أو منح الشرعية للاستبداد. وأول خطوة في ذلك هو إعادة تعريف العمل السياسي من كونه تنافسا علي السلطة إلي كونه انطلاق في المجال العام لإجبار صانع القرار علي الالتفات إلي المطالب. وبهذا الفهم يري البعض أن مشاركة القوي المجتمعية في النظام السياسي بالوضع الحالي في البلدان العربية يعتبر ترسيخا للاستبداد[4]. وهذه الرؤية تنطلق من أن السياسي في الإسلام ليس منقطعا عن المجتمع كما هو الحال في الدولة الحديثة، وإنما هو مرتبط بالمجتمع ارتباطا عضويا وبالتالي فالعمل في المجتمع يحقق وظيفة سياسية هامة في هذا الإطار. بل وقد يذهب الأمر لخطوة أبعد لإحياء المجتمع عن

---

(1) معتز عبد الفتاح، **القدرة الإفسادية للدولة**، جريدة الشروق المصرية، بتاريخ 12/ 6/ 2009 .

(2) نصر محمد عارف، «الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية – جدلية الداخلي و الخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 534.

(3) حيدر إبراهيم علي، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 197 – 200 .

(4) انظر مثلا: خليل العناني، «دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 479 – 490 .

طريق بناء فضاء غير محتاج للدولة[1]، وليس القصد أنه غير خاضع للنظام العام، ولكن القصد تحقيق الاكتفاء الذاتي عن الدولة بعد أن احتكرت الدولة بعض الوظائف العامة وفشلت في سد حاجات المجتمع فيها فأصيب المجتمع بضمور في عضلات تحركه في المجال العام.

وخلاصة القول في هذا الفصل أن الاستبداد كظاهرة هو قديم قدم وجود الإنسان، وهو كعملية في نظمنا العربية تتسم بالتعقيد لتشابك العلاقات، وهو كحالة ينبغي النظر فيها علي اعتبارات الخصوصية النسق وذاكرته وسيرورة تفاعله وتحولاته وتحوراته.

❊ ❊ ❊ ❊

(1) حسام تمام،مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني
الكواكبي نموذجاً

نتناول في هذا الفصل كيفية تركيب وفهم رؤية الكواكبي للاستبداد وفق المثل السُّفْني، متناولين فيما يلي المفاهيم الكبري في المثل وما يمكن تسكينه في إطارها من رؤية الكواكبي للاستبداد..

المبحث الأول
مفهوم القوم (عن الكيان الاجتماعي)

وننظر في نظرة الكواكبي للوحدة الكيانية وهي بذلك تشير إلي الكيان الاجتماعي ومعني وجوده ويقر وحدته ابتداءً. وفي ذات الوقت لم تنفِ الوحدة التنوع والتعدد فوقع بعضهم أسفلها وبعضهم أعلاها. ومن ثم إشارة الحديث إلي المسئولية الجماعية المشتركة لهؤلاء القوم علي أسس التفاعل والتكامل والتكافؤ في إطار سنن الاجتماع الإنساني.

- **كيان اجتماعي:**

الكيان الاجتماعي في نظر الكواكبي هو نتيجة العلاقات بين أفراد المجتمع، وله في رؤية تأثير الاستبداد عليه نظرات جديرة بالاهتمام والنظر. فالكواكبي له مفردات جديرة بالتحليل والنظر في وصفه لحالات المستبد بهم ومعيشتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم وتفسير ذلك كله. فهو يستخدم في كتابه لفظة «**أساري**» للإشارة إلي المستبد بهم. وهو بذلك يشير إلي حالة استلاب الإرادة واغتصاب الحقوق وانعدام الحرية لديهم.

والكواكبي يشير في نظره لحال الأسري مقارنةً بحال الأحرار إلي بعض المفاهيم الهامة المرتبطة بهذه المسألة ومنها المساحات والمسافات بين أفراد المجتمع واستغلالها، وتأثير الاستبداد عليها. فينظر إلي الأسري فيجدهم يعيشون متلاصقين لا مسافات بينهم، ولا استغلال للمساحات، فهم لا يدركون أن المجال العام هو لهم، فهو في نظرهم مساحة فرض المستبد هيمنته عليهم. وينظر للأحرار فيجدهم يعيشون متفرقين بينهم المسافات ما يعطيهم براحًا في المعيشة والمساحات التي تعطيهم مجالات للتعايش.وهو يرجع في ذلك لمفارقة في غاية الأهمية، فهو يري أن البداوة في صورتها النقية للاجتماع الإنساني وتنشئة

الفرد كانت تنشّئُ علي الاعتماد علي النفس[1]، فلا يكون معتمدا علي جماعته، فتكون تنميته لها اختياراً واضطلاعا بالمسئولية لا إجباراً وشعوراً بالحاجة. فالعودة للفطرة إذن هي إعطاء كل إنسان مساحاته المكانية والمعنوية لممارسة حقوقه وواجباته في إطار العلاقة التواقفية في المجتمع الإنساني.

وفي وصفه للعوام، وهم من يكونون جل الكيان الاجتماعي يقول عنهم أنهم «**أولائلك الذين إذا جهلوا خافوا وإذا خافوا استسلموا، كما أنهم هم الذين متي علموا قالوا، ومتي قالوا فعلوا**»[2]، ولذلك يري حياة المجتمع في العلم، ويضيف أن المستبد ترتعد فرائصه من علوم الحياة كالفلسفة والحكمة النظرية وحقوق الأمم والخطابة الأدبية، وهنا تجدر الإشارة إلي تفرقة يشير إليها الكواكبي بين علوم اللغة التي لا تفعل سوي تجميل اللسان وأكثرها من الهذيان، وإنما يخشي علوم اللغة الحرة البانية للخطابة الأدبية التي تجمع الناس فتزيدهم وعياً وتحثهم علي السعي. وبهذا يمكن قياس عراقة الأمم في الاستبداد والاستعباد باستنطاق لغتها، فاللغة التي تكثر فيها ألفاظ التفخيم والتمجيد، لغة أمة عريقة في الاستبداد، واللغة التي تقل فيها تلك الألفاظ وتغلب علي لغة خطابها أدوات المساواة في الخطاب هي لغة أمة حرة[3].

والكيان الاجتماعي لدي الكواكبي، حين يتفشي فيه مرض الاستبداد فهو يصيبه في جميع مستوياته، فيشير الكواكبي إلي أن الحكومة المستبدة تكون مستبدة في كل فروعها من المستبد الأعظم إلي الشرطي إلي الفراش إلي كناس الشوارع[4].

ويشير الكواكبي إلي خلل القصد من إنشاء الكيانات الاجتماعية في ظل الاستبداد، لأن أسراء الاستبداد محرومون من الملذات الحقيقية، والتي من نظر الكواكبي هي تلك المتعلقة بالسعادة المتجاوزة لمجرد جسد الإنسان المادي، كلذة العلم وتعليمه، او المجد والحماية، ولذة الإيثار والبذل، ولذة إحراز مقام في القلوب، ولذة نفوذ في رأي صائب، ولذة كبر النفس عن السفاسف، أما ملذات التعساء أسراء الاستبداد فهي مقصورة علي لذتي الأكل، ورعشة استفراغ الشهوة؛.ومن ثم الغاية من إنشاء أسرة وما علاها من الكيانات

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاسبتداد ومصارع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، ط 2 ، 2009. ص 26 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 46 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 43 — 49 .

(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 59 .

(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق، ص 96 .

الاجتماعية فقدت في ظل الاستبداد. فصار معني الكيان مقصور علي المعني المادي، والمنافع المادية المتبادلة في إطاره، ولذا يفقد الناس في ظل الاستبداد معني الانتماء للكيان الاجتماعي ويصيرون آحاداً لا يجمعهم سوي المكان، وظلم المستبد لهم فيه.

ويري الكواكبي أن العرض زمن الاستبداد غير مصون، وعدم الاطمئنان علي العرض يضعف الحب الذي لا يتم إلا بالاختصاص، ويضعف لصق الأولاد بأزواج أمهاتهم، فتضعف الغيرة علي تحمل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرع الله النكاح وحرم السفاح[1]. وبهذا تنفك عري الكيان الاجتماعي في ظل الاستبداد بدءً من أصغر لبناته، وعروته الوثقي.. ألا وهي الأسرة.

- **وحدة الكيان الاجتماعي:**

ويمكن تصنيف ما قاله الكواكبي في مسألة الاستبداد ووحدة الكيان الاجتماعي في أربعة مستويات، الأول أثر الاستبداد علي الفرد في علاقته بالكيان الاجتماعي، و الثاني ما يتعلق بانقسام المجتمع، والثالث هو نظرة المستبد للكيان الاجتماعي، و الرابع في كيفية إعادة توحيد الكيان الاجتماعي مرة أخري.

أ- الاستبداد وأثره علي الفرد في علاقته بالكيان الاجتماعي:

والاستبداد في نظر الكواكبي يقطع الفرد من شجرة علاقاته فيصير ورقة في مهب ريح الاستبداد، فيجعله حاقدا علي قومه لأنهم أعوان لبلاء الاستبداد عليه، وفاقدا حب وطنه، لأنه غير آمن علي الاستقرار فيه ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته لأنه ليس مطمئنا علي دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه، لأنه يعلم أنهم مثله لا يملكون «**التكافؤ**» وقد يضطرون لإضرار صديقهم بل وقتله وهم باكون[2]. فكيف لمن لا يشعر برابطة تجاه أقرب الدوائر إليه، أن ينتصر لظلم واقع علي دائرة أبعد، أو أن يناصر مظلوم، أو أن يملك من القوة والبأس أن يرفع عن نفسه الضيم، فالمرء وحده غير ذو شوكة، خاصة في مواجهة سلطان جائر.

قتل الاستبداد في الناس كل الأميال الشريفة فأبعدهم عن الأنس بالإنسانية، ودليل ذلك أن الفلاح ما أن تلمس يده كم السترة العسكرية حتي يتمرد علي أبيه وأهله ويكون أظلم لهم من غيره[3]، فكيف لهم أن يتكاملوا أو يتكافلوا إذا لم يكونوا يشعرون بتكافؤهم،

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 96 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 77 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 61 .

وكيف لهم أن يشعروا بمسئولية جامعة مشتركة بينهم إذا كانت المسئولية حينما توضع في عنق فرد سرعان ما يستبد بهم.

وفيما قالوا في حسنات الاستبداد المفقودة في الإدارة الحرة قولهم أن الاستبداد يلين الطباع ويلطفها، والحق أن ذلك عن فقد الشهامة – وهي التي تنتج عن شعور بالرابطة والوحدة والانتماء للكيان الاجتماعي – لا عن فقد الشراسة[1] ودليل ذلك ما نراه من شراسة المواطن في مواجهة أخيه، لا في مواجهة الشرطي أو المستبد أو أعوانه. حيث يصير تفريغ شحنة الغضب من الظلم أفقيا من الإنسان لأخيه، بدلا من أن يكون في مواجهة الظلم، وذلك لانسداد قنوات التعبير الرأسي عن الرأي والمطالبة بالحقوق، أو لمخافة العواقب وعدم الأمن من بطش ذوي السلطان. وهو ما يشير إليه الكواكبي في موضع آخر حين يشير إلي أن الأسراء يبغضون المستبدين ولا يقوون علي استعمال البأس الطبيعي الموجود في الإنسان حين الغضب معه، فيصرفون بأسهم في وجهة أخري ظلماً[2] ،ومثال ذلك الغضب والسخط المجتمعي، وفقدان الصبر وفقدان الرحمة والتراحم في التعاملات المجتمعية الإنسانية في المجال العام.

وهو ما يرتبط بأن الاستبداد يجعل الناس تألف الأخلاق الرديئة ومنها ما يضعف ثقة المرء في نفسه، وهذا – في نظر الكواكبي – سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في أسري الاستبداد، وهذا ما ينتج كذلك فقد الأسراء ثقتهم بعضهم ببعض[3].

ب- ما يتعلق بانقسام المجتمع:

من أخطر ما يؤدي إلي انقسام المجتمع نتيجة للاستبداد هو التمجد، وهو ما يعرفه الكواكبي بأنه ضد المجد، وإذا كان المجد هو البذل في سبيل الجماعة، فالتمجد هو أن يصير كل إنسان مستبد صغير في كنف المستبد الأكبر[4] وهو ما له عظيم الأثر علي وحدة المجتمع، وانفصام عراه، فهؤلاء المستبدين الصغار، أو توزيع الاستبداد علي مستويات إنما يكرس معناه وقيمه وأدواته وينشِّئُ أجيالاً عليه ما كانت لتستبِّدَّ إلا بوجودها في بيئة كذلك، وهذا يعمق الشروخ المجتمعية، بل ويجعل الوحدة المجتمعية ضربا من ضروب الخيال في ظل هذا التكابر والتعالي والظلم من الإنسان لأخيه، والذي لم يفضله إلا بكونه

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 79 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 100.
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 83.
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 54 .

استعان ببعض سلطة المستبد في ظلمه لأخيه.

وهؤلاء المتجمدون أعداء للعدل أنصار للجور لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة لهم،وهم خونة لمجتمعهم، لذلك يقال دولة الاستبداد دولة بله وأوغاد[1]،وهم لذلك ليسوا مصلحين وإن تشدقوا بذلك لأن ذلك ينافي سيرهم وسيرتهم[2].

والمستبد حريص كل الحرص علي استبقائهم لعلمه لظلمهم للناس، وهو لا يأمن علي بابه إلا من هو أظلم للناس منه، وأبعد منه عن أعدائه[3] ، وهو بهذا يضمن وحدة الناس ضد غيره قبل وحدتهم ضده، فيكون بذلك مؤمنا لنفسه فإما وعي الناس بالظلم الواقع عليهم كان هناك من يقدمه قربانا لكرسيه وهو من كان وزيراً له أو مساعدا مخلصاً، وبهذا يخرج للناس رمزاً للعدل، محاولاً أن ينسيهم أنه هو من أتي بهذا الظالم فجعله علي رقابهم، وأنه لولا ظلمه لهم، لما ظلمهم أعوانه.

وتفريق الناس إلي أغنياء وفقراء أمر ينال من وحدة المجتمع، فيكون الأغنياء أعداء الاستبداد فكرا، أوتاده عملا، أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب[4]،فلا يشعر بالأمن بينهم فينفصل عنهم في المسافة والمساحة، ويفصل أماكن الإقامة، ولا يصبح المستبد ومن حوله من الأغنياء بالأمن وسط الفقراء، وفي ذات الوقت قد يبلغ فساد الأخلاق من الفقراء أن يسرهم فعلا رضاء الامستبد عنهم بأي وجه كان رضاؤه.

وهؤلاء الأكابر المتمجدون إنما هم حريصون كل الحرص علي بقاء الاستبداد لتبقي أيديهم مطلقة في المال، وهم يجنون الثروات الطائلة والرواتب الهائلة، وهي في ذاتها دليل علي أنهم – وإن تشدقوا بعداوتهم للظلم – مخادعون يظهرون ما لا يبطنون. ودليل ذلك من تنافي القول عن الفعل عدم صرفهم لأي من هذه الأموال في رفع الظلم أو كشف الضر أو ضمانا لحياة الناس كرماء بتوفير فرص عمل شريفة لهم، وهذا تنافي التكامل عن فعلهم ومفارقتهم لإحساس مجتمعهم. وتنافي التكافل يبين في صرفهم بعض الصدقات الطفيفة وبنائهم للمعابد سمعة ورياءً وكأنهم يريدون أن يسرقوا قلوب الناس بعد أن سرقوا أموالهم، أو أنهم يظنون – بئيس الظن – أنهم يرشون الله كما يرشون الناس[5].

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 55 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 61 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .

(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 74 .

(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62–63 .

ت- نظرة المستبد للكيان الاجتماعي:

المستبد لا يجهل أن الناس أعداؤه لظلمه[1]،وبهذا فالناس في نظر المستبد بينهم رابطة هي رابطة تعرضهم لظلمه، غير أنهم غير متكافئين في ذلك، فهو ينوع ما بينهم في أنواع ظلمه، فيحرص علي تفرقهم وتشتتهم عن ظلمه لهم بانشغالهم! وتنوع الاستبداد، هو تنوع في المتمجدين والمتملقين، وتقريب المستبد لهم منه[2]، فهو يحرص علي قربهم منه لكونهم مجتمعه الصغير الفاسد، الذي يحفظ به توازن الفساد، وتوازنات القوي والمصالح التي يحتاجها لبقائه علي عرشه.

ث- في سبل توحيد الكيان الاجتماعي من جديد:

وهذا المستوي قد يكون مكانه في الدراسة هو عن الخرق والأخذ علي اليد، ولكن هذا لا يمنع الإشارة إليه في معرض النظر في الاستبداد والكيان الاجتماعي علي عجل، فالتقسيم إنما هو لتسهيل الدراسة و النظر، وهو لا يعني أن الأمور منقسمة هكذا في الواقع المعيش، ولكن جاز ذلك لتشييد الوعي بالظواهر والتعامل معها فحسب. ويبين نظر الكواكبي في هذه المسألة إذ يقول «دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الأخري فقط، دعونا نجتمع علي كلمات سواء هي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزاء»[3]. وهو إذ يطلق هذه الدعوة، إنما يضع أركاناً أربع لقيام الكيان الاجتماعي من جديد،أولها أن ليس للإنسان أن يحكم علي أخيه فيما اختص به الله في الحكم علي عباده، وهي قاعدة علي بساطتها، إلا أنها مكمن أدواء كثيرة تفشت في مجتمعات الاستبداد، حيث نري كل إنسان يحكم علي الآخرين وينسي نفسه، ولو أنه اهتم بأمر نفسه فأصلحها لكان أصلح. وثانيها ضرورة إحياء الأمة وهي الكيان الجامع العابر للأماكن والأزمان والأنساب والأديان والأجناس، ثم هو ينتقل إلي ثالث الأركان وهو الوطن في إشارة إلي الرابطة المكانية الوجدانية، ثم ينتقل إلي الرابع وهو كرامة الإنسان، وهذه الأركان الأربعة إذا ما تحققت فهي السبيل إلي إعادة الكيان الاجتماعي كوحدة واحدة من جديد.

والكواكبي إذ يضع هذه الأركان، إنما يضعها في إطار رؤية كلية لوظيفة الإنسان وغائية الحياة المجتمعية، وهذا يبين إذ يتكلم عن الترقي – وهو الحركة الحيوية أي حركة الشخوص والارتقاء – فيجعله مسئولية جماعية، فالأمة مجموع أفراد ، ورقي أفرادها

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 60 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 115 .

يجعل منها أمة في ترقٍ والعكس في ذلك صحيح، فإذا كان مجموع الأفراد في هبوط فهو ما يجعل الأمة في هبوط[1].والترقي يحتاج إلي همة تنتج عن النظر في أحوال الأمم وأحوالنا وكيف صرنا في ذيلها[2] ، وفي هذا إشارة هامة إلي فضيلة الاعتبار الحضاري، سواءً بالخبرات التراثية في ذاكرة الأمة، أو بما كان في أمم وحضارات أخري.

ويمكن ختم نظرات الكواكبي في شأن الكيان الاجتماعي بقوله «**فإن لم تكونوا أهلا للمزيد فكونوا أهلا للحفظ**»[3]، وهي كلمة إنما تشير إلي أهمية الحفظ والنماء في شئون حياته فرداً وجماعةً.

- **التكامل – التكافل – التكافؤ:**

ونقصد بالتكامل هو النظر للمجتمع علي اعتبار ضرورة التمايز في إطار سنن الاجتماع الإنساني بحيث ينظر للإنسان علي اعتباره ناقص ويكمل بعضه بعضـًا، أما التكافل فهو ما يختص بالحركة في إطار الذمة الواحدة فيكفي بعض الناس بعضـًا، والتكافؤ ما نقصد به جوهر المساواة. ومربط الفرس في نظر الكواكبي في قيم التكامل و التكافل و التكافؤ هو تعريفه للمجد، والمجد عند الكواكبي لا ينال إلا بنوع من البذل في سبيل الجماعة[4].

وهناك من يرقي في سلم المجد حتي يري في تضحياته لأجل قومه لذته الحقيقية، ولمثل هذه الشهادة الشريفة خلق الله كبار النفوس فهم يشرون سعادة الناس بشقاء حياتهم، وحياة قومهم بموتهم[5]! بهذا يُذهِبَ عجز المستبد الفرد،وشبكة ظلمه من المستبدين بهمة فرد وقدرته، آمن، فضحي، فأحيا.

وينظر الكواكبي للأكابر المتمجدون أنهم ركن من أركان اختلال قيم التكامل و التكافؤ والتكافل في المجتمع، لأنهم إنما يحرصون كل الحرص علي بقاء الاستبداد لتبقي أيديهم مطلقة في المال، وهم يجنون الثروات الطائلة والرواتب الباهئة، وهي في ذاتها دليل علي أنهم – وإن تشدقوا بعداوتهم للظلم – مخادعون يظهرون ما لا يبطنون. ودليل ذلك من تنافي القول عن الفعل عدم صرفهم لأي من هذه الأموال في رفع الظلم أو كشف الضر أو ضمانا لحياة الناس كرماء بتوفير فرص عمل شريفة لهم، وهذا تنافي التكامل عن فعلهم.

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 102 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 108 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 110 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 52 .
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62 .

وتنافي التكافل يبين في صرفهم بعض الصدقات الطفيفة وبنائهم للمعابد سمعة ورياءً وكأنهم يريدون أن يسرقوا قلوب الناس بعد أن سرقوا أموالهم، أو أنهم يظنون – بئيس الظن – أنهم يرشون الله كما يرشون الناس[1].

ويري الكواكبي أن المال حلال وحرام ونعم الحاكم فيهما الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان أو أجرة أعمال أو بجد وقت أومقابل ضمان، والخبيث الحرام هو ثمن الشرف، ثم المغصوب، ثم المسروق، ثم المأخوذ إلجاءً، ثم المحتال فيه[2]. وهكذا ينظر الكواكبي في المال الطيب باعتباره ما يؤدي وظائف التكامل والتكافل ويقوم علي التكافؤ في التعامل، أما المال الخبيث فهو ما يؤذي وظائف التكامل فيكون فيه تكابر وتعالي، وكذا يهين التكافل ويكون فيه هضم الحقوق، ويقوم علي هدم التكافؤ ويكون فيه الاستعلاء والاستقواء، بالجاه والسلطان وكل مظاهر القوة ووسائلها.

فالإنسانية تقتضي أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقربه من منزلته ويقاربه في معيشته ويعينه علي الاستقلال في حياته[3]، وهذا هو مفهوم التكافل وهو ما لا يوجد في نفوس الاستبداد، فهو ضد النفوس المتمجدة التي تتخذ من علاقتها بالمستبد وسيلة لتحصيل المال وجمع الثروة، وبهذا فهي تنفصل عن الناس لتلحق بالمستبد وزمرته، فيعيش الناس فقراء لا يرون في أنفسهم قوة المال، ولا القدرة علي التكافل فيه، فمن أصبح منهم مقتدرا في ماله انفصل أيضا !

والمقصود من المال تحصيل لذة أو دفع ألم[4]، وإذا كانت اللذة في المجد يصير الإنفاق في سبيل المجموع لذة في ذاته، ودفع الألم عنه كذا تكون من غايات المال في ايدي ذوي النفوس الكبيرة، وهذه هي معاني التكامل والتكافل كقيم كامنة في مفهوم المجد تصرفاً في المال وكذا الوقت والجهد. أما ما يخلقه الاستبداد في النفوس من صغار وضعف وذل فهو يضادّ كل ذلك من قيم ومفاهيم نبيلة تتعدي نفعها نفع الفرد لذاته ولذته هو بغير ما نظر إلي ما يفيد الغير فضلا عن نظره فيما يصيبهم بآلام.

ويضيف الكواكبي أن الإسلامية دينا أقرت أصول في مسألة المال، كان منها العشور والزكاة، وجزء من اربعين من رؤوس الأموال يقارب نصف الأرباح المعتدلة باعتبار أنها

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 62-63 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 64 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 67 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 67 .

خمسة بالمئة سنويا، وبهذا النظر يكون الأغنياء مضاربين للجماعة مناصفة، وبهذا يمنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد، المضرة بأخلاق الأفراد. وكذا أقرت أحكاما تمنع محذور التواكل في الارتزاق[1]. والزكاة تحمل قيم التكافل، والتكامل المجتمعي، ومنع التواكل يقيم أصل التكافؤ بين الأفراد ويوجب علي كل فرد القيام بواجبه. وكذا يشير ذلك إلي المسئولية الجماعية المشتركة بين الأفراد في حفظ سفينة المجتمع بتنمية رأس مالها.

ويضع الكواكبي ثلاث شروط تقييدية علي التمول – تحصيل المال ومراكمته – أولها أن يكون بوجه مشروع حلال، وثانيها ألا يكون فيه تضييق علي حاجيات الغير (**وهنا تقرير لمعني التكامل والتكافؤ**) كاحتكار الضروريات أو مزاحمة الصناع والعمال الضعفاء، أو التغلب علي المباحات مثل امتلاك الأراضي التي جعلها الله ممرحـًا لمخلوقاته كافة. وثالهثا ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير حفظـًا للأخلاق الحميدة[2].

ومن أعظم ما يبين الأخطار الناتجة عن التمول، الربا إذ هو نموذج للتمول المذموم، لأنه كسب دون مقابل مادي ففيه معني الغصب (**وجه الاكتساب حرام**) وبدون عمل ففيه ألفة علي البطالة (**وتضييق علي حاجات الغير**)، وبالربا تربو الثروات فيختل التساوي أو التقارب بين الناس[3] (**ضياع التكافؤ**).

ويقر الكواكبي معني هاما في هذا السياق وهو أن الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر، وهو قول صحيح المعني ولفظه مأثور، وهو يقوم علي أصل التكافل وأهميته، شعورا بالمسئولية المشتركة[4].

ويري الكواكبي أن الحيوان في تعريفه أنه متحرك بالإرادة وهو ما يرقيه عن النبات، والأسير إذن دون الحيوان لأنه متحر ك بإرادة غيره لا بإرادة نفسه[5]. وهو ما ينتج عن فقدان التكافؤ في إدراك الأسير لذاته وللمستبد.

والاستبداد في نظر الكواكبي يقطع الفرد من شجرة علاقاته فيصير ورقة في مهب ريح الاستبداد، فيجعله حاقدا علي قومه لأنهم أعوان لبلاء الاستبداد عليه، وفاقدا حب وطنه، لأنه غير آمن علي الستقرار فيه ويود لو انتقل منه، وضعيف الحب لعائلته لأنه ليس مطمئنا

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 69 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 71 .
(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 72 .
(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 75 .
(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 80 .

علي دوام علاقته معها، ومختل الثقة في صداقة أحبابه، لأنه يعلم أنهم مثله لا يملكون «**التكافؤ**» وقد يضطرون لإضرار صديقم بلو وقتله وهم باكون[1].

وأسير الاستبداد يتهم تارة دينه وتارة تربيته وتارة زمانه وتارة قومه، والحقيقة بعيدة عن كل ذلك، وما الحقيقة غير أنه خلق حراً فأسر[2]، وهذا أصل اختلال التكافؤ، والذي يورث انقسام المجتمع ووحدته.

والاشتراك المبني علي التكافؤ هو من نواميس الكون، وما أخذ به قوم إلا وارتقوا، فبه ضبطوا نظام حكوماتهم، وأكملوا ناموس حياتهم القومية، أما أسراء الاستبداد فمنهم من يتكل علي الآخرين عملا ويستبد عليهم رأيا حتي صار من أقوالهم: ما من متفقين إلا وأحدهما مغلوب للآخر[3]، وهكذا تشوه إدراك المجتمع المستبد به للاتفاق أنه لا يكون إلا عن غصب واقتدار لطرف علي الآخر لا عن تراضٍ وتراحمٍ وتوافق.

وقال الكوكابي في التكافؤ: خلق الله الناس أكفاء في البنية أكفاء في القوة أكفاء في الطبيعة أكفاء في الحاجات لا يفضل بعضكم بعضا إلا بالفضيلة، وأساس زوال وهم عدم التكافؤ هو الوعي والترقي، فمع ترقي الإنسانية يهبط مقام المستبدين فمن كونهم آلهة، إلي كونهم جبابرة وأولياء، إلي كونهم حمام وحكماء، حتي صار الناس ناساً فزال العماء وبان أن الكل أكفاء.. ففي أي الأطوار نحن؟ [4]

وقال في التكامل والتكافل والتكافؤ: والإنسان يجدر به ألا يعتمد علي غيره اعتماد نقص، بل ينبغي ان ينظر لنفسه أنه أمة وحده يملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربه، فيعمل لنفسه بنفسه، فإذا فعل الناس ذلك ظهر بينهم ثمرة التضامن بلا شرط والتقاضي بلا محاشرة، ويصير الناس بنعمة الله إخوانا[5].

- **المسئولية الجماعية المشتركة:**

يري الكواكبي الترقي مسئولية جماعية مشتركة بين أفراد المجتمع كافة. فالترقي – وهو الحركة الحيوية أي حركة الشخوص والارتقاء – مسئولية جماعية، فالأمة مجموع أفراد[6]، والترقي يحتاج إلي همة تنتج عن النظر في أحوال الأمم وأحوالنا وكيف صرنا في ذيلها[7].

---

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 77 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 83 .

(3) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 84 .

(4) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 111 .

(5) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 112 .

(6) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 102 .

(7) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 108 .

وفي تفسير سبب تقاعس أسري الاستبداد عن النهوض بالمسئولية المشتركة يقرر الكواكبي أن حياة الأسير حياة لا روح فيها، فهي حياة وظيفتها تمثيل مندرسات الجسم فقط ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية، ففاقد الحرية لا ذاتية له فهو ميت بالنسبة لنفسه حي بالنسبة لغيره، فهو شيء بالإضافة، ومن كان وجوده بهذه الصورة حق له ألا يشعر بوظيفة شخصية فكيف له أن يشعر بوظيفة اجتماعية(1).

وحقيقة الانتماء للمجتمع تبين من حفظ نظامه وأخلاقه، وهي مسئولية مشتركة بين أعضاء المجتمع كافة، وأقوي ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ، أي يحرص الأفراد علي حفظ نظام المجتمع(2).

وخلاصة القول في هذا المبحث أن نظرة الكواكبي للكيان المجتمعي علي اعتبار وحدته ارتبطت بنظرته لوحدة الظلم القائم عليهم، وكذا انطلقت من أن اعتبارات كرامة الإنسان إنما تتحقق بالاستقلال عن مظاهر الذل والهوان، وأتي ذلك ظاهرا عندما قال: «**ولا شك أن إعانة الظالم تبتدئ من مجرد الإقامة في أرضه**»(3)، وهو منطلق من أن فرض الظالم لسلطته علي رقعة من الأرض هو إهانة لكرامة الإنسان وينبغي عليه أن يفارقها ليحيي بكرامته في أرض أخري، وليست دعوة بالطبع للسكوت عن الظلم أو التعامل معه بسلبية كما سيبين لنا في معرض التحليل لنظرة الكواكبي للأخذ علي اليد.

المبحث الثاني
الاستهام

وننظر هنا إلي التعدد، فكان السهم والنصيب،إشار إلي صورة من صور المشاركة و التشارك، و التي تنتج العقود و الحقوق و الواجبات، وتوجب التكافل السياسي في إطار سنن التنوع والاختلاف.

- **التعدد**

والتعدد زمن الاستبداد غير موجود بمعناها الحميد، فلا تعدد آراء ولا تعدد مسالك،

(1) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 98 .
(2) عبد الرحمن الكواكبي، المرجع السابق ص 81 .
(3) المرجع السابق، ص 28.

ولا تعدد رؤي وأنظار. بل من وجهة نظر المستبد هو تعدد الثنائية الإقصائية (**معي في الظلم وإلا فعدوي أظلمه**). فهو يحرص أن يكون الجميع فقراء، وإلا فالأغنياء أعوانهم عليهم. والتعدد يعني فيما يعني النظام والانتظام، وأسير الاستبداد لا نظام لحياته، ولا نظام لأخلاقه[1]، ومن ثم فلا قواعد أو أحكام تحكمه، إلا إرادة المستبد.

- **ملك الانتفاع والارتفاق الجماعي**

مما يلقي الضوء علي رؤة الكواكبي لملك الانتفاع الجماعي، نظرته لأرض الوطن، فالأرض في الوطن ملك انتفاع جماعي، والاستبداد جعل منها ملكا خاصا به إذ شخصن الدولة فيه، فهو يتصرف فيها كيف يشاء، ويعطي ويمنع بعد أن كان الله خلقها لجميع مخلوقاته علي حد سواء. وهو ما يذهب إليه الكواكبي حين يشير إلي أن معاونة الظالم تبدأ من مجرد الإقامة في أرضه[2]، إذ إن الأرض حينها قد تعرضت للاغتصاب من المستبد فلم تصبح ملك انتفاع ولا فضاء ارتفاق تراحمي وإنما أصبحت ملك يمين للمستبد بمن فيها وما فيها، والإقامة فيها علي هذا هو إقرار ضمني بالسكوت عليه، وهو ما لا يجب أن يكون.

- **المشاركة والتشارك**

والتشارك لدي الكواكبي هو أعظم سر في الكائنات به قيام كل شيء عدا الخالق، وهو سر نجاح الأمم المتمدنة، فهم استبدلوا رابطة الاشتراك في طاعة المستبد بالاشتراك في الشؤون العمومية، وغيابه هو من أسباب تأخر أسري الاستبداد، وغيابه سببه العديد من الحلقات آخرها دائما الاستبداد[3].

للكواكبي في المشاركة و التشارك بين البشر رؤية جديدة بالنظر، فهو يدعو إلي ما أسماه «**الاشتراكية**»، فيصفها بأنها أبدع معيشة يتصورها العقل، ولكن البشر لم يبلغوا من الترقي ما يكفي ليصلوا إليها لصعوبة التحليل و التركيب بين الصوالح و المصالح الكثيرة المختلفة. ولهذا يكون خير حل مقدور للأمم **ما يأت**[4]:

1. يكون الإنسان حرا مستقلا في شؤونه وكأنه خلق وحده.
2. تكون العائلة مستقلة كأنه أمة وحدها.

---

(1) المرجع السابق ص 80.
(2) المرجع السابق، ص 28 .
(3) المرجع السابق ص 84.
(4) المرجع السابق ص 70.

3. تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

4. تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك كل منها مستقل في ذاته لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها.

إن رؤية الكواكبي تلك لتعبر عن وعي بالقصد من التشارك، وهو كرامة الإنسان، وإلا فهي محض أثقال علي كاهله عليه التخلص منها لأن الحرية حينها تكون أولي، ولا ينفي ذلك التراحم، بل هو يعضده إذ يعطي مساحة التفاعل التلقائي غير المعتمد علي مركز يأمر وينهي ويستبد، مما يتيح مجالا للإنسان علي إبداع التواصل وفقا لما يعيه من مقاصد وجوده.

يري الكواكبي أن الرجال تقاسموا مشاق الحياة قسمة ظالمة، فمثال ذلك أن أهل الصنائع النفيسة والتجار الشرهون و المحتكرون وأمثال هذه الطبقة يعيش الواحد منهم بمثل ما يعيش به عشرات بل مئات وربما آلاف من الزراع و الصناع[1]. وفي كنف الاستبداد يكون التشارك في الظلم والقهر محلا للاتفاق، وموجبا للائتلاف، فيصير المتمجدون مستبدين في كنف المستبد الأعظم[2].

- **العقد – الحقوق – الواجبات**

الاستبداد – في نظر الكواكبي – خائن لعقد الارتفاق ، فنجده يقول «**ما أشبه المستبد في نسبته لرعيته بالوصي الخائن القوي، يتصرف في أموال الأيتام وأنفهم كما يهوي ما داموا ضعافا قاصرين. فكما أنه ليس من صالح الوصي أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبد أن تتنور الرعية بالعلم**».[3]، العلم إذن هو الذي ينشئ الوعي بالحقوق والواجبات، وما لم يكن هناك وعي بها لم يكن هناك سعي لحفظها أو استعادتها إذا ما تعرضت للاغتصاب.

والاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسئولية[4]، وهو ما يعضده نظر الكواكبي بعدها في علاقة الاستبداد بالدين، وقوله بأن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر - الذي هو فرض عين كما يري الكواكبي – المراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم علي

(1) المرجع السابق ص 66.

(2) المرجع السابق ص 54.

(3) المرجع السابق ص 44 .

(4) المرجع السابق، ص 24 .

بعض. وهو ما ذهبت إليه الأمم الأخري حين جعلته بالإنابة – إشارة إلي انتخاب النواب في المجالس النيابية – فتخلصوا بذلك من شآمة الاستبداد[1].

- **التكافل السياسي**

يورد الكواكبي مفارقة هي في غاية الأهمية، إذ يقول إن أمم الغرب تستحلف رؤساءها علي الصدق في خدمتها والتزام القانون، بينما يستحلف السلطان في الشرق الرعية علي الانقياد و الطاعة. الغربي يعتبر نفسه مالكا لجزء مشاع من وطنه، والشرقي يعتبر نفسه وأولاده ملكا لأميره، الغربي له علي أميره حقوق ، والشرقي عليه لأميره حقوق[2]. فهذه المفارقة بين رؤيتين من رؤي العلاقة السياسية بين الحاكم و المحكوم أبلغ تعبير عما نظر به الكواكبي في مسألة التكافل السياسي، فالتكافل بين الجميع، و الحاكم إنما هو منظم فهم يمتنون عليه لا هو يمتن عليهم. بينما العلاقة الاستبدادية لا تترك مجالا لهذا التكافل، وإنما هي علاقة فوقية لا تراحمية تميت تنظر للحاكم أنه سيداً أو أن له من الصفات ما ليس للبشر. وهي علاقة تدفع أسير الاستبداد إلي اتخاذ قوانين لحياته هي متقضيات الشئون المحيطة لا حاجاته، ونحو ذلك مقابلته التجبر عليه بالتذلل و التصاغر، وتعديل الشدة علي بالتلاين و المطاوعة، وما غير ذلك من قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها[3].

المبحث الثالث
السفينة

وهي تشير إلي وسط التفاعل ومحله، وهو ما يمكن أن يكون «**الوطن**» في إطار التحليل السياسي والاجتماعي، تستدعي صورة السفينة مراحل إبحارها، فنلتفت إلي السفينة قبل الإبحار، والسفينة والإبحار، و السفينة صناعة والسفينة إدارةً، و السفينة إرادة، و السفينة هدف وغاية، كل هذا في إطار الوعي بسنن البحر وركوبه.

- **وسط التفاعل ومحله (تفاعل ، تكامل ، تكافل)**

وسط التفاعل هو الوطن.. تلك الرقعة من الأرض التي جعلها المستبد له بدلا من كونها

(1) المرجع السابق، ص 36 .
(2) المرجع السابق ص 87.
(3) المرجع السابق ص 98.

حق عام، هو هذا المجال العامل الذي جعله المستبد مجاله الخاص الذي علي الجميع أن يتعامل معه علي هذا الأساس.هو الدولة التي شخصنها المستبد فصارت أهميتها الرمزية متمثلة فيه، فالانتماء إليها هو إظهار الولاء له. وسط التفاعل هو المجتمع الذي شوهته أخلاق الاستبداد، وهدمت أصوله مطارق الاستبداد، وأحكمت وثاقه عري التمجد المنافق المتملق، وأعمي بصيرته علماء السلطان، وأمات همة روحه إفساد الاستبداد لدينه، فصار في اسفل السافلين. فضاع التفاعل الخلاق، وفضت عري التكافل، وضمرت مسببات التكامل، فصار وسط التفاعل أشبه بالأرض الخراب.

- **السفينة قبل الإبحار**

ويمكن النظر في ذلك باعتبارها رؤية الكواكبي للفطرة التي خلق الله الإنسان عليها، قبل أن يدخل الإنسان في التكوينات الاجتماعية المعقدة وينتج الدولة ويعرف السلطة ويستبد بعضه ببعض. ونورد في ذلك ما ذكرناه آنفا من نظرة الكواكبي في الحالة البدوية وأنها بعيدة عن الوقوع تحت نير الاستبداد. هذا لأن البدوي ينشأ نشأة مستقلة فيستطيع الاعتماد علي نفسه فقط في معيشته، وهو ما اصبح مدعاة للسخرية لدي علماء الاجتماع المتأخرين[1]. وهذه الفطرة السليمة وهذا الاستقلال الكريم هو أصل نظرة الكواكبي للمجتمع والدولة فهو دخل في هذه العلاقة إذن بطوع إرادته ومشيئته، إذ كان يتغيا منها الترقي وتحصيل منافع لم تكن له بأن يعيش منفردا عن الجماعة، ومن ثم، فقبل الإبحار، ارتأي الإنسان أن الحياة في جماعة ستجلب عليه النفع والخير ويحقق من خلالها مقاصد وجوده أفضل من عيشه مفردا عنه.

- **السفينة والإبحار**

وهو ما يتعلق بتكوين الإنسان لكياناته الاجتماعية في الصور المطورة منها، ونعني بذلك أشكال الدول، وبخاصة الدولة القومية والتي ترسف مجتمعاتنا في أغلالها والاستبداد معا. والكواكبي يري ضرورة وأهمية انتظام الشأن المشترك، ولكن بمقتضي الحكمة لا بمقتضي الهوي[2]، وهو يري في ذلك ضرورة المساءلة بين الأمة ومن يحكمها[3]. ويصرف النظر إلي أهمية المؤسسات التي تعمل علي هذه الوظائف في غير موضع[4]. ولكنه يفرق بين صورتين

(1) المرجع السابق، ص 26.

(2) المرجع السابق، ص 21.

(3) المرجع السابق، ص 24.

(4) المرجع السابق، ص 36.

من صور الكيانات الإنسانية الأكبر فيحمد ما وصل إليه الغرب من أنها تحيط بالفرد إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار كما هو الحال في الاستبداد(1).

- **السفينة صناعة**

وهو الجانب المتعلق بتكوين المجتمع والأمة، العناصر الأساسية، وسبل التربية، ومسارات الترقي. وعلاقة الدولة بالمجتمع في ذلك كله. صناعة الرابطة السفنية تبدأ من المجد، وهو البذل في سبيل الجماعة، وقد يكون بذل المال للنفع العام، وهو مجد الكرم وهو أضعف المجد، أو قد يكون ببذل العلم النافع المفيد، وهو مجد الفضيلة، أو بذل النفس بالتعرض للمشاق والأخطار في سبيل نصرة الحق وحفظ النظام، ويسمي مجد النبالة، وهو أعلا درجات المجد و المراد عند الإطلاق ولا سبيل له إلا بعظيم الهمة والإقدام والثبات(2).

وتكوين الرابطة ايضا يأتي من خلال العلاقة التكافلية التراحمية المالية، التي تهدف إلي منع تراكم الثروة في يد البعض، وكذا لكي لا يكون هناك تواكل في الارتزاق يجب أن يكون النشاط المالي هو نشاط بناء يضيف للمجتمع، فمثلا الاراضي الزراعية ملك للناس عامة وهي ملك لمن يستزرعها(3).

ومن المنشئات للرابطة كذلك الأخلاق، وقد أورد الكواكبي أن الأخلاق لا تكون أخلاقا إلا إذا كانت ملكة مطردة علي قانون فطري تقتضيه أولا: وظيفة الإنسان نحو نفسه، وثانيا: وظيفته نحو عائلته، وثالثا: وظفته نحو قومه، ورابعا: وظيفته نحو الإنسانية. وهذا القانون هو ما يسمي عند الناس بالناموس(4).

والتربية هي التي تجعل من الإنسان ذو خلق حسن أو غير ذلك، وهو ما يؤثر علي الرابطة بطبيعة الحال. و التربية تحصل بالتعليم و التمرين و القدوة و الاقتباس، فأهم أصولها هو وجود المربي، وأهم فروعها هو الدين، وجعل الكواكبي الدين فرعا لأن الدين علم لا يفيد العلم به ما لم يكن مقرنا بعمل(5). والتربية لديه هي المسألة الاجتماعية، حيث الإنسان يكون إنسانا بتربيته(6).

---

(1) المرجع السابق، ص 122.
(2) المرجع السابق، ص 52.
(3) المرجع السابق، ص 62.
(4) المرجع السابق، ص 80.
(5) المرجع السابق، ص 91.
(6) المرجع السابق، ص 100.

- **السفينة إرادة**

الإرادة لدي الكواكبي هي أم الأخلاق[1]، وهي الفارقة بين الحر والعبد في المساءلة، ففاقد الخيار لا يؤاخذ عقلا وشرعا. وبذلك، فإرادة السفينة هي الإرادة الجامعة للمجتمع ككيان واحد، وأن يريد الفرد بحكم كونه فردا من أفراد المجتمع، وبهذا الفهم، لا تنفك العري بين الفرد والجماعة.

- **السفينة إدارة**

وهو الجانب الخاص بتعريفات السياسة وقد أورد الكواكبي في مستهل كتابه تعريفا موجزاً عميقا للسياسة حين قال: السياسة هي التصرف في الشؤون المشتركة بمتقضي الحكمة(2)، وبهذا يذهب الكواكبي إلي ضرورة «**الحكمة**» أيا ما كانت مصادرها، فمنها ما فهمه من مصادر الشرع وبان في كتابه حين تحدث عن «**الإسلامية**»، ومنها ما أكبره من منجزات الحضارات الأخري وتمني حصولنا عليه كثنائه علي المساءلة في المؤسسات السياسية الغربية.

وقد أورد الكواكبي في معرض النظر في كيفية التخلص من الاستبداد خمسة وعشرين مبحثاً في نظم الحكم، لو أجيب عليها لكانت وصفة دقيقة للنموذج المرتجي تطبيقه(3).

- **السفينة هدف وغاية**

وهو المتعلق بالقصد من وجود الإنسان في جماعة، ومن إيجاده للسياسة واستحداثه الدولة. وقد يلفت النظر ما قاله الكواكبي وما يمكن أن يصنف في هذا المقام، أن الحكومات المنتظمة هي التي تتولي ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بسن قوانين النكاح، ثم إعداد ما من شأنه اتمام الرعاية للفرد طوال عمره من تعليم وصحة وخلق ودين، وعيش كريم، وهي بذلك تلاحظ كل شئون الفرد ولكن من بعيد حتي لا تتعدي علي حريته وخصوصيته، فلا تقترب منه إلا إذا جني جرما لتعاقبه، أو مات لتواريه، وهكذا الأمة يعيش ابنها راضيا بنصيبه من حياته فيها ويموت مطمئنا علي أهله من بعده فيها ويكون آخر دعائه فلتحي الأمة، فلتحي الهمة(4).

(1) المرجع السابق، ص 80.
(2) المرجع السابق، ص 21.
(3) المرجع السابق، ص 128 – 133.
(4) المرجع السابق، ص 92.

المبحث الرابع
الأدني والأعلي

وهي تشير إلي الدرجات والطبقات، وهو ما قد ينتج تقسيم العمل تقسيما وظيفياً، وهو اختلاف التنوع المفضي للإتلاف، فيه يكون التصنيف نوعياً وتكون المسئولية تكليفاً لصاحبها لا تشريفاً له، إشارة إلي أهمية الاضطلاع بدوره والقيام به بفاعلية في إطار سنن الدرجات والعلاقات.

- **د رجات وطبقات**

الدرجات المتعلقة بدرجة القرب والبعد عن المستبد، وعن ظلمه، تعرضا للظلم أو فعلا له. والطبقات هي طبقات المجتمع، وتعامل الاستبداد وعلاقته بكل منها. وهو ما سبقت الإشارة إليه، علي في معرض الحديث عن الكيان الاجتماعي حين أشرنا إلي ما قاله الكواكبي في الأصلاء والمتمجدون وكيف أنه يحافظ علي فسادهم ليحافظوا علي استبداده.

- **تقسيم وظيفي، تقسيم العمل**

الاستبداد في ذاته قسمة ظالمة في الوظائف والأعمال، فالنظر في وظيفة السياسة والقيام بالأمر بما يصلحه لا تتماشي ومسيرة الاستبداد في الأرض بالفساد والإفساد.

وعلي مستوي آخر، فتقسيم الاستبداد للأعمال، كشيخ السوق كما قال الكواكبي، تقسيم ظالم لا يرتبط بمقدار عمل الفرد، وفي ذلك مقدار الدخل المرتفع للأكابر مقابل الفتات الذي يحصل عليه العمال، وكذا مسألة الربا، التي تزيد الغني غناً فاحشاً لا يعبر عن إضافة حقيقية للمجتمع، بينما تزيد الفقير فقرا مما يعد خسارة حقيقية للمجتمع.

- **اختلاف التنوع المفضي للإتلاف**

والاختلاف في الأصل الفطري الذي خلق الله الإنسان عليه هو مفضٍ للائتلاف التوافقي المعين علي الترقي الحضاري، بينما في زمن الاستبداد، ليس هذا هو ما يفضي إليه، وإنما يكون التنوع في زمن الاستبداد إنما هو اختلاف تفريق بين حكام متحكمين ومحمومين، بل بين سادة وعبيد.

- **تكليف لا تشريف**

والاختلاف والتنوع وفق هذه الرؤية إنما ينبع من وظيفة الأمير خادما لدي المجموع، فيزيد همه عن هموم الفرد العادي، وليس تشريفا له لأنه لا يفضل أحد علي أحد إلا

بفضائل الأخلاق والتقوي. وهذا ما يرتبط بما أورده الكواكبي عن الغرب حين امتدح مبدأ المساءلة للحكام، وكذا مبدأ المساواة في الإسلام.

المبحث الخامس

يمرون ـ يحصلون – الماء

وهي إشارة إلي الحاجات والضروريات، و الحراك اليومي سعياً لإنجاز الأعمال وسد الحاجات. ولا يمكن فهم هذه المسألة بغير الالتفات إلي حقوق الارتفاق السياسي والاجتماعي، وقواعد النظام العام والمصالح العامة و المنافع المتبادلة. وفي هذا المقام ينبغي تحديد أصول الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية (**الماء أصل الوجود**) بالتوازي مع النظر في دورة الحراك و التواصل والاتصال في إطار سنن التفاعل الاجتماعي والفاعلية والتبادل والبقاء.

- **الحاجات والضرورات**

ويري الكواكبي أنه من الظلم أن يؤاخذ أسراء الاستبداد علي عدم اعتنائهم بلوازم الحياة، لغياب المعني منها في نفسه أو فيمن حوله[1]. علي أنه – كما سبق الإشارة – لأسري الاستبداد قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، وهي مقتضيات الشؤون المحيطة به – لاشؤونه هو – التي تضطره لأن يدبر نفسه علي موجبها، وذلك نحو مقابلة التجبر عليه بالتذلل و التصافغر وتعديل الشدة عليه بالتلاين و المطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليل من التمنع، و المطالبة بالحقوق بصفة استعطاف كأنه طالب صدقة، وكسب المعاش مع شكاية الحاجة، وحفظ المال بإخفائه عن الأعين، و التعامي عن زلات المستبدين ، و التصامم عن سماع ما يهان به، و التظاهر بفقد الحس،وتعطيل العقل، وعزو كل خير إلي فضل المستبدين[2].

- **الحراك اليومي**

يعيش الإنسان في ظل العدالة نشيطا في العمل أثناء يومه ويعمل فكره سواد ليله، ويكون فرحا فخورا نجح أم لم ينجح لأنه برئ من عار العجز و البطالة وأدي وظيفة الحياة..

---

(1) المرجع السابق، ص 98.

(2) المرجع السابق، ص 99.

العمل[1]. بينما هو في ظل الاستبداد خاملا خاضعا، لا يعرف لعمله معني، ولا يدرك لحراكه مغزي.

- **حقوق الارفتاق السياسي والاجتماعي**

وحقوق الارتفاق السياسي تتأسس علي قاعدة تراحمية، وهي غير موجودة في زمن الاستبداد، إذ إن مفهوم الحق ذاته لا يكاد يظهر في ظل الاستبداد إلا علي استحياء وسرعان ما يندثر. وفي هذا ما أشار إليه الكواكبي أن الأسري يرون الحاكم سيدا عليهم وأن ما هم فيه هو من فضل منته عليهم.

- **قواعد النظام العام - المصالح العامة – المنفعة العامة**

وهي بطبيعة الحال معطلة في ظل الاستبداد، حيث إن العام أصبح "خاصا" بالمستبد كما أشرنا، فالمجال العام أصبح مجال المستبد، والمصالح العامة هي مصالح المستبد، و المنفعة العامة هي منفعة المستبد، وأي تعدٍ علي مجال المستبد يواجه بالبطش والتنكيل.

- **ضرورة تحديد أصول الضرورات السياسية والاجتماعية والحاجات المعيشية**

الضرورات السياسية و الاجتماعية والحاجات المعيشية يوردها الكواكبي في مواطن متفرقة، فيشير إلي أهمية الحرية والعدالة، وفي موطن آخر إلي المساءلة، وفي موطن آخر إلي أهمية الشوري. غير أن ما يضعه الكواكبي في المرتبة الأولي هو العقل وتحريره من الجهالة، فإذا حدث ذلك وعي المرء بحقوقه وسعي لها.

- **دورة الحراك والتواصل والاتصال**

وهي معطلة كذلك في ظل الاستبداد، إذ إن المستبد لا يرضي بأي حال أن يكون هناك تفاعل بينه وبين الأسري، فهذا يفسد صفوه، وإنما الاتصال بينه وبينهم تحجبه المتمجدون ومن حوله من الكبراء اللصوص، الذين لا يُسمعونه إلا ما يريدون، ولا يُرونه إلا ما يريدون.

المبحث السادس
الخرق – الموضع

وهو إشارة إلي ثقافة الخرق التي ينتجها التفكير الأخرق، والذي يتفتق عن خرق للقواعد وخرق للقانون وخرق للعقود، وهو تفكير ينصرف إلي الذات ولا يلتفت إلي

---

(1) المرجع السابق، ص 93.

التفكير في المجموع والجماعة. وهو ينبني علي حجة مخروقة ويدّعي إصلاحًا مخروقًا، وينبغي النظر في مسبباته وأهم الظواهر الدالة عليه في إطار سنن التفكير والتسيير والتدبير.

- **ثقافة الخرق**

ومعيشة الأسراء، أغنياء كانوا أو فقراء، كلها خلل في خلل وضيق في ضيق، وذلك يجعل أسير الاستبداد هين النفس، وهي أولي درجات الانحطاط، ويري ذاته لا يستحق المزيد من النعيم، هذه ثانية الدرجات، ويري استعداده قاصرا عن الترقي في العلم، وهذه ثالثتها، ويري حياته علي بساطته، لا تقوي إلا بمعاونة غيره له، وهذه رابعتها. وبهذا المنطق، لماذا يتحمل الأسير مشقة تربية أولاده وهو إن نورهم بالعلم جنوا عليه بتقوية إحساسهم، فيزيدونه شقاءً وبلاءً؟![1]

وقد يبلغ الاستبداد مبلغه من القوم فيحولهم من طلب الترقي إلي طلب التسفل، بحيث إذا دفعوا للترقي كان في ذلك إيلام وواجهوه بالرفض، وكذا إذا أنعم عليهم بالحرية كانت لهم شقاءً أو فناءً[2].

وبهذا ينشىء الاستبداد ثقافة توجهها الأصيل نحو الخروق، تسفلا في الحالة الحضارية، وترذلا في الحالة الأخلاقية.

- **التفكير الأخرق**

والاستبداد يسبب التفكير الأخرق إذ يقلب موازين الأفكار، ويقلب إدراك الحسن والقبيح من الخصال. فيكفيه مفسدة للخصال أنه يجلع المرء يعتاد الرياء اضطرارا حتي يألفه ويصير ملكة لديه، فيفقد ثقته بنفسه، فيعيش سيء الظن في حق ذاته، ولا يدري موضع هذا الخلل، فيتهم الخالق – والخالق جل شأنه لم ينقصه شيء – ويتهم تارة دينه وتارة تربيته تارة زمانه وتارة قومه، و الحقيقة أنه خلق حراً فأسر. ولمثل هذا قالوا: إذا ساءت فعال المرء ساءت ظنونه[3].

- **خرق القواعد، القانون، العقد**

أشرنا من قبل إلي خرق الاستبداد للعقد الذي بين الحاكم وأمته، وأشرنا كذلك في معرض التعريف بالاسبتداد أن الاستبداد هو حكم لا يحتكم إلي قانون،أو أنه يحتكم إلي قانون ولكنه يملك من النفوذ أن يعطل هذه القواعد و القوانين بمقتضي هواه.

---

(1) المرجع السابق، ص 97.

(2) المرجع السابق، ص 104.

(3) المرجع السابق، ص 83.

- **التفكير في الذات وحدود التفكير في الجميع والجماعة**

كما – سبق الذكر – يري الكواكبي أن المجد هو البذل في سبيل الجماعة، يري أنه صعب أو محال في ظل الاستبداد، وكيف يفكر في الجماعة من فقد ثقته بهم، فيعيش اسري الاستبداد محرومون من ثمرة التشارك(1).

يري الكواكبي أن الترقي الذي يتدرج فيه الإنسان بفطرته هو علي ست مستويات(2):

أولا: الترقي ف الجسم صحة وتلذذا.

ثانيا: الترقي في القوة بالعلم والمال.

ثالثا: الترقي في النفس بالخصال و المفاخر.

رابعا: الترقي بالعائلة استئناسا وتعاونا.

خامسا: الترقي بالعشيرة تناصرا عند الطوارئ.

سادسا: الترقي بالإنسانية، وهذا منتهي الترقي.

غير أن هذه الترقيات لا يزال الإنسان يسعي وراءها ما لم يعترضه مانغ الب يسلب إرادته، كعجز طبيعي، أواستبداد مشئوم. ومن ثم فالاستبداد ليس فقط يجتزء الإنسان من محيطه الاجتماعين بل ويجتزؤه من محيطه الذاتي فيمنعه حتي من الترقي لذاته إلا في نعيم المستبد فيتحول إلي مستبد صغير في كنف المستبد الأعظم.

- **البحث في مسبباته وأهم ظواهر تجلياته**

ومسببات الاستبداد هو ما قد تم تناوله في الفصل الأول من هذه الدراسة، ونذكر هنا أن الكواكبي إذ ذكر أن للاستبداد بالغ الأثر علي الرابطة السفينة وعلي السفينة بخروقه فيها. ومن ذلك أنه مفسد للدين في أهم قسميه أي الأخلاق – وهو لا يمس العبادات لأنها تلائمه في الأكثر – وهي الحافظة للرابطة، والمنشئة للحس المشترك، فهو كان يشير إلي أحد مسببات الاستبداد، وهو الفهم المغلوط وتحويل الإسلام من دين شامل للنظام ينهض بالهمم ويعلي من كرامة الإنسان، إلي دين عبادات لا يكاد يتعارض مع الاستبداد.

وكذا من مسببات الاستبداد كما اشار الكواكبي التفاوت العظيم في الثروات، فإذا ما كان هناك تفاوت لم يكن هناك مساواة وكان هناك ظلم وهو من أهم مظاهر تجليات الاستبداد.

- **الحجة المخروقة وادعاء الإصلاح المخروق**

ومن الغريب أن الأسراء يبغضون المستبد، ولا يقوون علي استعمالهم البأس معه،

(1) المرجع السابق، ص 83 .

(2) المرجع السابق، ص 103.

فيصرفون بأسهم في أوجه أخر كثيرا ما تكون ظالمة، كفئة مستضعفة أو نساءهم أو نحو ذلك[1]. ومتي كان الإصلاح لا يهتم بموطن الداء، ومتي كان الفعل لا يوجه لموطن الخلل، فإنه ولا شك يدخل في إطار الإصلاح المخروق الذي لا يأتي بثماره.

وكذا يدخل فيه ما أورده الكواكبي عن أن المتمجدون لا يبغون الإصلاح ، وإن تشدقوا به، لأنه ينافي سيرتهم وسيرهم.

المبحث السابع
التراث – الأخذ علي اليد

وهي ثقافة الهلاك أوالنجاة، ويسببها اللامبالاة أو التنبه. وينبغي النظر في الخرق والترك علي أساس الفعل والقابلية له. وكذا الأخذ علي اليد، في إشارة إلي الرقابة و التنبيه، والإنذار و التحذير، والردع، ودفع الضرر،وكلها تنتج عن ثقافة نجاة وإنقاذ. وللنظر في ذلك يجب الالتفات إلي متطلبات ثقافة الهلاك وثقافة النجاة، و سياساتهما، وعلاقاتهما، ووسائلهما وأدواتهما علي حد سواء، في إطار الوعي بسنن العاقبة حيث أصغر خرق هو أوسع قبر.

- **ثقافة الهلاك أو النجاة**

ويبني الكواكبي رؤية الأخذ علي اليد الاستبداد علي قواعد ثلاث [2] **:**

أولها: أن الامة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية.

القول في هذا ناتج من أن الجسد إذا لم يشعر بالألم لم يستطع الشفاء منه، وهكذا يجب علي من يريد الإصلاح والنهوض بحال أمته أن يشعرها أولا بالمرض، ويعطيها الأمل في الشفاء منه، وذلك عن طريق العلم.

ثانيها: أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة وإنما باللين و التدريج.

وهذا لما للاستبداد من قوة باطشة قد تذهب بالمصلحين، وتجعل منهم عبرة لمن يأتي بعدهم ويفكر أن يفعل مثل ما فعلوا. وعليه فيجب أن تكون هناك كثرة حامية للمصلحين من الأمة توافقهم علي ضرورة التخلص من الاستبداد.

---

(1) المرجع السابق، ص 100.

(2) المرجع السابق، ص 134 – 141.

ثالثها: يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد.

وهذه الرؤية إذ يجب أن تكون حاضرة في الذهن حين مقاومة الاستبداد، ويجب أن تكون مقنعة لجل من يقاومونه.

ومن ثم يجمل الكواكبي أولوية رؤيته، فيقول أنه يلزم أولا تحريك حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم بعدها تنبيه فكرها لتعمل علي إيجاد البديل المناسب لها، وينتشر هذا التفكير في كل طبقاتها.

- **اللامبالاة والتنبه**

يخطئ من يظن أن الاسراء لا يشعرون بآلام الأسر وشقاوته، والحق أنهم يشعرون بأغلب الآلام ولكنهم يجهلون أسبابها في أغلب الأحيان[1]. في حين أن الأحرار يعيشون في حالة من التنبه التي يعرفون معها مصارد الألم وينهضون لمعالجته كما في الأمم المتمدنة من مساءلة للحكام.

- **الخرق والترك.. الفعل والقابلية له**

وهو وفق الكواكبي يتاثر بمتغيرات تحكم القابلية للاستبداد والقابلية للاستمرار تحت وطأته، منها الجهل، ومنها استمرار الفهم المغلوط للدين، ومنها صعود المتمجدون واضمحلال طلب المجد، ومنها عدم وجود العلوم التي تحيي الإنسان، ومنها عدم الصبر علي التربية ولا الترقي،والأسير لا اطمئنان فيه علي الاستمرار، ولا تشجيع له علي الصبر والجلد[2].

- **الأخذ علي اليد: الرقابة والتنبه والإنذار والتحذير والردع ودفع الضرر**

يري الكواكبي أنه أقوي ضابط للأخلاق هو النهي عن المنكر بالنصيحة و التوبيخ، اي حرص الأفراد علي حراسة نظام المجتمع[3]. والكواكبي يري في ذلك المسار خلق أفرادي لا حرج فيه فعلا ولا قولا، وهو تحكيم الوجدان في الخير والشر لتفعيل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، والذي يري الكواكبي أنه سيمنع الفرد من التعامل مع المستبد والظالم، فمن يتعامل معه غير مضطر أو يجامله ولو بالسلام فقد خسر أضعف الإيمان[4].

- **ثقافة النجاة والإنقاذ**

ومن كانت لديه الشهامة لينهض بالأمة فليبدأ ببث روحها، أي علمها، بأن يعلمها أن

(1) المرجع السابق، ص 93 .

(2) المرجع السابق، ص 93 .

(3) المرجع السابق، ص 81 .

(4) المرجع السابق، ص 114.

حالها سيء وأنها تستطيع أن تكون افضل، فإن هي علمت بدأ الشعور بآلام الاستبداد عن وعي بمسبباته[1]. وسبق وأن أوضحنا نظر الكواكبي في مسألة التخلص من الاستبداد.

- **المتطلبات السياسية :العلاقات الوسائل الأدوات**

إن الآداة الأهم فيما ذكره الكواكبي في التخلص من الاستبداد كانت التربية، والتربية المطلوبة هي تلك المرتبة علي إعداد العقل للتمييز، ثم علي حسن التفهيم و الإقناع، ثم علي تقوية الهمة والعزيمة، ثم علي التمرين و التعويد ، ثم علي حسن القدوة و المثال، ثم علي المواظبة و الإتقان، ثم علي التوسط و الاعتدال، وأن تكون تربية العقل مصحوبة بتربية الجسم، لأنهما متصاحبان صحة واعتلالا، فإنه يقتضي تعويد الجسم علي النظافة وعلي تحمل المشاق والمهارة في الحركة. والتوقيت في النوم و الغذا ء و العبادة، و الترتيب العمل وفي الرياضة و الراحة. وأن تكون تكلما التبيتان مصحوبتين بتبرية النفس علي معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه. فإذا كان لا مطمع في التربية العامة، علي هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد، فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا ألا وراء إزالة المانع الضاغط علي العقول، ثم بعد ذلك يعتنوا بالتربية حيث يمكنهم حينئذ أن ينالوها علي توالي البطون[2].

ويمتدح الكواكبي النموذج الأمريكي في الوفاق والتحاد الوطني علي غير اساس ديني، ويري أنه من الوسائل التي قد تكون ناجزة في تجميع الرابطة من جديد فيقول: دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجع الأديان تحكم في الأخري فقط[3].

وخلاصة المقال في هذا الفصل أن الكواكبي إذ نظر في الاستبداد فإنه نظر وفق رؤية متكاملة يمكن أن تؤسس لوعي عميق بالظاهرة وأحوالها وأدوات تمكنها وتجددها واستمرارها. ويمكن النظر بالتحليل والتفعيل والتشغيل لنصه وفق المدخل السفني الذي قد يكون هاما في مقام التعرض لظاهرة كبري من أمراضنا السياسة، كالاستبداد السياسي. فالكواكبي تعرض للكيان الاجتماعي ووصفه في وحدته والمؤثرات عليها ونظر في أثر الاستبداد عليه، وكذلك نظر في التعدد داخل المجتمع وكيف يؤثر الاستبداد عليه، ونظر في مسألة الوطن والدولة، وتناولها بالتحليل واصفا وراصدا لما آل إليه حالنا مقارنة بما آل إليه حال الأمم المتمدنة، وتناول أيضا مسائل الطبقات والحاجات والضرورات، والخرق والأخذ علي اليد وما يرتبط بها جميعها من قضايا تتعلق بالاستبداد، أو بالتخلص منه.

---

(1) المرجع السابق، 135 .

(2) المرجع السابق، ص 101 .

(3) المرجع السابق ص 115.

طبائع الاستبداد
و
مصارع الاستعباد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فاتحة الكتاب

الحمد للّه، خالق الكون علىٰ نظامٍ محكم متين، والصّلاة والسّلام علىٰ أنبيائه العظام، هداة الأمم إلىٰ الحقّ المبين، لاسيما منهم علىٰ النبيّ العربيّ الذي أرسله رحمةً للعالمين ليرقىٰ بهم معاشاً ومعاداً علىٰ سلّم الحكمة إلىٰ علّيين.

أقولُ وأنا مسلم عربي مضطر للاكتتام شأن الضّعيف الصّادع بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق، الرّاجي اكتفاء المطالعين بالقول عمَّن قال: وتعرف الحقّ في ذاته لا بالرجال، إنني في سنة ثماني عشر وثلاثمائة وألف هجرية هجرتُ دياري سرحاً في الشّرق، فزرتُ مصر، واتخذتها لي مركزاً أرجع إليه مغتنماً عهد الحرّيّة فيها علىٰ عهد عزيزها حضرة سميِّ عم النّبي (**العباس الثاني**) النّاشر لواء الأمن علىٰ أكناف ملكه، فوجدتُ أفكار سراة القوم في مصر كما هي في سائر الشّرق خائضةٌ عباب البحث في المسألة الكبرىٰ، أعني المسألة الاجتماعية في الشّرق عموماً وفي المسلمين خصوصاً، إنما هم كسائر الباحثين، كلٌّ يذهب مذهباً في سبب الانحطاط وفي ما هو الدواء. **وحيثُ إني قد تمحّص عندي أنّ أصل الدّاء هو الاستبداد السّياسي ودواؤه دفعه بالشّورىٰ الدّستورية.** وقد استقرَّ فكري علىٰ ذلك ـكما أنّ لكُلّ نبأ مستقراًـ بعد بحث ثلاثين عاماً... بحثاً أظنّهُ يكاد يشمل كلّ ما يخطرُ علىٰ البال من سبب يتوهّمُ فيه الباحث عند النظرةِ الأولىٰ، أنهُ ظفر بأصل الدّاء أو بأهمّ أصوله، ولكنْ؛ لا يلبث أنْ يكشف له التّدقيق أنّه لم يظفر بشيء، أو أنّ ذلك فرعٌ لا أصل، أو هو نتيجة لا وسيلة .

فالقائلُ مثلاً: إنّ أصل الدّاء التّهاون في الدّين، لا يلبث أنْ يقف حائراً عندما يسأل نفسه لماذا تهاون النّاس في الدّين؟ والقائل: إنّ الدّاء اختلاف الآراء، يقف مبهوتاً عند تعليل سبب الاختلاف. فإن قال: سببه الجهل، يَشْكُلُ عليه وجود الاختلاف بين العلماء بصورة أقوىٰ وأشدّ... وهكذا؛ يجد نفسه في حلقة مُفرغة لا مبدأ لها، فيرجع إلىٰ القول: هذا ما يريده الله بخلقه، غير مكترث بمنازعة عقله ودينه له بأنّ الله حكيمٌ عادلٌ رحيمٌ...

وإنّي، إراحةً لفكر المطالعين، أعدّد لهم المباحث التي طالما أتعبتُ نفسي في تحليلها، وخاطرتُ حتّىٰ بحياتي في درسها وتدقيقها، وبذلك يعلمون أنّي ما وافقتُ علىٰ الرّأي القائل

بأنّ أصل الدّاء هو الاستبداد السّياسي إلا بعد عناءٍ طويل يرجحُ قد أصبتُ الغرض. وأرجو الله أنْ يجعل حُسنَ نيَّتي شفيع سيئاتي، وهاهي المباحث:

في زيارتي هذه لمصر، نشرتُ في أشهر جرائدها بعض مقالات سياسية تحت عنوانات الاستبداد: ما هو الاستبداد وما تأثيره علىٰ الدّين، علىٰ العلم، علىٰ التّربية علىٰ الأخلاق، علىٰ المجد، علىٰ المال... إلىٰ غير ذلك.

ثم في زيارتي إلىٰ مصر ثانيةً أجبتُ تكليف بعض الشبيبة، فوسّعتُ تلك المباحث خصوصاً في الاجتماعيات كالتربية والأخلاق، وأضفت إليها طرائق التخلُّص من الاستبداد، ونشرتُ ذلك في كتاب سمَّيته **(طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)** وجعلته هديةً مني للنّاشئة العربية المباركة الأبية المعقودة آمال الأمة بيُمْنِ نواصيهم. ولا غروَ، فلا شباب إلا بالشباب.

ثمّ في زيارتي هذه، وهي الثالثة، وجدتُ الكتاب قد نفد في برهةٍ قليلة، فأحببتُ أن أعيد النّظر فيه، وأزيده زيداً مما درستُهُ فضبطتُه، أو ما اقتبستُه وطبَّقتُه، وقد صرفتُ في هذا السبيل عمراً عزيزاً وعناءً غير قليل... وأنا لا أقصد في مباحثي ظالمـاً بعينه ولا حكومةً وأمَّة مخصصة، وإنما أردتُ بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه علىٰ ذويه... ولي هناك قصدٌ آخر؛ وهو التنبيه لمورد الداء الدّفين، عسىٰ أن يعرف الذين قضوا نحبهم، أنهم هم المتسببون لما حلَّ بهم، فلا يعتبون علىٰ الأغيار ولا علىٰ الأقدار، إنما يعتبون علىٰ الجهل وفَقْدِ الهمم والتّواكل.. وعسىٰ الذين فيهم بقية رمقٍ من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات...

وقد تخيّرتُ في الإنشاء أسلوب الاقتضاب، وهو الأسلوب السّهل المفيد الذي يختاره كُتَّاب سائر اللغات، ابتعاداً عن قيود التعقيد وسلاسل التّأصيل والتّفريغ. هذا وإنّي أخالف أولئك المؤلِّفين، فلا أتمنىٰ العفو عن الزلل؛ إنما أقول:

هذا جهدي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخير منه. فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد. عسىٰ الزمان يوسِّعه، والله وليُّ المهتدين.

1320هـ- 1902م

* * * *

مقدمــة

لا خفاء أنّ السّياسة علمٌ واسعٌ جدّاً، يتفرّعُ إلىٰ فنون كثيرة ومباحثَ دقيقة شتّىٰ. وقلّما يوجد إنسان يحيط بهذا العلم، كما أنّه قلّما يوجد إنسان لا يحتكُّ فيه.

وقد وُجد في كلِّ الأمم المترقية علماءُ سياسيون، تكلّموا في فنون السّياسة و مباحثها استطراداً في مدوّنات الأديان أو الحقوق أو التاريخ أو الأخلاق أو الأدب. ولا تُعرف للأقدمين كتبٌ مخصوصة في السّياسة لغير مؤسِّسي الجمهوريات في الرّومان واليونان، وإنّما لبعضهم مُؤلّفات سياسية أخلاقية ككليلة ودمنة ورسائل غوريغوريوس، ومحرّرات سياسية دينية كنهج البلاغة وكتاب الخراج.

وأما في القرون المتوسطة فلا تؤثر أبحاث مُفصّلة في هذا الفن لغير علماء الإسلام؛ فهم ألّفوا فيه ممزوجـًا بالأخلاق كالرّازي، والطّوسي، والغزالي، والعلائي، وهي طريقة الفُرْسِ، وممزوجـًا بالأدب كالمعرّي، والمتنبّي، وهي طريقة العرب، وممزوجـًا بالتاريخ كابن خلدون، وابن بطوطة، وهي طريقة المغاربة.

أمّا المتأخِّرون من أهل أوروبا، ثـمَّ أمريكا، فقد توسَّعوا في هذا العلم وألّفوا فيه كثيراً وأشبعوه تفصيلاً، حتَّىٰ إنّهم أفردوا بعض مباحثه في التّأليف بمجلّدات ضخمة، وقد ميّزوا مباحثه إلىٰ سياسة عمومية، وسياسة خارجية، وسياسة إدارية، وسياسة اقتصادية، وسياسة حقوقية، إلخ. وقسّموا كلاً منها إلىٰ أبواب شتَّىٰ وأصول وفروع.

وأمّا المتأخِّرون من الشرقيين، فقد وُجد من التّرك كثيرون ألّفوا في أكثر مباحثه تآليف مستقلّة وممزوجة مثل: أحمد جودة باشا، وكمال بك، وسليمان باشا، وحسن فهمي باشا، والمؤلّفون من العرب قليلون ومقلّون، والذين يستحقّون الذكر منهم فيما نعلم: رفاعة بك، وخير الدّين باشا التّونسي، وأحمد فارس، وسليم البستاني،والمبعوث المدني.

ولكنْ؛ يظهر لنا أنّ المحرِّرين السّياسيين من العرب قد كثروا، بدليل ما يظهر من منشوراتهم في الجرائد والمجلات في مواضع كثيرة. ولهذا، لاح لهذا العاجز أنْ أُذكّر حضراتهم علىٰ لسان بعض الجرائد العربية بموضوع هو أهمّ المباحث السّياسية، وقلَّ من طرق بابه منهم إلىٰ الآن، فأدعوهم إلىٰ ميدان المسابقة في خير خدمة ينيرون بها أفكار إخوانهم الشرقيين وينبِّهونهم ـ لاسيما العرب منهم ـ لما هم عنه غافلون، فيفيدونهم بالبحث والتّعليل وضرب الأمثال والتّحليل **(ما هو داء الشّرق وما هو دواؤه؟)**.

ولمّا كان تعريف علم السّياسة بأنّه هو «**إدارة الشّؤون المشتركة بمقتضىٰ الحكمة**» يكون بالطّبع أوّل مباحث السّياسة وأهمّها بحث (**الاستبداد**)؛ أي التّصرُّف في الشّؤون المشتركة بمقتضىٰ الهوىٰ.

وإنّي أرىٰ أنّ المتكلِّم في الاستبداد عليه أن يلاحظ تعريف وتشخيص «**ما هو الاستبداد؟ ما سببه؟ ما أعراضه؟ ما سيره؟ ما إنذاره؟ ما دواؤه؟**»وكلُّ موضوع من ذلك يتحمّل تفصيلات كثيرة، وينطوي علىٰ مباحث شتّىٰ من أمهاتها: ما هي طبائع الاستبداد؟ لماذا يكون المستبدُّ شديد الخوف؟ لماذا يستولي الجبن علىٰ رعية المستبدّ؟ ما تأثير الاستبداد علىٰ الدّين؟ علىٰ العلم؟ علىٰ المجد؟ علىٰ المال؟ علىٰ الأخلاق؟ علىٰ التَّرقِّي؟ علىٰ التّربية؟ علىٰ العمران؟

مَنْ هم أعوان المستبدّ؟ هل يُتحمّل الاستبداد؟ كيف يكون التّخلص من الاستبداد؟ بماذا ينبغي استبدال الاستبداد؟

قبل الخوض في هذه المسائل يمكننا أن نشير إلىٰ النّتائج التي تستقرُّ عندها أفكار الباحثين في هذا الموضوع، وهي نتائج متَّحدة المدلول مختلفة التعبير علىٰ حسب اختلاف المشارب والأنظار في الباحثين، **وهي**:

يقول المادي: الدّاء: القوة، والدّواء: المقاومة.

ويقول السّياسي: الدّاء: استعباد البرية، والدّواء: استرداد الحرّيّة.

ويقول الحكيم: الدّاء: القدرة علىٰ الاعتساف، والدّواء: الاقتدار علىٰ الاستنصاف.

ويقول الحقوقي: الدّاء: تغلّب السّلطة علىٰ الشّريعة، والدّواء: تغليب الشّريعة علىٰ السّلطة.

ويقول الرّبّاني: الدّاء: مشاركة الله في الجبروت، والدّواء: توحيد الله حقّاً.

وهذه أقوال أهل النظر، و أمّا أهل العزائم:

فيقول الأبيُّ: الدّاء: مدُّ الرّقاب للسلاسل، والدّواء: الشّموخ عن الذّل.

ويقول المتين: الدّاء: وجود الرّؤساء بلا زمام، والدّواء: ربطهم بالقيود الثّقال.

ويقول الحرّ: الدّاء: التّعالي علىٰ النّاس باطلاً، والدّواء: تذليل المتكبّرين.

ويقول المفادي: الدّاء: حبُّ الحياة، والدّواء: حبُّ الموت.

* * * *

ما هو الاستبداد

الاستبدادُ لغةً هو: غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النّصيحة، أو الاستقلال في الرّأي وفي الحقوق المشتركة.

ويُراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصّةً؛ لأنّها أعظم مظاهر أضراره التي جعلتْ الإنسان أشقىٰ ذوي الحياة. وأما تحكّم النّفس علىٰ العقل، وتحكُّم الأب والأستاذ والزّوج، ورؤساء بعض الأديان، وبعض الشركات، وبعض الطّبقات؛ فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة.

الاستبداد في اصطلاح السّياسيين هو: تَصَرُّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، وقد تَطرُق مزيدات علىٰ هذا المعنىٰ الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (**استبداد**) كلمات: استعباد، واعتساف، وتسلُّط، وتحكُّم. وفي مقابلتها كلمات: مساواة، وحسّ مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة (**مستبدّ**) كلمات: جبّار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مطلق. وفي مقابلة(**حكومة مستبدّة**) كلمات: عادلة، ومسؤولة، ومقيّدة، ودستورية. ويستعملون في مقام وصف الرّعية (**المستَبَدّ عليهم**) كلمات: أسرىٰ، ومستصغرين، وبؤساء، ومستنبتين، وفي مقابلتها: أحرار، وأباة، وأحياء، وأعزّاء.

هذا تعريف الاستبداد بأسلوب ذكر المرادفات والمقابلات، وأمّا تعريفه بالوصف فهو: أنّ الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة إمّا هي غير مُكلّفة بتطبيق تصرُّفها علىٰ شّريعة، أو علىٰ أمثلة تقليدية، أو علىٰ إرادة الأمّة، وهذه حالة الحكومات المُطلقة. أو هي مقيّدة بنوع من ذلك، ولكنّها تملك بنفوذها إبطال قوّة القيد بما تهوىٰ، وهذه حالة أكثر الحكومات التي تُسمّي نفسها بالمقيّدة أو بالجمهورية.

وأشكال الحكومة المستبدّة كثيرة ليس هذا البحث محلُّ تفصيلها. ويكفي هنا الإشارة إلىٰ أنّ صفة الاستبداد، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولّىٰ الحكم بالغلبة أو الوراثة، تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيَّد المنتخب متىٰ كان غير مسؤول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً؛ لأنَّ الاشتراك في الرّأي لا يدفع الاستبداد، وإنَّما قد يعدّله الاختلاف نوعاً، وقد يكون عند الاتّفاق أضرّ من استبداد الفرد. ويشمل أيضاً الحكومة

الدّستورية المُفرَّقة فيها بالكُلِّيَّة قوَّة التشريع عن قوَّة التَّنفيذ وعن قوَّة المراقِبة؛ لأنَّ الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية، فيكون المُنَفِّذُون مسؤولين لدىٰ المُشَرِّعين، وهؤلاء مسؤولين لدىٰ الأمَّة، تلك الأمَّة التي تعرف أنَّها صاحبة الشّأن كلّه، وتعرف أنْ تراقب وأنْ تتقاضىٰ الحساب.

وأشدّ مراتب الاستبداد التي يُتعوَّذ بها من الشّيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز علىٰ سلطة دينية. ولنا أنْ نقول كلّما قلَّ وَصْفٌ منْ هذه الأوصاف؛ خفَّ الاستبداد إلىٰ أنْ ينتهي بالحاكم المنتخب الموقت المسؤول فعلاً. وكذلك يخفُّ الاستبداد ـ طبعاً ـ كلّما قلَّ عدد نفوس الرَّعية، وقلَّ الارتباط بالأملاك الثّابتة، وقلَّ التّفاوت في الثّروة وكلّما ترقَّىٰ الشّعب في المعارف.

إنَّ الحكومة من أيّ نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد؛ ما لم تكن تحت المراقبة الشَّديدة والاحتساب الّذي لا تسامح فيه، كما جرىٰ في صدر الإسلام في ما نُقِم علىٰ عثمان، ثمَّ علىٰ عليّ رضي الله عنهما، وكما جرىٰ في عهد هذه الجمهورية الحاضرة في فرنسا في مسائل النّياشين وبناما ودريفوس.

ومن الأمور المقرَّرة طبيعةً وتاريخاً أنَّه؛ ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمّة أو التَّمكُّن من إغفالها إلاّ وتسارع إلىٰ التَّلبُّس بصفة الاستبداد، وبعد أنْ تتمكَّن فيه لا تتركه وفي خدمتها إحدىٰ الوسيلتين العظيمتين: جهالة الأمَّة، والجنود المنظَّمة. وهما أكبر مصائب الأمم وأهمّ معائب الإنسانية، وقد تخلَّصت الأمم المتمدِّنة ـ نوعاً ما ـ من الجهالة، ولكنْ؛ بُليت بشدة الجندية الجبرية العمومية؛ تلك الشّدة التي جعلتها أشقىٰ حياةً من الأمم الجاهلة، وألصق عاراً بالإنسانية من أقبح أشكال الاستبداد، حتَّىٰ ربَّما يصحّ أن يقال: إنَّ مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشّيطان؛ فقد انتقم من آدم في أولاده أعظم ما يمكنه أنْ ينتقم! [1] نعم؛ إذا ما دامت هذه الجندية التي مضىٰ عليها نحو قرنَيْن إلىٰ قرن آخر أيضاً تنهك تجلُّد الأمم، وتجعلها تسقط دفعة واحدة. ومن يدري كم يتعجب رجال الاستقبال من تَرَقِّي العلوم في هذا العصر ترقِّياً مقروناً باشتداد هذه المصيبة التي لا تترك محلاً لاستغراب إطاعة المصريين للفراعنة في بناء الأهرامات سخرة؛ لأنَّ تلك لا تتجاوز التّعب وضياع الأوقات، **وأمّا الجندية فتُفسد أخلاق الأمّة؛ حيثُ تُعلِّمها الشّراسة والطّاعة العمياء والاتِّكال، وتُميت النّشاط وفكرة الاستقلال، وتُكلِّف الأمّة الإنفاق الذي لا يطاق؛ وكُلُّ ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم: استبداد**

---

(1) قلت : ما أعظم هذا التعبير وما أبلغه !

الحكومات القائدة لتلك القوَّة من جهة، واستبداد الأمم بعضها علىٰ بعض من جهة أخرىٰ.

ولنرجع لأصل البحث فأقول: لا يُعهد في تاريخ الحكومات المدنية استمرار حكومة مسؤولة مدَّة أكثر من نصف قرن إلىٰ غاية قرن ونصف، وما شذَّ من ذلك سوىٰ الحكومة الحاضرة في إنكلترا، والسّبب يقظة الإنكليز الذين لا يُسكرهم انتصار، ولا يُخملهم انكسار، فلا يغفلون لحظة عن مراقبة ملوكهم، حتَّىٰ أنَّ الوزارة هي تنتخب للملك خَدَمَهُ وحَشَمَهُ فضلاً عن الزّوجة والصّهر، وملوك الإنكليز الذين فقدوا منذ قرون كلَّ شيء ما عدا التّاج، لو تسنّىٰ الآن لأحدهم الاستبداد لَغَنِمَهُ حالاً، ولكنْ؛ هيهات أنْ يظفر بغرة من قومه يستلم فيها زمام الجيش.

أمّا الحكومات البدويّة التي تتألَّف رعيتها كلّها أو أكثرها من عشائر يقطنون البادية، يسهل عليهم الرّحيل والتَّفرّق متىٰ مسَّتْ حكومتُهم حرّيّتهم الشّخصية، وسامتْهم ضيماً، ولم يقووا علىٰ الاستنصاف؛ فهذه الحكومات قلّما اندفعت إلىٰ الاستبداد. وأقرب مثال لذلك أهل جزيرة العرب، فإنَّهم لا يكادون يعرفون الاستبداد من قبل عهد ملوك تبّع وحُميْر وغسان إلىٰ الآن إلاّ فترات قليلة. وأصل الحكمة في أنَّ الحالة البدوية بعيدة بالجملة عن الوقوع تحت نير الاستبداد، وهو أنَّ نشأة البدويّ نشأة استقلالية؛ بحيث كلُّ فرد يمكنه أنْ يعتمد في معيشته علىٰ نفسه فقط، خلافاً لقاعدة الإنسان المدنيّ الطبع، تلك القاعدة التي أصبحت سخرية عند علماء الاجتماع المتأخِّرين، القائلين بأنَّ الإنسان من الحيوانات التي تعيش أسراباً في كهوف ومسارح مخصوصة، وأمّا الآن فقد صار من الحيوان الذي متىٰ انتهت حضانته؛ عليه أنْ يعيش مستقلاً بذاته، غير متعلّق بأقاربه وقومه كلّ الارتباط، ولا مرتبط ببيته وبلده كلّ التّعلُّق، كما هي معيشة أكثر الإنكليز والأمريكان الذين يفتكر الفرد منهم أنَّ تعلُّقه بقومه وحكومته ليس بأكثر من رابطة شريك في شركة اختيارية، خلافاً للأمم التي تتبع حكوماتها حتىٰ فيما تدين.

النّاظر في أحوال الأمم يرىٰ أنَّ الأُسراء يعيشون متلاصقين متراكمين، يتحفَّظُ بعضهم ببعض من سطوة الاستبداد، كالغنم تلتفُّ حول بعضها إذا ذعرها الذّئب، أمّا العشائر والأمم الحرّة المالك أفرادها الاستقلالَ النّاجز فيعيشون مُتَفرِّقين.

وقد تكلَّم بعض الحكماء ـ لا سيَّما المتأخِّرون منهم ـ في وصف الاستبداد ودوائه بجمل بليغة بديعة تُصوِّر في الأذهان شقاء الإنسان، كأنَّها تقول له هذا عدوَّك فانظر ماذا تصنع، **ومن هذه الجمل قولهم:**

«المستبدّ: يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله علىٰ أفواه الملايين من النَّاس

يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته».

«المستبدّ: عدوّ الحقّ، عدوّ الحرية وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئًا، والعلماء هم إخوتهم الرّاشدون، إنْ أيقظوهم هبّوا، وإنْ دعوهم لبّوا، وإلا فيتّصل نومهم بالموت».

«المستبدّ: يتجاوز الحدّ ما لم يرَ حاجزاً من حديد، فلو رأىٰ الظّالم علىٰ جنب المظلوم سيفًا لما أقدم علىٰ الظّلم، كما يقال: الاستعداد للحرب يمنع الحرب».

«المستبدّ: إنسانٌ مستعدٌّ بالطّبع للشّر وبالإلجاء للخير، فعلىٰ الرّعية أنْ تعرف ما هو الخير وما هو الشّر فتلجئ حاكمها للخير رغم طبعه، وقد يكفي للإلجاء مجرَّد الطَّلب إذا علم الحاكم أنَّ وراء القول فعلاً. ومن المعلوم أنَّ مجرد الاستعداد للفعل فعل يكفي شرَّ الاستبداد».

«المستبدّ: يودُّ أنْ تكون رعيته كالغنم درّاً وطاعةً، وكالكلاب تذلُّلاً وتملُّقًا، وعلىٰ الرَّعية أنْ تكون كالخيل إن خُدُمِتَ خدَمت، وإن ضُربت شَرست، وعليها أن تكون كالصقور لا تُلاعب ولا يُستأثر عليها بالصّيد كلِّه، خلافًا للكلاب التي لا فرق عندها أَطُعِمت أو حُرِمت حتَّىٰ من العظام. نعم؛ علىٰ الرّعية أن تعرف مقامها: هل خُلِقت خادمة لحاكمها، تطيعه إنْ عدل أو جار، وخُلق هو ليحكمها كيف شاء بعدل أو اعتساف؟ أم هي جاءت به ليخدمها لا يستخدمها؟.. والرَّعية العاقلة تقيِّد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها؛ لتأمن من بطشه، فإن شمخ هزَّت به الزّمام وإنْ صال ربطتْه».

من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل علىٰ العلم، واستبداد النّفس علىٰ العقل، ويُسمّىٰ استبداد المرء علىٰ نفسه، وذلك أنَّ الله جلّتْ نعمه خَلَقَ الإنسان حرّاً، قائده العقل، فكفَرَ وأبىٰ إلا أنْ يكون عبداً قائده الجهل. خَلَقَه وسخَّر له أمًّا وأبًا يقومان بأوده إلىٰ أن يبلغ أشدّه، ثمَّ جعل له الأرض أمّاً والعمل أبًا، فَكَفَر وما رضي إلا أن تكون أَمَّتُه أمّه وحاكمه أباه. خَلَقَ له إدراكًا ليهتدي إلىٰ معاشه ويتّقي مهلكه، وعيْنَيْن ليبصر، ورجليْن ليسعىٰ، ويديْن ليعمل، ولسانًا ليكون ترجمانًا عن ضميره، فكَفَرَ وما أحبَّ إلا أنْ يكون كالأبله الأعمىٰ، المقعد، الأشلّ، الكذوب، ينتظر كُلَّ شيْ من غيره، وقلَّما يطبق لسانه جنانه. خَلَقَهُ منفرداً غير متَّصل بغيره ليملك اختياره في حركته وسكونه، فكَفَرَ وما استطاب إلا الارتباط في أرض محدودة سمَّاها الوطن، وتشابك بالنّاس ما استطاع اشتباك تظالُم لا اشتباك تعاون... خَلَقَه ليشكره علىٰ جعله عنصراً حيًّا بعد أن كان ترابًا، وليلجأ إليه عند الفزع تثبيتاً للجنان، وليستند عليه عند العزم دفعًا للتردُّد، وليثق بمكافأته أو مجازاته علىٰ

الأعمال، فكَفَرَ وأبىٰ شُكْرَه وخَلَطَ في دين الفطرة الصّحيح بالباطل ليغالط نفسه وغيره. خَلَقَه يطلب منفعته جاعلاً رائده الوجدان، فكَفَرَ، واستحلَّ المنفعة بأي وجه كان، فلا يتعفّف عن محظور صغير إلا توصُّلاً لمُحرَّم كبير. خلقه وبذل له مواد الحياة، من نور ونسيم ونبات وحيوان ومعادن وعناصر مكنوزة في خزائن الطّبيعة، بمقادير ناطقة بلسان الحال، بأنَّ واهب الحياة حكيم خبير جعل مواد الحياة أكثر لزومـاً في ذاته، أكثر وجوداً وابتذالاً، فكَفَرَ الإنسانُ نعمةَ الله وأبىٰ أن يعتمد كفالة رزقه، فوكَّلهُ ربُّه إلىٰ نفسه، وابتلاه بظلم نفسه وظُلْم جنسه، وهكذا كان الإنسان ظلومـاً كفوراً.

الاستبداد: يَدُ الله القويّة الخفيّة يصفعُ بها رقاب الآبقين من جنّة عبوديَّته إلىٰ جهنَّم عبودية المستبدِّين الذين يشاركون الله في عظمته ويعاندونه جهاراً، وقد ورد في الخبر: «**الظّالم سيف الله ينتقم به، ثمَّ ينتقم منه**»، كما جاء في أثرٍ آخر: «**مَنْ أعان ظالمـاً علىٰ ظلمه سَلَّطَه الله عليه**»[1]، ولا شكَّ في أنَّ إعانة الظّالم تبتدئ من مجرَّد الإقامة علىٰ أرضه.

الاستبداد: هو نار غضب الله في الدّنيا، والجحيم هو نار غضبه في الآخرة، وقد خلق الله النّار أقوىٰ المطهِّرات، فَيُطَهِّر بها في الدّنيا دَنَسَ مِنْ خلقهم أحراراً، وبَسَطَ لهم الأرض واسعة، وبذلَ فيها رزقهم، فكَفَروا بنعمته، ورضخوا للاستعباد والتَّظالم.

الاستبداد: أعظم بلاء، يتعجَّل الله به الانتقام من عباده الخاملين، ولا يرفعه عنهم حتَّىٰ يتوبوا توبة الأنفة. نعم؛ الاستبداد أعظم بلاء؛ لأنَّه وباء دائم بالفتن وجَدْبٌ مستمرٌّ بتعطيل الأعمال، وحريقٌ متواصلٌ بالسَّلب والغصْب، وسيْلٌ جارفٌ للعمران، وخوفٌ يقطع القلوب، وظلامٌ يعمي الأبصار، وألمٌ لا يفتر، وصائلٌ لا يرحم، وقصة سوء لا تنتهي. وإذا سأل سائلٌ: لماذا يبتلي الله عبادَه بالمستبدِّين؟ فأبلغُ جواب مُسْكِت هو: إنَّ الله عادلٌ مطلقٌ لا يظلم أحداً، فلا يُولِّىٰ المستبدّ إلا علىٰ المستبدِّين. ولو نظر السّائل نظرة الحكيم المدقّق لوجد كُلَّ فرد من أُسراء الاستبداد مُستبدّاً في نفسه، لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كُلَّهم، حتَّىٰ وربَّه الذي خلقَهُ تابعين لرأيه وأمره.

فالمستبدُّون يتولاهم مستبدّ، والأحرار يتولاهم الأحرار، وهذا صريح معنىٰ: «**كما تكونوا يُولَّىٰ عليكم**»[2].

ما أليقَ بالأسير في أرضٍ أن يتحوَّل عنها إلىٰ حيثُ يملك حرّيّته، فإنَّ الكلب الطّليق خيرُ حياةً من الأسد المربوط.

---

(1) انظر صحيح وضعيف الجانب الصغير للألباني.

(2) ضعيف. انظر الألباني في السلسلة الضعيفة ج/ 490.

الاستبداد والدّين

تضافرت آراء أكثر العلماء النّاظرين في التّاريخ الطّبيعي للأديان، علىٰ أنَّ الاستبداد السّياسي مُتَوَلِّد من الاستبداد الدِّيني، والبعض يقول: إنْ لم يكنْ هناك توليد فهما أخوان؛ أبوهما التَّغلب وأمّهما الرّياسة، أو هما صنوان قويّان؛ بينهما رابطة الحاجة علىٰ التّعاون لتذليل الإنسان، والمشاكلة بينهما أنَّهما حاكمان؛ أحدهما في مملكة الأجسام والآخر في عالم القلوب. والفريقان مصيبان بحكمهما بالنّظر إلىٰ مغزىٰ أساطير الأوّلين، والقسم التّاريخي من التّوراة، والرّسائل المضافة إلىٰ الإنجيل. ومخطئون في حقّ الأقسام التّعليمية الأخلاقية فيهما، كما هم مخطئون إذا نظروا إلىٰ أنَّ القرآن جاء مؤيّداً للاستبداد السّياسي. وليس من العذر شيء أنْ يقولوا: نحن لا ندرك دقائق القرآن نظراً لخفائها علينا في طيّ بلاغته، ووراء العلم بأسباب نزول آياته؛ وإنَّما نبني نتيجتنا علىٰ مقدِّمات ما نشاهد عليه المسلمين منذ قرون إلىٰ الآن من استعانة مُستبدِّيهم بالدِّين.

يقول هؤلاء المحرِّرون: إنَّ التَّعاليم الدّينية، ومنها الكتب السَّماويّة تدعو البشر إلىٰ خشية قوّة عظيمة لا تُدرك العقول كُنْهَها، قوّة تتهدَّد الإنسان بكلّ مصيبة في الحياة فقط، كما عند البوذية واليهودية، أو في الحياة وبعد الممات، كما عند النّصارىٰ والإسلام، تهديداً ترتعد منه الفرائص فتخور القوىٰ، وتنذهل منه العقول فتستسلم للخبل والخمول، ثمَّ تفتح هذه التَّعاليم أبواباً للنّجاة من تلك المخاوف نجاة وراءها نعيم مقيم، ولكنْ؛ علىٰ تلك الأبواب حجّاب من البراهمة والكهنة والقسوس وأمثالهم الذين لا يأذنون للنّاس بالدّخول ما لم يعظِّموهم مع التّذلّل والصّغار، ويرزقوهم باسم نذر أو ثمن غفران، حتَّىٰ إنَّ أولئك الحجَّاب في بعض الأَديان يحجزون فيما يزعمون لقاء الأرواح بربِّها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور إلىٰ القبور وفدية الخلاص من مطهر الأعراف. وهؤلاء المهيمنون علىٰ الأديان كم يرهِّبون النّاس من غضب الله وينذرونهم بحلول مصائبه وعذابه عليهم، ثمَّ يرشدونهم إلىٰ أنْ لا خلاص ولا مناص لهم إلا بالالتجاء إلىٰ سكان القبور الذين لهم دالة، بل سطوة علىٰ الله فيحمونهم من غضبه.

ويقولون: إنَّ السّياسيين يبنون كذلك استبدادهم علىٰ أساسٍ من هذا القبيل، فهم يسترهبون النّاس بالتّعالي الشّخصي والتّشامخ الحسّي، ويُذلِّلونهم بالقهر والقوّة وسلبِ الأموال حتَّىٰ يجعلونهم خاضعين لهم، عاملين لأجلهم، يتمتَّعون بهم كأنَّهم نوع من الأنعام

التي يشربون ألبانها، ويأكلون لحومها، ويركبون ظهورها، وبها يتفاخرون.

ويرون أنَّ هذا التَّشاكل في بناء ونتائج الاستبدادَيْن؛ الدِّيني والسّياسي، جعلهما في مثل فرنسا خارج باريس مشتركَيْن في العمل، كأنَّهما يدان متعاونتان، وجعلهما في مثل روسيا مشتبكَيْنِ في الوظيفة، كأنَّهما اللوح والقلم يُسجِّلان الشقاء علىٰ الأمم.

ويُقرِّرون أنَّ هذا التَّشاكل بين القوّتَيْن ينجرُّ بعوام البشر- وهم السواد الأعظم - إلىٰ نقطة أنْ يلتبس عليهم الفرق بين الإله المعبود بحقّ وبين المستبدّ المُطاع بالقهر، فيختلطان في مضايق أذهانهم من حيث التَّشابه في استحقاق مزيد التَّعظيم، والرِّفعة عن السّؤال وعدم المؤاخذة علىٰ الأفعال؛ بناءً عليه؛ لا يرون لأنفسهم حقّاً في مراقبة المستبدّ لانتفاء النّسبة بين عظمته ودناءتهم؛ وبعبارة أخرىٰ: يجد العوام معبودهم وجبَّارهم مشتركَيْنِ في كثيرٍ من الحالات والأسماء والصِّفات، وهم ليس من شأنهم أنْ يُفرِّقوا مثلاً بين (**الفعَّال المطلق**)، والحاكم بأمره، وبين (**لا يُسأل عمّا يفعل**) وغير مسؤول، وبين (**المنعم**) ووليّ النعم، وبين (**جلَّ شأنه**) وجليل الشَّأن. بناءً عليه؛ يُعظِّمون الجبابرة تعظيمهم لله، ويزيدون تعظيمهم علىٰ التَّعظيم لله؛ لأنَّه حليمٌ كريم، ولأنَّ عذابه آجلٌ غائبٌ، وأمَّا انتقام الجبَّار فعاجلٌ حاضر. والعوام - كما يقال - عقولهم في عيونهم، يكاد لا يتجاوز فعلهم المحسوس المُشاهَد، حتَّىٰ يصحّ أنْ يُقال فيهم: لولا رجاؤهم بالله، وخوفهم منه فيما يتعلَّق بحياتهم الدّنيا، لما صلّوا ولا صاموا، ولولا أملهم العاجل، لما رجَّحوا قراءة الدّلائل والأوراد علىٰ قراءة القرآن، ولا رجَّحوا اليمين بالأولياء- المقرَّبين كما يعتقدون- علىٰ اليمين بالله.

وهذه الحال؛ هي التي سهَّلت في الأمم الغابرة المنحطَّة دعوىٰ بعض المستبدِّين الألوهية علىٰ مراتب مختلفة، حسب استعداد أذهان الرَّعية، حتَّىٰ يُقال: إنَّه ما من مستبدٍّ سياسيّ إلىٰ الآن إلا ويتَّخذ له صفة قدسيّة يشارك بها الله، أو تعطيه مقامَ ذي علاقة مع الله. ولا أقلَّ من أنْ يتَّخذ بطانة من خَدَمَةِ الدِّين يعينونه علىٰ ظلم النَّاس باسم الله، وأقلُّ ما يعينون به الاستبداد، تفريق الأمم إلىٰ مذاهب وشيع متعادية تقاوم بعضها بعضاً، فتتهاتر قوَّة الأمّة ويذهب ريحها، فيخلو الجوّ للاستبداد ليبيض ويُفرِّخ، وهذه سياسة الإنكليز في المستعمرات، لا يُؤيِّدها شيء مثل انقسام الأهالي علىٰ أنفسهم، وإفنائهم بأسهم بينهم بسبب اختلافهم في الأديان والمذاهب.

ويُعَلِّلُون أنَّ قيام المستبدِّين من أمثال (**أبناء داود**) و (**قسطنطين**) في نشر الدِّين بين رعاياهم، وانتصار مثل (**فيليب الثّاني**) الأسباني و (**هنري الثّامن**) الإنكليزي للدِّين، حتَّىٰ بتشكيل مجالس (**انكيزيسيون**) وقيام الحاكم الفاطميّ والسَّلاطين الأعاجم في الإسلام

بالانتصار لغلاة الصُّوفيّة، وبنائهم لهم التّكايا، لم يكنْ إلا بقصد الاستعانة بممسوخ الدِّين وببعض أهله المغفَّلين علىٰ ظلم المساكين، وأعظم ما يلائم مصلحة المستبدّ ويُؤيّدها أنَّ النّاس يتلقّون قواعده وأحكامه بإذعان بدون بحث وجدال، فيودّون تأليف الأمّة علىٰ تلقّي أوامرهم بمثل ذلك، ولهذا القصد عيْنه، كثيراً ما يحاولون بناء أوامرهم أو تفريعها علىٰ شيءٍ من قواعد الدِّين.

ويحكمون بأنَّ بين الاستبدادَيْن: السّياسيّ والدّينيّ مقارنة لا تنفكُّ متىٰ وُجِد أحدهما في أمّة جرَّ الآخر إليه، أو متىٰ زال، زال رفيقه، وإنْ صلح، أي ضعف الأوّل، صلح، أي ضعف الثّاني. ويقولون: إنَّ شواهد ذلك كثيرةٌ جدّاً لا يخلو منها زمانٌ ولا مكان. ويُبرهنون علىٰ أنَّ الدّين أقوىٰ تأثيراً من السّياسة إصلاحاً وإفساداً، ويُمثّلون بالسّكسون؛ أي الإنكليز والهولنديين والأميركان والألمان الذين قبلوا البروتستنتيّة، فأثر التّحرّر الدّيني في الإصلاح السّياسي والأخلاق أكثر من تأثير الحرّيّة المطلقة السّياسيّة في جمهور اللاتين؛ أي الفرنسيين والطّليان والاسبانيول والبرتغال. وقد أجمع الكتّاب السّياسيون المُدقّقون، بالاستناد علىٰ التّاريخ والاستقراء، من أنَّ ما من أمّة أو عائلة أو شخص تَنَطَّعَ في الدّين أي تشدَّد فيه إلا واختلَّ نظام دنياه وخسر أولاده وعقباه.

والحاصل أنَّ كل المدقّقين السّياسيين يرون أنَّ السّياسة والدّين يمشيان متكاتفَيْن، ويعتبرون أنَّ إصلاح الدّين هو أسهل وأقوىٰ وأقرب طريق للإصلاح السّياسي.

وربما كان أوّل من سلك هذا المسلك؛ أي استخدم الدِّين في الإصلاح السّياسي؛ هم حكماء اليونان، حيث تحيَّلوا علىٰ ملوكهم المستبدِّين في حملهم علىٰ قبول الاشتراك في السّياسة بإحيائهم عقيدة الاشتراك في الألوهية، أخذوها عن الآشوريين، ومزجوها بأساطير المصريين بصورة تخصيص العدالة بإله، والحرب بإله، والأمطار بإله، إلىٰ غير ذلك من التّوزيع، وجعلوا لإله الآلهة حقّ النّظارة عليهم، وحقّ التّرجيح عند وقوع الاختلاف بينهم. ثمَّ بعد تمكُّن هذه العقيدة في الأذهان بما أُلبست من جلالة المظاهر وسحر البيان سَهُلَ علىٰ أولئك الحكماء دفعهم النّاس إلىٰ مطالبة جبابرتهم بالنّزول من مقام الانفراد، وبأنْ تكون إدارة الأرض كإدارة السّماء، فانصاع ملوكهم إلىٰ ذلك مُكْرهين. وهذه هي الوسيلة العظمىٰ التي مكَّنت اليونان أخيراً من إقامة جمهوريات أثينا وإسبارطة، وكذلك فعل الرّومان. وهذا الأصل لم يزل المثال القديم لأصول توزيع الإدارة في الحكومات الملكية والجمهوريات علىٰ أنواعها إلىٰ هذا العهد.

إنَّما هذه الوسيلة؛ أي التَّشريك، فضلاً عن كونها باطلة في ذاتها، نَتَجَ عنها ردُّ فعلٍ أضرَّ

كثيراً، وذلك أنَّها فتحتْ للمشعوذين من سائر طبقات النّاس باباً واسعاً لدعوىٰ شيء من خصائص الألوهية، كالصّفات القُدْسيّة والتّصرُّفات الرُّوحيّة، وكان قبل ذلك لا يتهجّم علىٰ مثلها غير أفراد من الجبابرة، كنمرود وإبراهيم وفرعون وموسىٰ، ثمَّ صار يدَّعيها البرهميّ والباديّ والصُّوفيّ. ولملائمة هذه المفسدة لطباع البشر من وجوه كثيرة ـليس بحثنا هذا محلّهاـ انتشرت وعمّت وجنَّدت جيشاً عرمرماً يخدم المستبدِّين.

وقد جاءت التّوراة بالنَّشاط، فخلَّصتهم من خمول الاتّكال بعد أن بلغ فيهم أنْ يُكلِّفوا الله ونبيّه يقاتلان عنهم، وجاءتهم بالنّظام بعد فوضىٰ الأحلام، ورفعت عقيدة التّشريك، مُستبدلةً ـ مثلاًـ أسماء الآلهة المتعدِّدة بالملائكة، ولكنْ؛ لم يرضَ ملوك آل كوهين بالتَّوحيد فأفسدوه. ثمَّ جاء الإنجيل بسلسبيل الدّعة والحِلْم، فصادف أفئدةً محروقةً بنار القساوة والاستبداد، وكان أيضاً مؤيّداً لناموس التّوحيد، ولكنْ؛ لم يقْوَ دُعاته الأوَّلون علىٰ تفهيم تلك الأقوام المنحطَّة، الذين بادروا لقبول النَّصرانيّة قبل الأمم المترقِّية، أنَّ الأبوّة والبنوّة صفتان مجازيَّتان يُعبَّر بهما عن معنىٰ لا يقبله العقل إلا تسليماً؛ كمسألة القدر التي ورثت الإسلامية التّفلسف فيها عن أديان اليهود وأوهام اليونان. ولهذا؛ تلقَّت تلك الأمم الأبوّة والبنوّة بمعنىٰ توالد حقيقيّ؛ لأنّه أقرب إلىٰ مداركهم البسيطة التي يصعب عليها تناول ما فوق المحسوسات، ولأنّهم كانوا قد ألفوا الاعتقاد في بعض جبابرتهم الأوّلين أنَّهم أبناء الله، فكَبُرَ عليهم أنْ يعتقدوا في موسىٰ عليه السّلام صفة هي دون مقام أولئك الملوك. ثمَّ لمّا انتشرت النّصرانية ودخلها أقوام مختلفون، تلبَّست ثوباً غير ثوبها، كما سائر الأديان التي سلفتها، فتوسَّعت برسائل بولس ونحوها، فامتزجت بأزياء وشعائر وثنية للرُّومان والمصريين مُضافة علىٰ شعائر الإسرائيليين وأشياء من الأساطير وغيرها، وأشياء من مظاهر الملوك ونحوها. وهكذا صارت النّصرانية تُعظِّم رجال الكهنوت إلىٰ درجة اعتقاد النّيابة عن الله والعصمة عن الخطأ وقوَّة التَّشريع، ونحو ذلك ممّا رفضه أخيراً البروتستان؛ أي الرّاجعون في الأحكام لأصل الإنجيل.

ثمَّ جاء الإسلام مهذِّباً لليهوديّة والنّصرانيّة، مُؤسَّساً علىٰ الحكمة والعزم، هادماً للتّشريك بالكُلِّية، ومُحكِماً لقواعد الحرّيّة السّياسية المتوسّطة بين الدِّيموقراطية والأرستقراطية، فأسَّس التّوحيد، ونزعَ كلَّ سلطة دينية أو تغلّبيّة تتحكَّم في النّفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة حكمة إجمالية صالحة لكلِّ زمان وقوم ومكان، وأوجد مدنيّة فطريّة سامية، وأظهر للوجود حكومة كحكومة الخلفاء الرّاشدين التي لم يسمح الزّمان بمثال لها بين البشر حتَّىٰ ولم يخلفهم فيها بين المسلمين أنفسهم خلف؛ إلا بعض شواذ؛

كعمر بن عبد العزيز والمهتدي العبّاسيّ ونور الدّين الشّهيد. فإنَّ هؤلاء الخلفاء الرّاشدين فهموا معنىٰ ومغزىٰ القرآن النّازل بلغتهم، وعملوا به واتَّخذوه إمامًا، فأنشؤوا حكومة قضَتْ بالتّساوي حتَّىٰ بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمّة في نعيم الحياة وشظفها، وأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هيئة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أبٍ واحد وفي حضانة أمٍّ واحدة، لكُلٍّ منهم وظيفة شخصية، ووظيفة عائلية، ووظيفة قومية. علىٰ أنَّ هذا الطّراز السّامي من الرّياسة هو الطِّراز النّبوي المُحمَّدي الذي لم يخلفه فيه حقًّا غير أبي بكر وعمر، ثمَّ أخذ بالتّناقص، وصارت الأمّة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلىٰ الآن، وسيدوم بكاؤها إلىٰ يوم الدِّين إذا لم تنتبه لاستعواضه بطراز سياسيّ شوريّ؛ ذلك الطّراز الذي اهتدت إليه بعض أمم الغرب؛ تلك الأمم التي، لربّما يصحُّ أنْ نقول، قد استفادت من الإسلام أكثر ممّا استفادة المسلمون.

وهذا القرآن الكريم مشحونٌ بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتّساوي حتّىٰ في القصص منه؛ ومن جملتها قول بلقيس ملكة سبأ من عرب تُبَّع تخاطبُ أشراف قومها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل:32،34].

فهذه القصة تُعلِّم كيف ينبغي أن يستشير الملوك الملأ؛ أي أشراف الرَّعية، وأن لا يقطعوا أمراً إلا برأيهم، وتشير إلىٰ لزوم أن تُحفظ القوّة والبأس في يد الرّعية، وأن يخصص الملوك بالتّنفيذ فقط، وأن يكرموا بنسبة الأمر إليهم توقيراً، وتقبّح شأن الملوك المستبدين.

ومن هذا الباب أيضًا ما ورد في قصة موسىٰ عليه السلام مع فرعون في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُمۡۖ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ [الأعراف:109،110]؛ أي قال الأشراف بعضهم لبعض: ماذا رأيكم؟ (قالوا) خطابًا لفرعون وهو قرارهم: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾ [الأعراف:11،112]؛ ثمّ وصف مذاكراتهم بقوله تعالىٰ: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾ [طه:62] ؛ أي رأيهم ﴿بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ﴾ [طه:62] ؛ أي أفضت مذاكراتهم العلنية إلىٰ النّزاع فأجروا مذاكرة سرية طبق ما يجري إلىٰ الآن في مجالس الشورىٰ العمومية.

بناءً علىٰ ما تقدّم؛ لا مجال لرمي الإسلامية بتأييد الاستبداد مع تأسيسها علىٰ مئات الآيات البيِّنات التي منها قوله تعالىٰ: ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ [آل عمران:159] ؛ أي في الشأن،

ومن قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:59] ؛ أي أصحاب الرأي والشأن منكم، وهم العلماء والرؤساء علىٰ ما اتَّفق عليه أكثر المفسِّرين، وهم الأشراف في اصطلاح السياسيين. ومما يؤيِّد هذا المعنىٰ أيضـاً قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [هود:97] ؛ أي ما شأنه، وحديث «**أميرىٰ من الملائكة جبريل**»[1]؛ أي مشاوري.

وليس بالأمر الغريب ضياع معنىٰ ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾ علىٰ كثير من الأفهام بتضليل علماء الاستبداد الذي يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، وقد أغفلوا معنىٰ قيد ﴿مِنكُمۡۖ﴾؛ أي المؤمنين منعـاً لتطرُّق أفكار المسلمين إلىٰ التفكير بأنّ الظالمين لا يحكمونهم بما أنزل الله، ثـمَّ التدرُّج إلىٰ معنىٰ آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل:90] ، أي بالتساوي؛ ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء:58]، أي التساوي؛ ثـمّ ينتقل إلىٰ معنىٰ آية: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:44]. ثـمَّ يستنتج عدم وجوب طاعة الظالمين وإن قال بوجوبها بعض الفقهاء الممالئين دفعـاً للفتنة التي تحصد أمثالهم حصداً. والأغرب من هذا جسارتهم علىٰ تضليل الأفهام في معنىٰ (**أمر**) في آية: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا﴾ [الإسراء:16] ؛ فإنهم لم يبالوا أن ينسبوا إلىٰ الله الأمر بالفسق... تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً، والحقيقة في معنىٰ (**أمرنا**) هنا أنَّه بمعنىٰ أمرِنا – بكسر الميم أو تشديدها–؛ أي جعلنا أمراءها مترفيها ففسقوا فيها (**أي ظلموا أهلها**) فحقّ عليهم العذاب؛ أي (**نزل بهم العذاب**).

والأغرب من هذا وذاك؛ أنَّهم جعلوا للفظة العدل معنىً عُرفيـاً؛ وهو الحكم بمقتضىٰ ما قاله الفقهاء؛ حتىٰ أصبحت لفظة العدل لا تدلُّ علىٰ غير هذا المعنىٰ، مع أنّ العدل لغةً للتسوية؛ فالعدل بين النّاس هو التسوية بينهم، وهذا هو المراد في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل:90] ، وكذلك القصاص في آية: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة:179] المتواردة مطلقـاً، لا المعاقبة بالمثل فقط علىٰ ما يتبادر إلىٰ أذهان الأُسراء، الذين لا يعرفون للتّساوي موقعـاً في الدِّين غير الوقوف بين يدي القضاة.

وقد عدّد الفقهاء من لا تُقبَل شهادتهم لسقوط عدالتهم، فذكروا حتّىٰ من يأكل ماشيـاً في الأسواق؛ ولكنّ شيطان الاستبداد أنساهم أن يُفسِّقوا الأمراء الظالمين فيردّوا شهادتهم. ولعلّ الفقهاء يُعذَرون بسكوتهم هنا مع تشنيعهم علىٰ الظالمين في مواقع أخرىٰ؛ ولكن، ما عذرهم في

(1) لم أجده في كتب الحديث المعتمدة ، وأن كان معناه صحيحا .. فقد ثبت أن الرسول ﷺ يستشير جبريل ـ عليه السلام ـ ويرجع اليه .. كما ورد في تخيير الله له أن يكون نبيا ملكا أو يكون عبدا رسولا .

تحويل معنى الآية: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:104] إلىٰ أنّ هذا الفرض هو فرض كفاية لا فرض عين؟ والمراد منه سيطرة أفراد المسلمين بعضهم علىٰ بعض؛ لا إقامة فئة تسيطر علىٰ حكامهم كما اهتدت إلىٰ ذلك الأمم الموفقة للخير؛ فخصّصت منها جماعات باسم مجالس نّواب، وظيفتها السيطرة والاحتساب علىٰ الإدارة العمومية: السياسية والمالية والتشريعية، فتخلّصوا بذلك من شآمة الاستبداد. أليست هذه السيطرة وهذا الاحتساب بأهم من السيطرة علىٰ الأفراد؟ ومن يدري من أين جاء فقهاء الاستبداد بتقديس الحكّام عن المسؤولية حتىٰ أوجبوا لهم الحمد إذا عدلوا، وأوجبوا الصّبر عليهم إذا ظلموا، وعدّوا كلّ معارضة لهم بغياً يبيح دماء المعارضين؟!

اللهم؛ إنّ المستبدِّين وشركاءهم قد جعلوا دينك غير الدِّين الذي أنزلت، فلا حول ولا قوّة إلا بك!

كذلك ما عُذر الصوفية الذين جعلتهم الإنعامات علىٰ زاوياتهم أن يقولوا: لا يكون الأمير الأعظم إلا وليّاً من أولياء الله، ولا يأتي أمراً إلا بإلهام من الله، وإنه يتصرَّف في الأمور ظاهراً، ويتصرَّف قطب الغوث باطناً! ألا سبحان الله ما أحلمه!

نعم؛ لولا حُلم الله لخسف الأرض بالعرب؛ حيثُ أرسل لهم رسولاً من أنفسهم أسّس لهم أفضل حكومة أُسِّسَت في النّاس، جعل قاعدتها قوله: «**كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته**»؛ أي كلٌّ منكم سلطانٌ عام ومسؤول عن الأمة. وهذه الجملة التي هي أسمىٰ وأبلغ ما قاله مشرِّع سياسي من الأولين والآخرين، فجاء من المنافقين من حرَّف المعنىٰ عن ظاهره وعموميته؛ إلىٰ أنَّ المسلم راعٍ علىٰ عائلته ومسؤول عنها فقط. كما حرَّفوا معنىٰ الآية: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[التوبة:71] علىٰ ولاية الشهادة دون الولاية العامة. وهكذا غيّروا مفهوم اللغة، وبدّلوا الدِّين، وطمسوا علىٰ العقول حتىٰ جعلوا النّاس ينسون لغة الاستقلال، وعزّة الحريّة؛ بل جعلوهم لا يعقلون كيف تحكم أمّةٌ نفسها بنفسها دون سلطانٍ قاهر.

وكأنّ المسلمين لم يسمعوا بقول النّبي عليه السلام: «**النّاس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربيٍّ علىٰ أعجمي إلا بالتّقوىٰ**». وهذا الحديث أصحُّ الأحاديث لمطابقته للحكمة ومجيئه مفسِّراً الآية ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[الحُجُرات:13] فإنَّ الله جلَّ شأنه ساوىٰ بين عباده مؤمنين وكافرين في المكرمة بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ﴾[الإسراء:70] ثمَّ جعل الأفضلية في الكرامة للمتَّقين فقط. ومعنىٰ التَّقوىٰ لغةً ليس كثرة العبادة، كما صار إلىٰ ذلك حقيقة عُرفية غرسها علماء الاستبداد القائلين في تفسير (**عند الله**)؛ أي في الآخرة دون الدنيا؛ بل التَّقوىٰ لغةً هي الاتِّقاء؛ أي الابتعاد عن رذائل الأعمال احترازاً من عقوبة الله. فقوله:

﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ كقوله: إنَّ أفضل النّاس أكثرهم ابتعاداً عن الآثام وسوء عواقبها.

وقد ظهر مما تقدَّم أنَّ الإسلامية مؤسسة علىٰ أصول الحرّية برفعها كلّ سيطرة وتحكُّم، بأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء، وبحضِّها علىٰ الإحسان والتحابب. وقد جعلت أصول حكومتها: الشّورىٰ الأريستوقراطية؛ أي شورىٰ أهل الحلِّ والعقد في الأمة بعقولهم لا بسيوفهم. وجعل أصول إدارة الأمة: التشريع الديمقراطي؛ أي الاشتراكي حسبما يأتي فيما بعد. وقد مضىٰ عهد النبي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وعهد الخلفاء الراشدين علىٰ هذه الأصول بأتمّ وأكمل صورها. ومن المعلوم أنّه لا يوجد في الإسلامية نفوذ ديني مطلقاً في غير مسائل إقامة شعائر الدين، ومنها القواعد العامة التشريعية التي لا تبلغ مائة قاعدة وحُكم، كلُّها من أجَلّ وأحسن ما اهتدىٰ إليه المشرِّعون من قبل ومن بعد. ولكن؛ واأسفاه علىٰ هذا الدين الحرّ، الحكيم، السهل، السمح، الظاهر فيه آثار الرقي علىٰ غيره من سوابقه، الدين الذي رفع الإصر والأغلال، وأباد الميزة والاستبداد. الدين الذي ظلمه الجاهلون، فهجروا حكمة القرآن ودفنوها في قبور الهوان. الدّين الذي فقد الأنصار الأبرار والحكماء الأخيار، فسطا عليه المستبدون والمترشحون للاستبداد، واتَّخذوا وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيَعاً، وجعلوه آلهة لأهوائهم السياسية، فضيّعوا مزاياه، وحيّروا أهله بالتقريع والتوسيع، والتشديد والتشويش، وإدخال ما ليس منه فيه كما فعل قبلهم أصحاب الأديان السائرة، حتىٰ جعلوه ديناً حرجاً يتوهّم الناس فيه أنَّ كلَّ ما دوَنَّه المتفنون بين دفَّتي كتاب يُنسَب لاسم إسلامي هو من الدين، وبمقتضاها أن لا يقوىٰ علىٰ القيام بواجباته وآدابه ومزيداته، إلا من لا علاقة له بالحياة الدنيا؛ بل أصبحت بمقتضاها حياة الإنسان الطويل العمر، العاطل عن كلِّ عمل، لا تفي بتعلُّم ما هي الإسلامية عجزاً عن تمييز الصحيح من الباطل من تلك الآراء المتشعبة التي أطال أهلها فيها الجدال والمناظرة؛ وما افترقوا إلا وكلٌّ منهم في موقفه الأول يظهر أنه ألزم خصمه الحجّة وأسكته بالبرهان؛ والحقيقة إنَّ كلاً منهم قد سكت تعباً وكلالاً من المشاغبة.

وبهذا التّشديد الذي أدخله علىٰ الدّين منافسو المجوس؛ انفتح علىٰ الأمّة باب التلوّم علىٰ النفس فضلاً عن محاسبة الحكام المنوط بهم قيام العدل والنِّظام. وهذا الإهمال للمراقبة، هو إهمال الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وقد أوسع لأمراء الإسلام مجال الاستبداد وتجاوزَ الحدود. وبهذا وذاك ظهر حُكم حديث: «**لتأمرنّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر أو ليستعملنّ الله عليكم شراركم فليسومونكم سوء العذاب**»، وإذا تتبعنا سيرة أبي

بكر وعمر رضي الله عنهما مع الأمّة، نجد أنّهما مع كونهما مفطورَين خير فطرة، ونائلين التربية النبوية، لم تترك الأمة معهما المراقبة والمحاسبة، ولم تطعهما طاعةً عمياء.

وقد جمع بعضهم جملة مما اقتبسه وأخذه المسلمون عن غيرهم، وليس هو من دينهم بالنّظر إلىٰ القرآن والمتواترات من الحديث وإجماع السلف الأول فقال:

(اقتبسوا) من النصرانية مقام البابوية باسم الغوثية، و**(ضاهوا)** في الأوصاف والأعداد أوصاف وأعداد البطارقة، والكردينالية والشهداء والأساقفة، و**(حاكوا)** مظاهر القديسين وعجائبهم، والدعاة المبشّرين وصبرهم، والرّهبنات ورؤسائها، وحالة الأديرة وبادريتها. والرهبنات ورسومها والحميَّة وتوقيتها، و**(قلّدوا)** الوثنيين الرومانيين في الرّقص علىٰ أنغام الناي والتغالي في تطييب الموتىٰ والاحتفال الزائد في الجنائز وتسريح الذبائح معها، وتكليلها وتكليل القبور بالزهور. و**(شاكلوا)** مراسم الكنائس وزينتها، والبِيَع واحتفالاتها، والترنّحات ووزنها، والترنُّمات وأصولها، وإقامة الكنائس علىٰ القبور، وشدّ الرِّحال لزيارتها، والإسراج عليها، والخضوع لديها، وتعليق الآمال بسكانها. و**(أخذوا)** التبرّك بالآثار: كالقدح والحربة والدستار، من احترام الذخيرة وقدسية العكاز، وكذلك إمرار اليد علىٰ الصّدر عند ذكر الصالحين، من إمرارها علىٰ الصدر لإشارة الصليب. و**(انتزعوا)** الحقيقة من السرّ، ووحدة الوجود من الحلول، والخلافة من الرّسم، والسّقيا من تناول القربان، والمولد من الميلاد، وحفلته من الأعياد، ورفع الأعلام من حمل الصلبان، وتعليق ألواح الأسماء المصدَّرة بالنّداء علىٰ الجدران من تعليق الصّور والتماثيل، والاستفاضة والمراقبة من التوجّه بالقلوب انحناءً أمام الأصنام. و**(منعوا)** الاستهداء من نصوص الكتاب والسُنَّة كحظر الكاثوليك التفهّم من الإنجيل، وامتناع أحبار اليهود عن إقامة الدّليل من التوراة في الأحكام. و**(جاءوا)** من المجوسية باستطلاع الغيب من الفلك، وبخشية أوضاع الكواكب وباتِّخاذ أشكالها شعاراً للملك، وباحترام النار ومواقدها. و**(قلّدوا)** البوذيين حرفاً بحرف في الطريق والرياضة وتعذيب الجسم بالنار والسلاح، واللعب بالحيّات والعقارب وشرب السموم، ودقّ الطبول والصنوج وجعل رواتب من الأدعية والأناشيد والأحزاب، واعتقاد تأثير العزائم ونداء الأسماء وحمل التمائم، إلىٰ غير ذلك مما هو مُشاهد في بوذيي الهند ومجوس فارس والسّند إلىٰ يومنا هذا. وقد قيل إنّه نقله إلىٰ الإسلامية: جون وست، وسلطان علي منلا، والبغدادي، وحاشية فلان الشيخ وفلان الفارسي، علىٰ أنّ إسناد ذلك إلىٰ أشخاص معينين يحتاج إلىٰ تثبيت. و**(لفَّقوا)** من الأساطير والإسرائيليات أنواعاً من القربات، وعلوماً سمّوها لدنيات.

كذلك يُقال عن مبتدعي النصارىٰ، من أنّ أكثر ما اعتبره المتأخرون منهم من الشعائر الدينية- حتىٰ مشكلة التثليث- لا أصل له فيما ورد عن نفس المسيح عليه السلام؛ إنما هو مزيدات وترتيبات قليلها مُبتدَع وكثيرها متَّبع. وقد اكتشف العلماء الآثاريون من الصفائح الحفرية الهندية والآشورية ومن الصّحف التي وُجدت في نواويس المصريين الأقدمين، علىٰ مآخذ أكثرها. وكذلك وجدوا لمزيدات التلمود وبدع الأحبار أصولاً في الأساطير والآثار والألواح الآشورية، وترقّوا في التطبيق والتدقيق إلىٰ أن وجدوا معظم الخرافات المضافة إلىٰ أصول عامة الأديان في الشرق الأدنىٰ مقتبسة من الوضعيات المنسوبة لنحل الشرق الأقصىٰ، وقد كشفت الآثار أنّ الاستبداد أخفىٰ تاريخ الأديان وجعل أخبار منشئها في ظلام مطبق، حتّىٰ إنَّ أعداء الأديان المتأخرين أمكنهم أن ينكروا أساساً وجود موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، كما شوّش الاستبداد في المسلمين تاريخ آل البيت عليهم الرضوان؛ الأمر الذي تولّد عنه ظهور الفِرَق التي تشيَّعت لهم كالإمامية والإسماعيلية والزيدية والحاكمية وغيرهم.

والخلاصة: أنّ البِدَع التي شوَّشت الإيمان وشوَّهت الأديان تكاد كُلُّها تتسلسل بعضها من بعض، وتتولّد جميعها من غرض واحد هو المراد، ألا وهو الاستعباد.

والنّاظر المدقّق في تاريخ الإسلام يجد للمستبدّين من الخلفاء والملوك الأولين، وبعض العلماء الأعاجم، وبعض مقلّديهم من العرب المتأخرين أقوالاً افتروها علىٰ الله ورسوله تضليلاً للأمة عن سبيل الحكمة، يريدون بها إطفاء نور العلم وإطفاء نور الله، ولكن؛ أبىٰ الله إلا أن يتمّ نوره، فحفظ للمسلمين كتابه الكريم الذي هو شمس العلوم وكنز الحكم من أن تمسّه يد التحريف؛ وهي إحدىٰ معجزاته لأنَّه قال فيها: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحِجر:9] فما مسّه المنافقون إلا بالتأويل، وهذا أيضاً من معجزاته، لأنه أخبر عن ذلك في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران : 7] .

وإني أُمثِّل للمطالعين ما فعله الاستبداد في الإسلام، بما حجر علىٰ العلماء الحكماء من أن يفسِّروا قسمَي الآلاء والأخلاق تفسيراً مدقِّقَاً، لأنهم كانوا يخافون مخالفة رأي بعض الغُفَّل السالفين أو بعض المنافقين المقرَّبين المعاصرين، فيُكفَّرون فيُقتَلون. وهذه مسألة إعجاز القرآن، وهي أهم مسألة في الدِّين لم يقدروا أن يوفوها حقّها من البحث، واقتصروا علىٰ ما قاله فيها بعض السّلف قولاً مجملاً من أنَّها قصور الطاقة عن الإتيان بمثله في فصاحته وبلاغته، وأنّه أخبر عن أنّ الرّوم بعد غلبهم سيغلبون. مع أنه لو فُتح للعلماء ميدان

التدقيق وحرية الرأي والتأليف، كما أُطلق عنان التخريف لأهل التأويل والحُكم، لأظهروا في ألوف من آيات القرآن ألوف آيات الإعجاز، ولرأوا فيه كلّ يوم آية تتجدد مع الزمان والحدثان تبرهن إعجازه بصدق قوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:59] ولجعلوا الأمة تؤمن بإعجازه عن برهان وعيان لا مجرد تسليم وإذعان.

ومثال ذلك: أنَّ العلم كشف في هذه القرون الأخيرة حقائق وطبائع كثيرة تُعزىٰ لكاشفيها ومخترعيها من علماء أوربا وأمريكا؛ والمدقق في القرآن يجد أكثرها ورد به التّصريح أو التلميح في القرآن منذ ثلاثة عشر قرناً؛ وما بقيت مستورة تحت غشاء من الخفاء إلا لتكون عند ظهورها معجزة للقرآن شاهدة بأنّه كلام ربٍّ لا يعلم الغيب سواه؛ ومن ذلك أنّهم قد كشفوا أنّ مادة الكون هي الأثير، وقد وصف القرآن بدء التكوين فقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَت:11] وكشفوا أنّ الكائنات في حركة دائمة دائبة والقرآن يقول: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾ [يس:33] إلىٰ أن يقول: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:40].

وحققوا أنَّ الأرض منفتقةً في النظام الشمسي، والقرآن يقول: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:30] .

وحققوا أنَّ القمر منشقٌّ من الأرض، والقرآن يقول: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ﴾ [الأنبياء:44]. ويقول: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:1].

وحققوا أنَّ طبقات الأرض سبع، والقرآن يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:12] .

وحققوا أنّه لولا الجبال لاقتضىٰ الثّقل النوعي أن تميد الأرض؛ أي ترتجّ في دورتها، والقرآن يقول: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل:15] .

وكشفوا أنَّ سر التركيب الكيماوي- بل والمعنوي- هو تخالف نسبة المقادير وضبطها، والقرآن يقول: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:8] .

وكشفوا أنَّ للجمادات حياة قائمة بماء التبلور والقرآن يقول: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء:30] .

وحققوا أنّ العالم العضوي، ومنه الإنسان، ترقّىٰ من الجماد، والقرآن يقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون:12] .

وكشفوا ناموس اللقاح العام في النبات، والقرآن يقول: ﴿خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [يس:36] ويقول: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [طه:53] ، ويقول: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج:5]. ويقول: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الرعد:3] .

وكشفوا طريقة إمساك الظِّل؛ أي التصوير الشمسي، والقرآن يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان:45].

وكشفوا تسيير السّفن والمركبات بالبخار والكهرباء والقرآن يقول، بعد ذكره الدواب والجواري بالريح: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس:42] .

وكشفوا وجود الميكروب، وتأثيره وغيره من الأمراض، والقرآن يقول: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل:3] ؛ أي متتابعة متجمعة﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل:4] ؛ أي من طين المستنقعات اليابس. إلىٰ غير ذلك من الآيات الكثيرة المحققة لبعض مكتشفات علم الهيئة والنواميس الطبيعية. وبالقياس علىٰ ما تقدَّم ذكره؛ يقتضي أنَّ كثيراً من آياته سينكشف سرُّها في المستقبل في وقتها المرهون، تجديداً لإعجازه عمّا في الغيب مادام الزمان وما كرَّ الجديدان؛ فلا بُدَّ أن يأتي يوم يكشف العلم فيه أنَّ الجمادات أيضاً تنمو باللقاح كما تشير إلىٰ ذلك آية ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات:49] .

* * * *

الاستبداد والعلم

ما أشبه المستبدَّ في نسبته إلىٰ رعيته بالوصيّ الخائن القوي، يتصرّف في أموال الأيتام وأنفسهم كما يهوىٰ ما داموا ضعافاً قاصرين؛ فكما أنّه ليس من صالح الوصيّ أن يبلغ الأيتام رشدهم، كذلك ليس من غرض المستبدّ أن تتنوّر الرعية بالعلم.

لا يخفىٰ علىٰ المستبدّ، مهما كان غبياً، أنْ لا استعباد ولا اعتساف إلا مادامت الرّعية حمقاء تخبط في ظلامة جهل وتيه عماء، فلو كان المستبدُّ طيراً لكان خفّاشاً يصطاد هوام العوام في ظلام الجهل، ولو كان وحشاً لكان ابن آوىٰ يتلقّف دواجن الحواضر في غشاء الليل، ولكنّه هو الإنسان يصيد عالِمَه جاهلُهُ.

العلم قبسةٌ من نور الله، وقد خلق الله النّور كشّافاً مبصراً، يولّد في النفوس حرارةً وفي الرؤوس شهامةً، العلم نور والظلم ظلام، ومن طبيعة النّور تبديد الظّلام، والمتأمل في حالة كلِّ رئيس ومرؤوس يرىٰ كلَّ سلطة الرئاسة تقوىٰ وتضعف بنسبة نقصان علم المرؤوس وزيادته.

المستبدُّ لا يخشىٰ علوم اللغة، تلك العلوم التي بعضها يقوّم اللسان وأكثرها هزلٌ وهذيان يضيع به الزمان، نعم؛ لا يخاف علم اللغة إذا لم يكن وراء اللسان حكمة حماس تعقد الألوية، أو سحر بيان يحلُّ عقد الجيوش؛ لأنه يعرف أنّ الزمان ضنينٌ بأن تلد الأمهات كثيراً من أمثال: الكميت وحسان أو مونتيسكيو وشيللر.

وكذلك لا يخاف المستبدُّ من العلوم الدينية المتعلِّقة بالمعاد، المختصة ما بين الإنسان وربه، لاعتقاده أنّها لا ترفع غباوةً ولا تزيل غشاوة، إنما يتلهّىٰ بها المتهوِّسون للعلم، حتىٰ إذا ضاع فيها عمرهم، وامتلأتها أدمغتهم، وأخذ منهم الغرور، فصاروا لا يرون علماً غير علمهم، فحينئذٍ يأمن المستبدُّ منهم كما يُؤمن شرُّ السّكران إذا خمر. علىٰ أنّه إذا نبغ منهم البعض ونالوا حرمة بين العوام لا يعدم المستبدّ وسيلة لاستخدامها في تأييد أمره ومجاراة هواه في مقابلة أنّه يضحك عليهم بشيء من التعظيم، ويسدُّ أفواههم بلقيماتٍ من مائدة الاستبداد؛ وكذلك لا يخاف من العلوم الصناعية محضاً؛ لأنّ أهلها يكونون مسالمين صغار النّفوس، صغار الهمم، يشتريها المستبدُّ بقليل من المال والإعزاز، ولا يخاف من الماديين، لأنّ أكثرهم مبتلون بإيثار النّفس، ولا من الرياضيين؛ لأنّ غالبهم قصار النظر.

ترتعد فرائص المستبدُّ من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق

الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصّل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تُكبر النفوس، وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النّوال، وكيف الحفظ. وأخوف ما يخاف المستبدّ من أصحاب هذه العلوم، المندفعين منهم لتعليم النّاس الخطابة أو الكتابة وهم المعبَّر عنهم في القرآن بالصالحين والمصلحين في نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء:105] وفي قوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:117]، وإنْ كان علماء الاستبداد يفسّرون مادة الصلاح والإصلاح بكثرة التعبُّد كما حوّلوا معنىٰ مادة الفساد والإفساد: من تخريب نظام الله إلىٰ التشويش علىٰ المستبدين.

والخلاصة: أنَّ المستبدّ يخاف من هؤلاء العاملين الراشدين المرشدين، لا من العلماء المنافقين أو الذين حفر رؤوسهم محفوظاتٌ كثيرة كأنّها مكتبات مقفلة!

كما يبغض المستبدُّ العلمَ ونتائجه؛ يبغضه أيضاً لذاته، لأن للعلم سلطاناً أقوىٰ من كلِّ سلطان، فلا بدَّ للمستبدِّ من أن يستحقر نفسه كلما وقعت عينه علىٰ من هو أرقىٰ منه علماً. ولذلك لا يحبُّ المستبدُّ أن يرىٰ وجه عالمٍ عاقل يفوق عليه فكراً، فإذا اضطر لمثل الطبيب والمهندس يختار الغبي المتصاغر المتملِّق. وعلىٰ هذه القاعدة بنىٰ ابن خلدون قوله: (**فاز المتملقون**)، وهذه طبيعة كلِّ المتكبرين، بل في غالب الناس، وعليها مبنىٰ ثنائهم علىٰ كلِّ من يكون مسكيناً خاملاً لا يُرجىٰ لخيرٍ ولا لشرٍّ.

وينتج مما تقدَّم أنَّ بين الاستبداد والعلم حرباً دائمةً وطراداً مستمراً: يسعىٰ العلماء في تنوير العقول، ويجتهد المستبدُّ في إطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام. ومن هم العوام؟ هم أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا، كما أنَّهم هم الذين متىٰ علموا قالوا، ومتىٰ قالوا فعلوا.

العوام هم قوة المستبدُّ وقُوْتُهُ. بهم عليهم يصول ويطول؛ يأسرهم فيتهللون لشوكته؛ ويغصب أموالهم فيحمدونه علىٰ إبقائه حياتهم؛ ويهينهم فيثنون علىٰ رفعته؛ ويغري بعضهم علىٰ بعض فيفتخرون بسياسته؛ وإذا أسرف في أموالهم يقولون كريماً؛ وإذا قتل منهم لم يمثِّل يعتبرونه رحيماً؛ ويسوقهم إلىٰ خطر الموت، فيطيعونه حذر التوبيخ؛ وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتلهم كأنهم بُغاة.

والحاصل أنَّ العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنوَّر العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعاً لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بدَّ للمستبدِّ من الاعتزال أو

الاعتدال. وكم أجبرت الأمم بترقّيها المستبدَّ اللئيم علىٰ الترقّي معها والانقلاب –رغم طبعه– إلىٰ وكيل أمين يهاب الحساب، ورئيسٍ عادل يخشىٰ الانتقام، وأبٍ حليمٍ يتلذذ بالتحابب. وحينئذٍ تنال الأمة حياةً رضيّة هنية، حياة رخاء ونماء، حياة عزّ وسعادة، ويكون حظّ الرئيس من ذلك رأس الحظوظ، بعد أن كان في دور الاستبداد أشقىٰ العباد؛ لأنه علىٰ الدوام ملحوظاً بالبغضاء، محاطاً بالأخطار، غير أمين علىٰ رياسته، بل وعلىٰ حياته طرفة عين؛ ولأنه لا يرىٰ قطّ أمامه من يسترشده فيما يجهل؛ لأنَّ الواقف بين يديه مهما كان عاقلاً متينـاً، لا بدَّ أن يهابه، فيضطرب باله، فيتشوش فكره، ويختلّ رأيه، فلا يهتدي علىٰ الصواب، وإن اهتدىٰ فلا يجسر علىٰ التصريح به قبل استطلاع رأي المستبدّ، فإن رآه متصلِّباً فيما يراه فلا يسعه إلا تأييده راشداً كان أو غيّاً، وكلُّ مستشار غيره يدَّعي أنَّه غير هيّاب فهو كذَّاب؛ والقول الحقُّ: إنَّ الصدق لا يدخل قصور الملوك؛ بناءً عليه؛ لا يستفيد المستبدُّ قطُّ من رأي غيره، بل يعيش في ضلال وترددٍ وعذابٍ وخوف، وكفىٰ بذلك انتقامـاً منه علىٰ استعباده النّاس وقد خلقهم ربهم أحراراً.

إنَّ خوف المستبدّ من نقمة رعيته أكثر من خوفهم من بأسه؛ لأنَّ خوفه ينشأ عن علمه بما يستحقُّه منهم، وخوفهم ناشئ عن جهل؛ وخوفه عن عجزٍ حقيقي فيه، وخوفهم عن توهّم التخاذل فقط؛ وخوفه علىٰ فقد حياته وسلطانه، وخوفهم علىٰ لقيمات من النّبات وعلىٰ وطنٍ يألفون غيره في أيام؛ وخوفه علىٰ كلِّ شيء تحت سماء ملكه، وخوفهم علىٰ حياةٍ تعيسة فقط.

كلما زاد المستبدُّ ظلمـاً واعتسافـاً زاد خوفه من رعيّته وحتّىٰ من حاشيته، وحتىٰ ومن هواجسه وخيالاته. وأكثر ما تُختم حياة المستبدِّ بالجنون التّام. قلت: **(التام)** لأنّ المستبدَّ لا يخلو من الحمق قطّ، لنفوره من البحث عن الحقائق، وإذا صادف وجود مستبدٍّ غير أحمق فيسارعه الموت قهراً إذا لم يسارعه الجنون أو العته؛ وقلتُ: إنه يخاف من حاشيته؛ لأنَّ أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم؛ لأنَّ هؤلاء أشقىٰ خلق الله حياةً، يرتكبون كلَّ جريمةٍ وفظيعة لحساب المستبدِّ الذي يجعلهم يمسون ويصبحون مخبولين مصروعين، يُجهدون الفكر في استطلاع ما يريد منهم فعله بدون أن يطلب أو يصرِّح. فكم ينقم عليهم ويهينهم لمجرَّد أنهم لا يعلمون الغيب، ومن ذا الذي يعلم الغيب، الأنبياء والأولياء؟ وما هؤلاء إلا أشقياء؛ أستغفرك اللهم! لا يعلم غيبك نبيٌّ ولا وليٌّ، ولا يدّعي ذلك إلاّ دجّال، ولا يظنُّ صدقه إلاّ مغفَّل، فإنَّك اللهم قلت وقولك الحقّ: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:26] وأفضل أنبيائك يقول: «**لو علمتُ الخير لاستكثرت منه**» (1).

---

(1) لم أجده .. ولكن في القرآن قوله تعالىٰ ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:188]

من قواعد المؤرِّخين المدققين: إنَّ أحدهم إذا أراد الموازنة بين مستبدَّين كنيرون وتيمور مثلاً، يكتفي أن يوازن درجة ما كانا عليه من التحذُّر والتحفُّظ. وإذا أراد المفاضلة بين عادلين كأنو شروان وعمر الفاروق، يوازن بين مرتبتي أمنهما في قوميهما.

لما كانت أكثر الديانات مؤسسة علىٰ مبدأي الخير والشر كالنور والظلام، والشمس وزحل، والعقل والشيطان، رأت بعض الأمم الغابرة أنَّ أضرَّ شيء علىٰ الإنسان هو الجهل، وأضرّ آثار الجهل هو الخوف، فعملت هيكلاً مخصصاً للخوف يُعبد اتقاءً لشرِّه.

قال أحد المحررين السياسيين: إني أرىٰ قصر المستبدِّ في كلِّ زمان هو هيكل الخوف عينه: فالملك الجبار هو المعبود، وأعوانه هم الكهنة، ومكتبته هي المذبح المقدَّس، والأقلام هي السكاكين، وعبارات التعظيم هي الصلوات، والناس هم الأسرىٰ الذين يُقدَّمون قرابين الخوف، وهو أهم النواميس الطبيعية في الإنسان، والإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه، وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأنّ المستبدَّ امرؤٌ عاجز مثلهم، زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم.

ويقول أهل النظر: إنَّ خير ما يستبدل به علىٰ درجة استبداد الحكومات؛ هو تغاليها في شنآن الملوك، وفخامة القصور، وعظمة الحفلات، ومراسيم التشريفات، وعلائم الأبَّهة، ونحو ذلك من التمويهات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضاً عن العقل والمفاداة، وهذه التمويهات يلجأ إليها المستبدُّ كما يلجأ قليل العزِّ للتكبُّر، وقليل العلم للتصوُّف، وقليل الصِّدق لليمين، وقليل المال لزينة اللباس.

ويقولون: إنَّه كذلك يُستدلُّ علىٰ عراقة الأمة في الاستعباد أو الحرية باستنطاق لغتها؛ هل هي قليلة ألفاظ التعظيم كالعربية مثلاً؟ أم هي غنية في عبارات الخضوع كالفارسية، وكتلك اللغة التي ليس فيها بين المتخاطبين أنا وأنت، بل سيدي وعبدكم؟!

والخلاصة أنَّ الاستبداد والعلم ضدان متغالبان؛ فكلُّ إدارة مستبدة تسعىٰ جهدها في إطفاء نور العلم، وحصر الرعية في حالك الجهل. والعلماء الحكماء الذين ينبتون أحياناً في مضايق صخور الاستبداد يسعون جهدهم في تنوير أفكار النّاس، والغالب أنَّ رجال الاستبداد يُطاردون رجال العلم وينكلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكّن من مهاجرة دياره، وهذا سبب أنَّ كلَّ الأنبياء العظام - عليهم الصلاة والسلام وأكثر العلماء الأعلام والأدباء والنبلاء- تقلَّبوا في البلاد وماتوا غرباء.

إنَّ الإسلامية أولَّ دين حضَّ علىٰ العلم، وكفىٰ شاهداً أنَّ أول كلمة أُنزلت من القرآن

هي الأمر بالقراءة أمراً مكرراً، وأوَّل مِنَّةٍ أجلَّها الله وامتنَّ بها علىٰ الإنسان هي أنَّه علَّمه بالقلم. علَّمه به ما لم يعلم. وقد فهم السَّلف الأول من مغزىٰ هذا الأمر وهذا الامتنان وجوب تعلُّم القراءة والكتابة علىٰ كلِّ مسلم، وبذلك عمَّت القراءة والكتابة في المسلمين أو كادت تعمُّ، وبذلك صار العلم في الأمة حراً مباحاً للكلِّ لا يختصُّ به رجال الدّين أو الأشراف كما كان في الأمم السابقة، وبذلك انتشر العلم في سائر الأمم أخذاً علىٰ المسلمين! ولكنْ؛ قاتل الله الاستبداد الذي استهان بالعلم حتىٰ جعله كالسلعة يُعطىٰ ويُمنح للأميين، ولا يجرؤ أحد علىٰ الاعتراض، أجل؛ قاتل الله الاستبداد الذي رجع بالأمة إلىٰ الأمية، فالتقىٰ آخرها بأولِّها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المدققون: إنَّ أخوف ما يخافه المستبدون الغربيون من العلم أن يعرف الناس حقيقة أنَّ الحرية أفضل من الحياة، وأن يعرفوا النفس وعزَّها، والشّرف وعظمته، والحقوق وكيف تُحفظ، والظلم وكيف يُرفع، والإنسانية وما هي وظائفها، والرّحمة وما هي لذّاتها.

أما المستبدون الشرقيون فأفئدتهم هواء ترتجف من صولة العلم، كأنّ العلم نار وأجسامهم من بارود. المستبدون يخافون من العلم حتىٰ من علم الناس معنىٰ كلمة **(لا إله إلا الله)**، ولماذا كانت أفضل الذكر، ولماذا بُني عليها الإسلام. بُني الإسلام، بل وكافة الأديان علىٰ **(لا إله إلا الله)**، ومعنىٰ ذلك أنّه لا يُعبد حقاً سوىٰ الصانع الأعظم، ومعنىٰ العبادة الخضوع ومنها لفظة العبد، فيكون معنىٰ لا إله إلا الله: «**لا يستحق الخضوع شيءٌ غير الله**». وما أفضل تكرار هذا المعنىٰ علىٰ الذاكرة آناء الليل وأطراف النهار تحذُّراً من الوقوع في ورطة شيء من الخضوع لغير الله وحده. فهل -والحالة هذه- يناسب غرض المستبدين أن يعلم عبيدهم أنْ لا سيادة ولا عبودية في الإسلام ولا ولاية فيه ولا خضوع، إنما المؤمنون بعضهم أولياء بعض؟ كلا؛ لا يلائم ذلك غرضهم، وربما عدّوا كلمة **(لا إله إلا الله)** شتماً لهم! ولهذا؛ كان المستبدون -ولا زالوا- من أنصار الشِّرك وأعداء العلم.

إنَّ العلم لا يناسب صغار المستبدين أيضاً كخَدَمَة الأديان المتكبِّرين وكالآباء الجُهَلاء، والأزواج الحمقىٰ، وكرؤساء كلِّ الجمعيات الضعيفة. والحاصل: أنَّه ما انتشر نور العلم في أمةٍ قطّ إلا وتكسَّرت فيها قيود الأسر، وساء مصير المستبدّين من رؤساء سياسة أو رؤساء دين.

* * * *

الاستبداد والمجد

من الحِكَم البالغة للمتأخرين قولهم: «**الاستبداد أصلٌ لكلِّ داء**»، ومبنىٰ ذلك أنَّ الباحث المدقق في أحوال البشر وطبائع الاجتماع كشف أنَّ للاستبداد أثراً سيئاً في كلِّ واد، وقد سبق أنَّ الاستبداد يضغط علىٰ العقل فيفسده، وإني الآن أبحث في أنَّه كيف يُغالب الاستبداد المجد فيفسده، ويقيم مقامه التمجُّد.

المجد: هو إحراز المرء مقام حبٍّ واحترام في القلوب، وهو مطلب طبيعي شريف لكلِّ إنسان، لا يترفَّع عنه نبيٌّ أو زاهد، ولا ينحطُّ عنه دنيٌّ أو خامل. للمجد لذَّةٌ روحية تقارب لذَّة العبادة عند الفانين في الله تعالىٰ، وتعادل لذَّة العلم عند الحكماء، وتربو علىٰ لذَّة امتلاك الأرض مع قمرها عند الأمراء، وتزيد علىٰ لذَّة مفاجأة الإثراء عند الفقراء. ولذا؛ يزاحم المجد في النفوس منزلة الحياة.

وقد أشكَلَ علىٰ بعض الباحثين أيّ الحرصين أقوىٰ؟ حرص الحياة أم حرص المجد؟ والحقيقة التي عوَّل عليها المتأخِّرون وميَّزوا بها تخليط ابن خلدون هي التفضيل؛ وذلك أنَّ المجد مفضَّل علىٰ الحياة عند الملوك والقُوَّاد وظيفةً، وعند النُّجباء والأحرار حميّةً، وحبُّ الحياة ممتاز علىٰ المجد عند الأُسراء والأذِّلاء طبيعةً، وعند الجبناء والنساء ضرورةً. وعلىٰ هذه القاعدة يكون أئمة آل البيت -عليهم السلام- معذورين في إلقاء أنفسهم في تلك المهالك؛ لأنَّهم لمّا كانوا نجباء أحراراً، فحميّتهم جعلتهم يفضِّلون الموت كراماً علىٰ حياة ذلٍّ مثل حياة ابن خلدون الذي خطّأ أمجاد البشر في إقدامهم علىٰ الخطر إذا هدَّد مجدهم، ذاهلاً علىٰ أنَّ بعض أنواع الحيوان، ومنها البلبل، وُجِدت فيها طبيعة اختيار الانتحار أحياناً تخلُّصاً من قيود الذِّلِّ، وأنَّ أكثر سباع الطير والوحوش إذا أُسِرَت كبيرة تأبىٰ الغذاء حتىٰ تموت، وأنَّ الحُرَّة تموت ولا تأكل بعِرضِها، والماجدة تموت ولا تأكل بثدييها!

المجد لا يُنال إلا بنوعٍ من البذل في سبيل الجماعة، وبتعبير الشرقيين في سبيل الله أو سبيل الدّين، وبتعبير الغربيين في سبيل المدنية أو سبيل الإنسانية. والمولىٰ تعالىٰ -المستحقُّ التّعظيم لذاته- ما طالب عبيده بتمجيده إلا وقرن الطلب بذكر نعمائه عليهم.

وهذا البذل إما بذل مال للنفع العام ويسمىٰ مجد الكرم؛ وهو أضعف المجد، أو بذل العلم النّافع المفيد للجماعة؛ ويسمّىٰ مجد الفضيلة، أو بذل النّفس بالتعرُّض للمشاقّ

والأخطار في سبيل نصرة الحقِّ وحفظ النِّظام؛ ويُسمىٰ مجد النّبالة، وهذا أعلىٰ المجد؛ وهو المراد عند الإطلاق، وهو المجد الذي تتوق إليه النفوس الكبيرة، وتحنُّ إليه أعناق النبلاء. وكم له من عشاق تلذُّ لهم في حبه المصاعب والمخاطرات، وأكثرهم يكون من مواليد بيوت نادرة حمتها الصُّدف من عيون الظالمين المذلّين، أو يكون من نجباء بيوت ما انقطعت فيها سلسلة المجاهدين وما انقطعت عجائزها عن بكائهم. ومن أمثلة المجد قولهم: خلق الله للمجد رجالاً يستعذبون الموت في سبيله، ولا سبيل إليه إلا بعظيم الهمّة والإقدام والثّبات، تلك الخصال الثّلاث التي بها تقدَّر قيم الرجال.

وهذا نيرون الظالم سأل أغربين الشاعر وهو تحت النَّطع: من أشقىٰ الناس؟ فأجابه معرِّضاً به: من إذا ذكر الناس الاستبداد كان مثالاً له في الخيال. وكان ترايان العادل إذا قلَّد سيفاً لقائد يقول له: «**هذا سيف الأمة أرجو أن لا أتعدّىٰ القانون فيكون له نصيبٌ في عنقي**». وخرج قيس من مجلس الوليد مغضباً يقول: «**أتريد أن تكون جباراً؟ والله؛ إنَّ نعال الصعاليك لأطول من سيفك!**». وقيل لأحد الأباة: «**ما فائدة سعيك غير جلب الشقاء علىٰ نفسك؟**». فقال: «**ما أحلىٰ الشقاء في سبيل تنغيص الظالمين!**». وقال آخر: «**عليَّ أن أفي بوظيفتي وما عليَّ ضمان القضاء**». وقيل لأحد النبلاء: «**لماذا لا تبني لك داراً؟**» فقال: «**ما أصنع فيها وأنا المقيم علىٰ ظهر الجواد أو في السجن أو في القبر**»، وهذه ذات النطاقين (**أسماء بنت أبي بكر** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وهي امرأة عجوز تودِّع ابنها بقولها: «**إن كنت علىٰ الحقّ فاذهب وقاتل الحجاج حتىٰ تموت**». وهذا مكماهون رئيس جمهورية فرنسا استبدَّ في أمر فدخل عليه صديقه غامبتا وهو يقول: الأمر للأمة لا إليك، فاعتدل، أو اعتزل، وإلا فأنت المخذول المهان الميت!!

والحاصل أنَّ المجد هو المجدُ محبَّبٌ للنفوس، لا تفتأ تسعىٰ وراءه وترقىٰ مراقيه، وهو ميسَّرٌ في عهد العدل لكلِّ إنسان علىٰ حسب استعداده وهمَّته، وينحصر تحصيله في زمن الاستبداد بمقاومة الظّلم علىٰ حسب الإمكان.

يقابل المجد، من حيث مبتناه، التمجُّد. وما هو التمجّد؟ وماذا يكون التمجّد؟ التمجُّد لفظٌ هائل المعنىٰ، ولهذا أراني أتعثَّر بالكلام وأتلعثم في الخطاب، ولا سيما من حيث أخشىٰ مساس إحساس بعض المطالعين. إن لم يكن من جهة أنفسهم فمن جهة أجدادهم الأولين، فأناشدهم الوجدان والحقّ المهان، أن يتجرَّدوا دقيقتين من النّفس وهواها، ثمَّ هم مثلي ومثل سائر الجانين علىٰ الإنسانية لا يعدمون تأويلاً. وإنني أعلِّل النّفس بقبولهم تهويني هذا، فأنطلق وأقول:

التمجّد خاص بالإدارات المستبدَّة، وهو القربىٰ من المستبدِّ بالفعل كالأعوان والعمال، أو بالقوة كالملقَّبين بنحو دوق وبارون، والمخاطبين بنحو ربِّ العزة وربّ الصولة، أو الموسومين بالنياشين، أو المطوَّقين بالحمائل، وبتعريفٍ آخر، التمجُّد هو أن ينال المرء جذوة نار من جهنم كبرياء المستبدِّ ليحرق بها شرف المساواة في الإنسانية.

وبوصفٍ أجلىٰ: هو أن يتقلّد الرّجل سيفاً من قِبَل الجبارين يبرهن به علىٰ أنَّه جلاد في دولة الاستبداد، أو يعلِّق علىٰ صدره وساماً مشعراً بما وراءه من الوجدان المستبيح للعدوان، أو يتزين بسيور مزركشة تنبئ بأنّه صار مخنَّثاً أقرب إلىٰ النساء منه إلىٰ الرجال، وبعبارة أوضح وأخصر، هو أن يصير الإنسان مستبداً صغيراً في كنف المستبدِّ الأعظم.

قلتُ: إنَّ التمجُّد خاصٌّ بالإدارات الاستبدادية، وذلك لأنَّ الحكومة الحرة التي تمثِّل عواطف الأمة تأبىٰ كلَّ الإباء إخلال التساوي بين الأفراد إلا لفضلٍ حقيقي، فلا ترفع قدر أحد منها إلا رفعاً صورياً أثناء قيامه في خدمتها؛ أي الخدمة العمومية، وذلك تشويقاً له علىٰ التفاني في الخدمة، كما أنَّها لا تميّز أحداً منها بوسام أو تشرِّفه بلقبٍ إلا ما كان علمياً أو ذكرىٰ لخدمة مهمة وفَّقه الله إليها. وبمثل هذا يرفع اللهُ الناس بعضهم فوق بعضٍ درجات في القلوب لا في الحقوق.

وهذا لقب اللوردية مثلاً عند الإنكليز هو من بقايا عهد الاستبداد، ومع ذلك لا يناله عندهم غالباً إلا من يخدم أمَّته خدمة عظيمة، ويكون من حيث أخلاقه وثروته أهلاً لأن يخدمها خدمات مهمة غيرها، ومن المقرر أن لا اعتبار للورد في نظر الأمة إلا إذا كان مؤسساً أو وارثاً، أو كانت الأمة تقرأ في جبهته سطراً محرراً بقلم الوطنية وبمداد الشهامة ممضيٍّ بدمه يقسم فيه بشرفه أنه ضمين بثروته وحياته ناموس الأمة؛ أي قانونها الأساسي، حفيظ علىٰ روحها؛ أي حريتها.

التمجُّد لا يكاد يوجد له أثر في الأمم القديمة إلا في دعوىٰ الألوهية وما معناها من نفع الناس بالأنفاس، أو في دعوىٰ النّجابة بالنسب التي يهول بها الأصلاء نسل الملوك والأمراء، وإنما نشأ التمجّد بالألقاب والشّارات في القرون الوسطىٰ، وراج سوقه في القرون الأخيرة، ثمَّ قامت فتاة الحرية تتغنّىٰ بالمساواة وتغسل أدرانه علىٰ حسب قوتها وطاقتها، ولم تبلغ غايتها إلىٰ الآن في غير أمريكا.

المتمجِّدون يريدون أن يخدعوا العامة، وما يخدعون غير نسائهم اللاتي يتفحفحن بين عجائز الحي بأنهم كبار العقول؛ كبار النفوس؛ أحرار في شؤونهم لا يُزاح لهم نقاب، ولا تُصفع منهم رقاب، فيحوجهم هذا المظهر الكاذب لتحمُّل الإساءات والإهانات التي تقع

عليهم من قِبَل المستبدّ، بل تحوجهم للحرص علىٰ كتمها، بل علىٰ إظهار عكسها، بل علىٰ مقاومة من يدّعي خلافها، بل علىٰ تغليط أفكار النّاس في حقِّ المستبدِّ وإبعادهم عن اعتقاد أنَّ من شأنه الظلم.

وهكذا يكون المتمجّدين أعداء للعدل أنصاراً للجور، لا دين ولا وجدان ولا شرف ولا رحمة، وهذا ما يقصده المستبدُّ من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكَّن بواسطتهم من أن يغرِّر الأمة علىٰ إضرار نفسها تحت اسم منفعتها، فيسوقها مثلاً لحرب اقتضاها محض التجبُّر والعدوان علىٰ الجيران، فيوهمها أنَّه يريد نصرة الدين، أو يُسرف بالملايين من أموال الأمة في ملذاته وتأييد استبداده باسم حفظ شرف الأمة وأبهة المملكة، أو يستخدم الأمة في التنكيل بأعداء ظلمه باسم أنهم أعداء لها، أو يتصرَّف في حقوق المملكة والأمة كما يشاؤه هواه باسم أنَّ ذلك من مقتضىٰ الحكمة والسياسة.

والخلاصة: أنَّ المستبد يتّخذ المتمجّدين سماسرة لتغرير الأمة باسم خدمة الدين، أو حبّ الوطن، أو توسيع المملكة، أو تحصيل منافع عامة، أو مسؤولية الدولة، أو الدفاع عن الاستقلال، والحقيقة أنَّ كلّ هذه الدواعي الفخيمة العنوان في الأسماع والأذهان ما هي إلا تخييل وإيهام يقصد بها رجال الحكومة تهييج الأمة وتضليلها، حتىٰ إنَّه لا يُستثنىٰ منها الدّفاع عن الاستقلال؛ لأنّه ما الفرق علىٰ أمةٍ مأسورة لزيد أن يأسرها عمرو؟ وما مثلها إلا الدّابة التي لا يرحمها راكب مطمئن، مالكاً كان أو غاصباً.

المستبدُّ لا يستغني عن أن يستمجد بعض أفراد من ضعاف القلوب الذين هم كبقر الجنة لا ينطحون ولا يرمحون، يتّخذهم كأنموذج البائع الغشاش، علىٰ أنّه لا يستعملهم في شيء من مهامه، فيكونون لديه كمصحف في خمّارة أو سبحة في يد زنديق، وربما لا يستخدم أحياناً بعضهم في بعض الشؤون تغليطاً لأذهان العامة في أنَّه لا يعتمد استخدام الأراذل والأسافل فقط، ولهذا يُقال: دولة الاستبداد دولة بُلهٍ وأوغاد.

المستبدُّ يجرِّب أحياناً في المناصب والمراتب بعض العقلاء الأذكياء أيضاً اغتراراً منه بأنّه يقوىٰ علىٰ تليين طينتهم وتشكيلهم بالشّكل الذي يريد، فيكونوا له أعواناً خبثاء ينفعونه بدهائهم، ثمَّ هو بعد التجربة إذا خاب ويئس من إفسادهم يتبادر إبعادهم أو ينكّل بهم. ولهذا لا يستقرّ عنه المستبدّ إلا الجاهل العاجز الذي يعبده من دون الله، أو الخبيث الخائن الذي يرضيه ويغضب الله.

وهنا أنبِّه فكر المطالعين إلىٰ أنَّ هذه الفئة من العقلاء الأمناء بالجملة، الذين يذوقون عسيلة مجد الحكومة وينشطون لخدمة ونيل مجد النّبالة، ثمَّ يضرب علىٰ يدهم لمجرَّد أنَّ بين

أضلعهم قبسة من الإيمان وفي أعينهم بارقة من الإنسانية، هي الفئة التي تتكهرب بعداوة الاستبداد وينادي أفرادها بالإصلاح. وهذا الانقلاب قد أعيا المستبدين؛ لأنهم لا يستغنون عن التجربة ولا يأمنون هذه المغبّة. ومن هنا نشأ اعتمادهم غالباً علىٰ العريقين في خدمة الاستبداد، الوارثين من آبائهم وأجدادهم الأخلاق المرضية للمستبدّين، ومن هنا ابتدأت في الأمم نغمة التمجّد بالأصالة والأنساب، والمستبدّون المحنّكون يطيلون أمد التجربة بالمناصب الصغيرة فيستعملون قاعدة الترقّي مع التراخي، ويسمّون ذلك برعاية قاعدة القدم، ثمّ يختمون التجريب بإعطاء المتمرّن خدمة يكون فيها رئيساً مطلقاً ولو في قرية، فإن أظهر مهارة في الاستبداد، وذلك ما يسمونه حكمة الحكومة فبها نعمت، وإلا قالوا عنه: هذا حيوان، يا ضيعة الأمل فيه.

إنَّ للأصالة مشاكلة قوية للمجد والتمجّد فلا بدَّ أن نبحث فيها قليلاً، ثمَّ نعود لموضوع المستبدّ وأعوانه المتمجّدين فأقول:

الأصالة صفة قد يكون لها بعض المزايا من حيث الأميال التي يرثها الأبناء من الآباء، ومن حيث التربية التي تكون مستحكمة في البيت ولو رياءً، ومن حيث إنَّ الأصالة تكون مقرونة غالباً بشيء من الثروة المعينة علىٰ مظاهر الشّهامة والرحمة، ومن حيث تقويتها العلاقة بالأمة والوطن خوف مذلّة الاغتراب، ومن حيث إنَّ أهلها يكونون منظورين دائماً فيتحاشون المعائب والنقائص بعض التحاشي.

وبيوت الأصالة تنقسم إلىٰ ثلاثة أنواع: بيوت علم وفضيلة، وبيوت مال وكرم، وبيوت ظلم وإمارة. وهذا الأخير هو القسم الأكثر عدداً والأهمّ موقعاً، وهم -كما سبقت الإشارة إليه- مطمح نظر المستبدّ في الاستعانة وموضع ثقته، وهم الجند الذي تجتمع تحت لوائه بسهولة، وربما يكفيه أنْ يضحك في وجههم ضحكة. فلننظر ما هو نصيب أهل هذا القسم من تلك المزايا الموروثة:

هل يرث الابن عن جده المؤسس لمجده أميالَه في العدالة ولم توجد؟ أم يدبُّ ويشبُّ علىٰ غير التّرف المصغِّر للعقول، المميت للهمم؟ أم يتربّىٰ علىٰ غير الوقار المضحك للباطل، السّائد فيما بين العائلة في بيتهم؟ أم يستخدم الثروة في غير الملاذ الجسمية الدنيئة البهيمية وتلك الأبّهة الطاووسية الباطلة؟ أم يتمثَّل بغير أقران السوء المتملقين المنافقين؟ أم لا يستحقر قومه لجهلهم قدر النُّطفة الملعونة التي خُلق منها جنابه؟ أم لا يبغض العلماء الذين لا يقدِّرونه قدره حسبما هو قائم في مخيلة خيلائه؟ أم يرىٰ لجنابه مقرّاً يليق به غير مقعد التحكُّم ومستراح التآمر؟ أم يستحي من النّاس؟ ومن هم النّاس؟ وما النّاس عند حضرته غير أشباح عندها أرواح خُلقت لخدمته!

وهذه حالة الأكثرين من الأصلاء، علىٰ أننا لا نبخس حقَّ من نال منهم حظـاً من العلـم وأوتي الحكمة وأراد الله به خيراً فأصابه بنصيب من القهر انخفض به شاموخ أنفه، فإنَّ هؤلاء – وقليل ما هم- ينجبون نجابة عظيمة، فيصدق عليهم أنَّهم قد ورثوه قوّة القلب يستعملونها في الخير لا في الشّر، واستفادوا من أنفة الكبرياء كالجسارة علىٰ العظماء، وهكذا تتحول فيهم ميزة الشرِّ علىٰ فائض خير وحَسَبٍ شامخ من نحو الحنين إلىٰ الوطن وأهله، والأنين لمصابه، والإقدام علىٰ العظائم في سبيل القوم، وأمثال هؤلاء النوابغ النُجَباء إذا كثروا في أمة يوشك أن يترقّىٰ منهم آحاد إلىٰ درجة الخوارق فيقودوا أممهم إلىٰ درجة النجاح والفلاح، ولا غرو فإنَّ اجتماع نفوذ النسب وقوة الحسب يفعلان ولا عجب شَبَهَ فعل المستبدِّ العادل الذي ينشده الشرقيون، وخصوصاً المسلمون؛ وإن كان العقل لا يجوز أن يتَّصف بالاستبداد مع العدل غير الله وحده، ألا قاتل الله الهمّة السّاقطة التي قد تتسفّل بالإنسان إلىٰ عدم إتعاب الفكر فيما يطلب هل هو ممكن أم هو محال؟!

الأصلاء، باعتبار أكثريتهم، هم جرثومة البلاء في كلِّ قبيلة ومن كلِّ قبيل. لأنَّ بني آدم داموا إخواناً متساوين إلىٰ أنْ ميَّزت الصُّدفة بعض أفرادهم بكثرة النّسل، فنشأت منها القوات العصبية، ونشأ من تنازعها تميُّز أفراد علىٰ أفراد، وحِفْظُ هذه الميزة أوجد الأصلاء. فالأصلاء في عشيرة أو أمة إذا كانوا متقاربي القوات استبدوا علىٰ باقي الناس وأسسوا حكومة أشراف، ومتىٰ وُجد بيت من الأصلاء يتميز كثيراً في القوة علىٰ باقي البيوت يستبدُّ وحده ويؤسس الحكومة الفردية المقيدة إذا لباقي البيوت بقية بأس، أو المطلقة إذا لم يبقَ أمامه من يتَّقيه.

بناءً عليه، إذا لم يوجد في أمّة أصلاء بالكلية، أو وجد، ولكن؛ كان لسواد الناس صوتٌ غالب، أقامت تلك لنفسها حكومة انتخابية لا وراثة فيها ابتداءً؛ ولكن، لا يتوالىٰ بعض متولين إلا ويصير أنسالهم أصلاء يتناظرون، كلُّ فريق منهم يسعىٰ لاجتذاب طرف من الأمة استعداداً للمغالبة وإعادة التاريخ الأول.

ومن أكبر مضارّ الأصلاء أنهم ينهمكون أثناء المغالبة علىٰ إظهار الأبَّهة والعظمة، يسترهبون أعين الناس ويسحرون عقولهم ويتكبّرون عليهم. ثمَّ إذا غلب غالبهم واستبدَّ بالأمر لا يتركها الباقون لألفتهم لذتها ولمضاهاة المستبدِّ في نظر الناس. والمستبدُّ نفسه لا يحملهم علىٰ تركها، بل يدرُّ عليهم المال ويعينهم عليها، ويعطيهم الألقاب والرُّتب وشيئاً من النّفوذ والتسلُّط علىٰ الناس ليتلهّوا بذلك عن مقاومة استبداده، ولأجل أن يألفوها مديداً، فتفسد أخلاقهم، فينفر منهم الناس، ولا يبقىٰ لهم ملجأ غير بابه، فيصيرون أعواناً له بعد أن كانوا أضداداً.

ويستعمل المستبدُّ أيضـاً مع الأصلاء سياسة الشدّ والرّخاء، والمنع والإعطاء، والالتفات والإغضاء كي لا يبطروا، وسياسة إلقاء الفساد وإثارة الشحناء فيما بينهم كي لا يتفقوا عليه، وتارة يعاقب عقاباً شديداً باسم العدالة إرضاءً للعوام، وأخرىٰ يقرنهم بأفراد كانوا يقبِّلون أذيالهم استكباراً فيجعلهم سادة عليهم يفركون آذانهم استحقاراً، يقصد بذلك كسر شوكتهم أمام إمام الناس وعصر أنوفهم أمام عظمتهم. والحاصل أنَّ المستبدّ يذلل الأصلاء بكلِّ وسيلة حتىٰ يجعلهم مترامين بين رجليه كي يتَّخذهم لجاماً لتذليل الرعية، ويستعمل عين هذه السياسة مع العلماء ورؤساء الأديان الذين متىٰ شمَّ من أحدهم رائحة الغرور بعقله أو علمه ينكل به أو يستبدله بالأحمق الجاهل إيقاظاً له ولأمثاله من كلِّ ظانٍّ من أن إدارة الظلم محتاجة إلىٰ شيء من العقل أو الاقتدار فوق مشيئة المستبدِّ. وبهذه السياسة ونحوها يخلو الجوّ فيعصف وينسف ويتصرَّف في الرعية كريشٍ يقلبه الصرصر في جوٍّ محرق.

المستبدُّ في لحظة جلوسه علىٰ عرشه ووضع تاجه الموروث علىٰ رأسه يرىٰ نفسه كان إنساناً فصار إلهاً. ثم يُرجع النظر فيرىٰ نفسه في نفس الأمر أعجز من كلِّ عاجز وأنَّه ما نال ما نال إلا بواسطة من حوله من الأعوان، فيرفع نظره إليهم فيسمع لسان حالهم يقول له: ما العرش؟ وما التاج؟ وما الصولجان؟ ما هذه إلا أوهام في أوهام. هل يجعلك هذا الريش في رأسك طاووساً وأنت غراب؟ أم تظن الأحجار البراقة في تاجك نجوماً ورأسك سماء؟ أم تتوهم أنَّ زينة صدرك ومنكبيك أخرجتك عن كونك قطعة طينٍ من هذه الأرض؟ والله ما مكَّنك في هذا المقام وسلَّطك علىٰ رقاب الأنام إلا شعوذتنا وسحرنا وامتهاننا لديننا ووجداننا وخيانتنا لوطننا وإخواننا، فانظر أيها الصغير المكبَّر الحقير الموقّر كيف تعيش معنا!

ثمَّ يلتفت إلىٰ جماهير الرّعية المتفرجين، منهم الطائشين المهللين المسبِّحين بحمده، ومنهم المسحورين المبهوتين كأنهم أموات من حين، ولكن؛ يتجلّىٰ في فكره أنَّ خلال الساكتين بعض أفراد عقلاء أمجاد يخاطبونه بالعيون؛ بأنَّ لنا معاشر الأمَّة شؤوناً عمومية وكَّلناك في قضائها علىٰ ما نريد ونبغي، لا علىٰ ما تريد فتبغي. فإنْ وفَّيت حقَّ الوكالة حُقَّ لك الاحترام، وإن مرت مكَرْنا وحاقت بك العاقبة، ألا إنَّ مكر الله عظيم.

وعندئذٍ يرجع المستبدُّ إلىٰ نفسه قائلاً: الأعوان الأعوان، الحَمَلَة السَّدنة أسلمهم القياد وأردفهم بجيشٍ من الأوغاد أحارب بهم هؤلاء العبيد العقلاء، وبغير هذا الحزم لا يدوم لي مُلْكٌ كيفما أكون، بل أبقىٰ أسيراً للعدل معرَّضاً للمناقشة منغَّصاً في نعيم الملك، ومن العار أن يرضىٰ بذلك من يمكنه أن يكون سلطاناً جباراً متفرِّداً قهّاراً.

الحكومة المستبدّة تكون طبعاً مستبدّة في كل فروعها من المستبدّ الأعظم إلىٰ الشرطي،

إلىٰ الفرّاش، إلىٰ كنائس الشوارع، ولا يكون كلُّ صنفٍ إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقـًا، لأن الأسافل لا يهمهم طبعـًا الكرامة وحسن السمعة، إنما غاية مسعاهم أن يبرهنوا مخدومهم بأنهم علىٰ شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أيٍّ كان ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبدُّ ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه. وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقلُّ حسب شدة الاستبداد وخفّته، فكلما كان المستبدُّ حريصـًا علىٰ العسف احتاج إلىٰ زيادة جيش المتمجّدين العاملين له المحافظين عليه، واحتاج إلىٰ مزيد الدقّة في اتِّخاذهم من أسفل المجرمين الذين لا أثر عندهم لدينٍ أو ذمّة، واحتاج لحفظ النسبة بينهم في المراتب بالطريقة المعكوسة؛ وهي أن يكون أسفلهم طباعـًا وخصالاً أعلاهم وظيفةً وقربـًا، ولهذا، لا بدَّ أن يكون الوزير الأعظم للمستبدّ هو اللئيم الأعظم في الأمة، ثم من دونه لؤمـًا، وهكذا تكون مراتب الوزراء والأعوان في لؤمهم حسب مراتبهم في التشريفات والقربىٰ منه. وربما يغترُّ المطالع كما اغترَّ كثير من المؤرِّخين البسطاء بأن بعض وزراء المستبدّ يتأوهون من المستبدّ ويتشكّون من أعماله ويجهرون بملامه، ويظهرون لو أنّه ساعدهم الإمكان لعملوا وفعلوا وافتدوا الأمة بأموالهم، بل وحياتهم، فكيف – والحالة هذه- يكون هؤلاء لؤماء؟ بل كيف ذلك وقد وُجِد منهم الذين خاطروا بأنفسهم والذين أقدموا فعلاً علىٰ مقاومة الاستبداد فنالوا المراد أو بعضه أو هلكوا دونه؟

فجواب ذلك أنّ المستبدَّ لا يخرج قطّ عن أنّه خائنٌ خائفٌ محتاجٌ لعصابة تعينه وتحميه، فهو ووزراؤه كزمرة لصوص: رئيس وأعوان. فهل يجوِّز العقل أن يُنتخب رفاق من غير أهل الوفاق، وهو هو الذي لا يستوزر إلا بعد تجربة واختبار عمراً طويلاً؟!

هل يمكن أن يكون الوزير متخلِّقـًا بالخير حقيقة، وبالشَّرِّ ظاهراً فيخدع المستبدّ بأعماله، ولا يخاف من أنَّه كما نصبه وأعزَّه بكلمة يعزله ويذلّه؟!

بناءً عليه، فالمستبدّ وهو من لا يجهل أنَّ الناس أعداؤه لظلمه، لا يأمن علىٰ بابه إلا من يثق به أنَّه أظلم منه للناس، وأبعد منه علىٰ أعدائه، وأما تلوُّم بعض الوزراء علىٰ لوم المستبدّ فهو إن لم يكن خداعـًا للأمة فهو حنقٌ علىٰ المستبدّ؛ لأنه بخس ذلك المتلوّم حقه، فقدَّم عليه من هو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه. وكذلك لا يكون الوزير أمينـًا من صولة المستبدّ في صحبته ما لم يسبق بينهما وفاق واتِّفاق علىٰ خيرة الشيطان؛ لأن الوزير محسودٌ بالطبع، يتوقّع له المزاحمون كلَّ شرّ، ويبغضه الناس ولو تبعـًا لظالمهم، وهو هدفٌ في كلِّ ساعةٍ للشكايات والوشايات. كيف يكون عند الوزير شيءٌ من التقّوىٰ أو الحياء أو العدل أو الحكمة أو المروءة أو الشّفقة علىٰ الأمة، وهو العالم بأنَّ الأمة تبغضه وتمقته وتتوقّع له

كلَّ سوء، وتشمت بمصائبه، فلا ترضىٰ عنه ما لم يتّفق معها علىٰ المستبدّ، وما هو بفاعل ذلك أبداً إلا إذا يئس من إقباله عنده، وإن يئس وفعل فلا يقصد نفع الأمة قطّ، إنما يريد فتحَ بابٍ لمستجدٍّ جديد عساه يستوزره فيؤازره علىٰ وزره.

والنتيجة أنَّ وزير المستبدّ هو وزير المستبدّ، لا وزير الأمّة كما في الحكومات الدستورية. كذلك القائد يحمل سيف المستبدّ ليغمده في الرقاب بأمر المستبدّ لا بأمر الأمة، بل هو يستعيذ أن تكون الأمة صاحبة أمر، لما يعلم من نفسه أنَّ الأمّة لا تقلِّد القيادة لمثله.

بناءً عليه؛ لا يغترُّ العقلاء بما يتشدَّق به الوزراء والقوّاد من الإنكار علىٰ الاستبداد والتفلسف بالإصلاح وإن تلهَّفوا وإن تأففوا، ولا ينخدعون لمظاهر غيرتهم وإن ناحوا وإن بكوا، ولا يثقون بهم ولا بوجدانهم مهما صلّوا وسبّحوا، لأنَّ ذلك كلّه ينافي سيرهم وسيرتهم، ولا دليل علىٰ أنّهم أصبحوا يخالفون ما شبّوا وشابوا عليه، هم أقرب أن لا يقصدوا بتلك المظاهر غير إقلاق المستبدِّ وتهديد سلطته ليشاركهم في استدرار دماء الرّعية؛ أي أموالها. نعم، كيف يجوز تصديق الوزير والعامل الكبير الذي قد ألف عمراً كبيراً لذّة البذخ وعزّة الجبروت في أنَّه يرضىٰ بالدخول تحت حكم الأمّة، ويخاطر بعرض سيفه عليها فتحلّه أو تكسره تحت أرجلها. أليس هو عضواً ظاهر الفساد في جسم تلك الأمة التي قتل الاستبداد فيها كلَّ الأميال الشريفة العالية فأبعدها عن الأنس والإنسانية، حتّىٰ صار الفلاح التعيس منها يؤخذ للجندية وهو يبكي، فلا يكاد يلبس كمَّ السترة العسكرية إلا ويتلبَّس بشرِّ الأخلاق، فيتنمّر علىٰ أمه وأبيه، ويتمرّد علىٰ أهل قريته وذويه، ويكظُّ أسنانه عطشاً للدماء لا يميزّ بين أخ وعدو؟! إنَّ أكابر رجال عهد الاستبداد لا أخلاق لهم ولا ذمّة، فكلُّ ما يتظاهرون به أحياناً من التذمّر والتألّم يقصدون به غشَّ الأمة المسكينة التي يطمعهم في انخداعها وانقيادها لهم علمهم بأنَّ الاستبداد القائم بهم والمستعمر بهمَّتهم قد أعمىٰ أبصارها وبصائرها، وخدَّر أعصابها، فجعلها كالمصاب ببحران العمىٰ، فهي لا ترىٰ غير هول وظلام وشدة وآلام، فتئنُّ من البلاء ولا تدري ما هو تداويه، ولا من أين جاءها لتصدَّه، فتواسيها فئة من أولئك المتعاظمين باسم الدين يقولون: يا بؤساء؛ هذا قضاءٌ من السماء لا مردَّ له، فالواجب تلقّيه بالصبر والرضاء والالتجاء إلىٰ الدعاء، فاربطوا ألسنتكم عن اللغو والفضول، واربطوا قلوبكم بأهل السكينة والخمول، وإياكم والتدبير فإن الله غيور، وليكن وِرْدُكم: اللهم انصر سلطاننا، وآمنّا في أوطاننا، واكشف عنا البلاء، أنت حسبنا ونعم الوكيل. ويغرر الأمة آخرون من المتكبرين بأنهم الأطباء الرحماء المهتمون بمداواة المرض، إنَّما هم يترقَّبون سنوح الفرص، وكلا الفريقين –والله– إما أدنياء جبناء،

أو هم خائنون مخادعون، يريدون التثبيط والتلبيد والامتنان علىٰ الظالمين.

من دلائل أن أولئك الأكابر مغرِّرون مخادعون يظهرون ما لا يُبطنون، أنَّهم لا يستصنعون إلا الأسافل الأراذل من الناس، ولا يميلون لغير المتملقين المنافقين من أهل الدين، كما هو شأن صاحبهم المستبدّ الأكبر، ومنها أنَّه قد يوجد فيهم من لا يتنزَّل لقليل الرشوة أو السرقة، ولكنْ؛ ليس فيهم العفيف عن الكثير، وكفىٰ بما يتمتعون من الثروات الطائلة التي لا منبت لها غير المستبيح الفاخر بمشاركة المستبدَّ في امتصاصه دم الأمة، وذلك بأخذهم العطايا الكبيرة، والرواتب الباهظة، التي تعادل أضعاف ما تسمح به الإدارة العادلة لأمثالهم؛ لأنها إدارة راشدة لا تدفع أجوراً زائدة. ومنها أنهم لا يصرفون شيئاً ولو سراً من هذا السحت الكثير في سبيل مقاومة الاستبداد الذي يزعمون أنهم أعداؤه، إنما يصرف بعضهم منه شيئاً في الصدقات الطفيفة وبناء المعابد سمعةً ورياءً، وكأنهم يريدون أن يسرقوا أيضاً قلوب الناس بعد سلب أموالهم أو أنهم يرشون الله، ألا ساء ما يتوهمون. ومنها أنَّ أكثرهم مسرفون مبذِّرون، فلا تكفي أحدهم الرواتب المعتدلة التي يمكن أن ينالها أجرة خدمة لا ثمن ذمة. ومنها أنه قد يكون أحدهم شحيحاً مقتِّراً في نفقاته؛ بحيث يخلُّ في شرف مقامه، فلا يصرف نصف أو ربع راتبه مع أنَّه يقبضه زائداً علىٰ أجر مثله لأجل حفظ شرف المقام، العائد لشرف الأمة، وبهذا الشُّحّ يكون خائناً ومهيناً. والحاصل أنَّ الأكابر حريصون علىٰ أن يبقىٰ الاستبداد مطلقاً لتبقىٰ أيديهم مطلقة في الأموال.

هذا ولا ينكر التاريخ أن الزمان أوجد نادراً بعض وزراء وازروا الاستبداد عمراً طويلاً، ثمَّ ندموا علىٰ ما فرَّطوا فتابوا وأنابوا، ورجعوا نصف الأمة واستعدوا بأموالهم وأنفسهم لإنقاذها من داء الاستبداد. ولهذا؛ لا يجوز اليأس من وجود بعض أفراد من الوزراء والقواد عريقين في الشهامة، فيظهر فيهم سرّ الوراثة ولو بعد بطون أو بعد الأربعين وربما السبعين من أعمارهم ظهوراً بيّناً تلألأ في محيا صاحبه ثريا صدق النجابة. ولا ينبغي لأمةٍ أن تتكل علىٰ أن يظهر فيها أمثال هؤلاء، لأنَّ وجودهم من الصُّدف التي لا تُبنىٰ عليها آمال ولا أحلام.

والنتيجة أنَّ المستبد فردٌ عاجز لا حول له ولا وقوة إلا بالمتمجدين، والأمة؛ أي أمة كانت، ليس لها من يحكُّ جلدها غير ظفرها، ولا يقودها إلا العقلاء بالتنوير والإهداء والثبات، حتىٰ إذا ما اكفهرَّت سماء عقول بينها قيَّض الله لها من جمعهم الكبير أفراداً كبار النفوس قادة أبرار يشترون لها السعادة بشقائهم والحياة بموتهم؛ حيث يكون الله جعل في ذلك لذتهم، ولمثل تلك الشهادة الشريفة خلقهم، كما خلق رجال عهد الاستبداد فسّاقاً فُجّاراً مهالكهم الشهوات والمثالب. فسبحان الذي يختار من يشاء لما يشاء، وهو الخلاّق العظيم.

الاستبداد والمال

الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: «**أنا الشرُّ، وأبي الظلم، وأمّي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسْكَنة، وعمي الضُّرّ، وخالي الذُّلّ، وابني الفقر، وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال**».

المال يصحُّ في وصفه أن يُقال: القوة مال، والوقت مال، والعقل مال، والعلم مال، والدِّين مال، والثّبات مال، والجاه مال، والجمال مال، والترتيب مال، والاقتصاد مال، والشُّهرة مال، والحاصل كلُّ ما يُنتَفَع به في الحياة هو مال.

وكلُّ ذلك يُباع ويُشترىٰ؛ أي يستبدل بعضه ببعض، وموازين المعادلة هي: الحاجة والعزّة والوقت والتعب، ومحافظة اليد والفضة والذهب والذمة، وسوقه المجتمعات، وشيخ السوق السلطان... فانظر في سوق يتحكّم فيه مستبدٌّ؛ يأمر زيداً بالبيع، وينهىٰ عمرواً عن الشراء، ويغصب بكراً ماله، ويحابي خالداً من مال الناس.

المال تعتوره الأحكام، فمنه الحلال ومنه الحرام وهما بيِّنان، ولَنِعْمَ الحاكم فيها الوجدان، فالحلال الطيب ما كان عوض أعيان، أو أجرة أعمال، أو بدل وقت، أو مقابل ضمان. والمال الخبيث الحرام هو ثمن الشّرف، ثمَّ المغصوب، ثمَّ المسروق، ثمَّ المأخوذ إلجاءً ثمَّ المحتال فيه.

إنَّ النظام الطبيعي في كلِّ الحيوانات حتىٰ في السّمك والهوام، إلا أنثىٰ العنكبوت، إنَّ النوع الواحد منها لا يأكل بعضه بعضاً، والإنسان يأكل الإنسان. ومن غريزة سائر الحيوان أن يلتمس الرّزق من الله؛ أي من مورده الطبيعي، وهذا الإنسان الظّالم نفسه حريصٌ علىٰ اختطافه من يد أخيه، بل من فيه، بل كم أكل الإنسان الإنسان!

* * * *

الاستبداد والإنسان

عاش الإنسان دهراً طويلاً يتلذذ بلحم الإنسان ويتلمَّظ بدمائه، إلىٰ أن تمكَّن الحكماء في الصّين، ثمَّ الهند من إبطال أكل اللحم كليّـاً، سدَّاً للباب، كما هو دأبهم إلىٰ الآن. ثمَّ جاءت الشرائع الدينية الأولىٰ في غربي آسيا بتخصيص ما يؤكل من الإنسان بأسير الحرب، ثمَّ بالقربان يُنذَر للمعبود، ويُذبَح علىٰ يد الكهان. ثمَّ أُبطِل أكلُ لحم القربان، وجُعِل طعمة للنيران، وهكذا تدرَّج الإنسان إلىٰ نسيان لذَّة لحم إخوانه، وما كان لينسىٰ عبادة إهراق الدِّماء لولا إبراهيم شيخ الأنبياء استبدل قربان البشر بالحيوان، واتَّبعه موسىٰ عليهما السلام، وبه جاء الإسلام. وهكذا بطل هذا العدوان بهذا الشكل إلا في أواسط أفريقيا عند **(النامنام)**.

الاستبداد المشؤوم لم يرضَ أن يقتل الإنسان الإنسان ذبحـًا ليأكل لحمه أكلاً كما كان يفعل الهمج الأولون، بل تفنَّن في الظلم، فالمستبدّون يأسرون جماعتهم، ويذبحونهم فصداً بمبضع الظلم، ويمتصون دماء حياتهم بغصب أموالهم، ويقصرون أعمارهم باستخدامهم سخرة في أعمالهم، أو بغصب ثمرات أتعابهم. وهكذا لا فرق بين الأولين والآخرين في نهب الأعمار وإزهاق الأرواح إلا في الشكل.

إنَّ بحث الاستبداد والمال بحثٌ قويُّ العلاقة بالظُّلم القائم في فطرة الإنسان، ولهذا؛ رأيت أن لا بأس في الاستطراد لمقدِّمات تتعلَّق نتائجها بالاستبداد السياسي، فمن ذلك:

إنَّ البشر المقدَّر مجموعهم بألف وخمسمائة مليون نصفهم كَلٌّ علىٰ النّصف الآخر، ويشكِّل أكثرية هذا النصف الكَلّ نساء المدن. ومن النّساء؟ النّساء هنَّ النّوع الذي عرف مقامه في الطبيعة بأنَّه هو الحافظ لبقاء الجنس، وأنَّه يكفي للألف منه ملقح واحد، وإنَّ باقي الذكور حظهم أن يُساقوا للمخاطر والمشاقّ، أو هم يستحقّون ما يستحقُّه ذكر النحل، وبهذا النظر اقتسمت النساء مع الذكور أعمال الحياة قسمةً ضيزىٰ، وتحكَّمْن بسنٍّ قانونٍ عام؛ به جعلن نصيبهنَّ هيِّن الأشغال بدعوىٰ الضّعف، وجعلن نوعهنَّ مطلوبـاً عزيزاً بإيهام العفّة، وجعلن الشجاعة والكرم سيئتين فيهنَّ محمدتين في الرجال، وجعلن نوعهنَّ يُهين ولا يُهان، ويظلم أو يُظلَم فيُعان؛ وعلىٰ هذا القانون يربِّين البنات والبنين، ويتلاعبن بعقول الرِّجال كما يشأن حتىٰ أنهن جعلن الذكور يتوهمون أنَّهن أجمل منهم صورةً. والحاصل أنَّه قد أصاب من سمَّاهنَّ بالنصف المضرِّ! ومن المشاهد أنَّ ضرر النساء بالرجال يترقّىٰ مع

الحضارة والمدنية علىٰ نسبة التَّرقي المضاعف. فالبدوية تشارك الرجل مناصفةً في الأعمال والثمرات، فتعيش كما يعيش، والحضرية تسلب الرّجل لأجل معيشتها وزينتها اثنين من ثلاث. وتُعينه في أعمال البيت. والمدنية تسلب ثلاثة من أربعة، وتودُّ أن لا تخرج من الفراش، وهكذا تترقَّىٰ بنات العواصم في أسر الرِّجال. وما أصدق بالمدنية الحاضرة في أوروبا؛ أن تسمّىٰ المدنية النسائية، لأنَّ الرِّجال فيها صاروا أنعامـًا للنِّساء.

ثمَّ إنَّ الرِّجال تقاسموا مشاقَّ الحياة قسمةً ظالمةً أيضـًا، فإنَّ أهل السياسة والأديان ومن يلتحق بهم – وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة – يتمتعون بنصف ما يتجمَّد في دم البشر أو زيادة، يُنفقون ذلك في الرَّفه والإسراف، مثال ذلك: أنَّهم يزيِّنون الشوارع بملايين من المصابيح لمرورهم فيها أحيانـًا متراوحين بين الملاهي والمواخير ولا يفكِّرون في ملايين من الفقراء يعيشون في بيوتهم في ظلام.

ثمَّ أهل الصنائع النفيسة والكمالية، والتجار الشَّرهون المحتكرون وأمثال هذه الطبقة – ويقدَّرون كذلك بخمسة في المائة– يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصُّنّاع والزُّرّاع. وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظّالمة هي الاستبداد لا غيره. وهناك أصناف من النّاس لا يعملون إلا قليلاً، إنما يعيشون بالحيلة كالسماسرة والمشعوذين باسم الأدب أو الدين، وهؤلاء يُقدَّرون بخمسة عشر في المائة، أو يزيدون علىٰ أولئك.

نعم؛ لا يقتضي أن يتساوىٰ العالم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذاك الجاهل النائم في ظلِّ الحائط، ولا ذاك التاجر المجتهد المخاطر بالكسول الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الإنسانية أن يأخذ الراقي بيد السّافل، فيقرِّبه من منزلته، ويقاربه من منزلته، ويُقاربه في معيشته، ويعينه علىٰ الاستقلال في حياته.

لا! لا! لا يطلب الفقير معاونة الغني، إنما يرجوه أن لا يظلمه، ولا يلتمس منه الرّحمة، إنما يلتمس العدالة، لا يؤمِّل منه الإنصاف، إنما يسأله أن لا يُميته في ميدان مزاحمة الحياة.

بَسَطَ المولىٰ –جلّت حكمته– سلطان الإنسان علىٰ الأكوان، فطغىٰ، وبغىٰ، ونسي ربَّه وعبد المال والجمال، وجعلهما منيته ومبتغاه، كأنَّه خُلق خادمـًا لبطنه وعضوه فقط، لا شأن له غير الغذاء والتّحاك. وبالنظر إلىٰ أنَّ المال هو الوسيلة الموصلة للجمال كاد ينحصر أكبر همٍّ للإنسان في جمع المال، ولهذا يُكنَّىٰ عنه بمعبود الأمم وبسرِّ الوجود، وروىٰ كريسكوا المؤرِّخ الروسي: إنَّ كاترينا شكت كسل رعيّتها، فأرشدها شيطانُها إلىٰ

حمل النِّساء علىٰ الخلاعة، ففعلت وأحدثت كسوة المراقص، فهبَّ الشبّان للعمل وكسب المال لصرفه علىٰ ربّات الجمال، وفي ظرف خمس سنين؛ تضاعف دخل خزينتها، فاتَّسع لها مجال الإسراف. وهكذا المستبدّون لا تهمهم الأخلاق، إنَّما يهمهم المال.

المال عند الاقتصاديين: ما ينتفع به الإنسان، وعند الحقوقيين: ما يجري فيه المنع والبذل؛ وعند السياسيين: ما تُستعاض به القوة؛ وعند الأخلاقيين: ما تُحفظ به الحياة الشريفة. المال يستمدُّ من الفيض الذي أودعه الله تعالىٰ في الطبيعة ونواميسها، ولا يملك؛ أي لا يتخصص بإنسان، إلا بعمل فيه أو في مقابله.

والمقصود من المال هو أحد اثنين لا ثالث لهما وهما: تحصيل لذّة أو دفع ألم، وفيهما تنحصر كلُّ مقاصد الإنسان، وعليهما مبنىٰ أحكام الشرائع كلها، والحاكم المعتدل في طيّب المال وخبيثه؛ هو الوجدان الذي خلقه الله صبغةً للنّفس، وعبَّر عنه القرآن بإلهامها فجورها وتقواها، فالوجدان خيَّر بين المال الحلال والمال الحرام.

ثمَّ إنَّ أعمال البشر في تحصيل المال ترجع إلى ثلاثة أصول:

1- استحضاره المواد الأصلية.

2- تهيئته المواد للانتفاع.

3- توزيعها علىٰ الناس. وهي الأصول التي تسمّىٰ بالزراعة والصناعة والتجارة، وكلُّ وسيلة خارجة عن هذه الأصول وفروعها الأولية، فهي وسائل ظالمة لا خير فيها.

التموُّل؛ أي ادِّخار المال، طبيعة في بعض أنواع الحشرات كالنمل والنحل، ولا أثر له في الحيوانات المرتقية غير الإنسان. الإنسان تطبَّع علىٰ التموُّل لدواعي الحاجة المحقَّقة أو الموهومة، ولا تحقُّق للحاجة إلا عند سكان الأراضي الضيّقة الثمرات علىٰ أهلها، أو الأراضي المعرَّضة للقحط في بعض السنين، ويلتحق بالحاجة المحقَّقة حاجة العاجزين جسماً عن الارتزاق في البلاد المبتلاة بجور الطبيعة أو جور الاستبداد، وربما يلتحق بها أيضاً الصرف علىٰ المضطرين وعلىٰ المصارف العمومية في البلاد التي ينقصها الانتظام العام.

والمراد بالانتظام العام، معيشة الاشتراك العمومي التي أسسها الإنجيل بتخصيصه عشر الأموال للمساكين، ولكن؛ لم يكد يخرج ذلك من القوة إلىٰ الفعل، ثمَّ أحدث الإسلام سُنَّة الاشتراك علىٰ أتمِّ نظام، ولكن؛ لم تدم أيضاً أكثر من قرنٍ واحد كان فيه المسلمون لا يجدون من يدفعون لهم الصدقات والكفّارات، وذلك أنَّ الشريعة الإسلامية -كما سبق بيانه- أسست حكومة أرستقراطية المبنىٰ، ديمقراطية الإدارة، فوضعت للبشر قانوناً مؤسساً علىٰ قاعدة: إنَّ

المال هو قيمة الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغَلَبة والخداع.

فالعدالة المطلقة تقتضي أن يؤخذ قسمٌ من مال ويُردّ على الفقراء؛ بحيث يحصل التعديل ولا يموت النشاط للعمل. وهذه القاعدة يتمنّى ما هو من نوعها أغلب العالم المتمدن الإفرنجي، وتسعى وراءها الآن جمعيات منهم منتظمة مكوَّنة من ملايين كثيرة. وهذه الجمعيات تقصد حصول التساوي أو التقارب في الحقوق المعاشية بين البشر، وتسعى ضدَّ الاستبداد المالي، فتطلب أنْ تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلات المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة، وأنَّ الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجوهٍ متقاربة بين الجميع، وأنَّ الحكومة تضع قوانين لكافة الشؤون حتى الجزئيات، وتقوم بتنفيذها.

وهذه الأصول مع بعض التعديل قررتها الشريعة الإسلامية ديناً، وذلك أنها قررت:

أولاً- أنواع العشور والزكاة وتقسيمها على أنواع المصارف العامة وأنواع المحتاجين حتى المدينين. ولا يخفى على المدققين أنَّ جزءاً من أربعين من رؤوس الأموال يقارب نصف الأرباح المعتدلة باعتبار أنها خمسة بالمائة سنويـًا، وبهذا النظر يكون الأغنياء مضاربين للجماعة مناصفةً. وهكذا يلحق فقراء الأمة بأغنيائها، ويمنع تراكم الثروات المفرطة المولِّدة للاستبداد، والمضرَّة بأخلاق الأفراد.

ثانياً- قررت أحكامٌ محكمة تمنع محذور التواكل في الارتزاق، وتُلزِم كلَّ فرد من الأمة متى اشتدَّ ساعده، أو ملك قوت يومه، أو النِّصّاب على الأكثر؛ أن يسعى لرزقه بنفسه، أو يموت الفرد جوعـًا؛ إذا لم تكن حكومته مستبدّة تضرب على يده وسعيه ونشاطه بمدافع استبدادها، وقد قيل: يبدأ الانقياد للعمل عند نهاية الخوف من الحكومة ونهاية الاتِّكال على الغير.

ثالثاً- قررت الشريعة الإسلامية ترك الأراضي الزراعية ملكـًا لعامة الأمة، يستنبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها بأنفسهم فقط، وليس عليهم غير العشر أو الخراج الذي لا يجوز أن يتجاوز الخمس لبيت المال.

رابعاً- جاءت الشريعة الإسلامية بقواعد شرعية كليّة تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة، كما تطلبه أغلب جمعيات الاشتراكيين. على أنَّ هذا النظام الذي جاء به الإسلام، صعب الإجراء جداً، لأنَّه منوط بسيطرة الكلّ ورضاء النفوس، ولأنَّ القانون الكثير الفروع يتعذَّر حفظه بسيطـًا، ويكون معرَّضـًا للتأويل حسب الأغراض، وللاختلاف في تطبيقه حسب الأهواء، كما

وقع فعلاً في المسلمين، فلم يمكنهم إجراء شريعتهم ببساطة وأمان إلا عهداً قليلاً، ثمَّ تشعَّبت معهم الأمور بطبيعة اتِّساع الملك واختلاف طبائع الأمم، وفَقَدَ الرجال الذين يمكنهم أن يسوقوا مئات ملايين من أجناس الناس: الأبيض والأصفر، والحضري والبدوي، بعصا واحدة قرونًا عديدة.

ولا غَرْوَ إذا كانت المعيشة الاشتراكية من أبدع ما يتصوَّره العقل، ولكن؛ مع الأسف لم يبلغ البشر بعد الترقّي ما يكفي لتوسيعهم نظام التعاون والتضامن في المعيشة العائلية إلىٰ إدارة الأمم الكبيرة. وكم جرَّبت الأمم ذلك فلم تنجح فيها إلا الأمم الصغيرة مدة قليلة. والسبب كما تقدَّم هو مجرّد صعوبة التحليل والتركيب بين الصوالح والمصالح الكثيرة المختلفة. والمتأمِّل في عدم انتظام حالة العائلات الكبيرة، يقنع حالاً بأنَّ التكافل والتضامن غير ميسورين في الأمم الكبيرة؛ ولهذا يكون خير حلٍّ مقدور للمسألة الاجتماعية **هو ما يأتي:**

1 – يكون الإنسان حرّاً مستقلاًّ في شؤونه، كأنه خُلِق وحده.

2 – تكون العائلة مستقلة، كأنها أمة وحدها.

3 – تكون القرية أو المدينة مستقلة كأنها قارّة واحدة لا علاقة لها بغيرها.

4 – تكون القبائل في الشعب أو الأقاليم في المملكة كأنها أفلاك؛ كلٌّ منها مستقلٌّ في ذاته، لا يربطها بمركز نظامها الاجتماعي؛ وهو الجنس أو الدين أو الملك غير محض التجاذب المانع من الوقوع في نظام آخر لا يلائم طبائع حياتها.

ثمَّ إنَّ التموُّل لأجل الحاجات السالفة الذِّكر وبقدرها فقط محمودة بثلاثة شروط، **وإلاّ كان التموّل من أقبح الخصال:**

الشرط الأول: أن يكون المال بوجه مشروع حلال؛ أي بإحرازه من بذل الطبيعة، أو بالمعاوضة، أي في مقابل عمل، أو في مقابل ضمان علىٰ ما تقوم بتفصيله الشرائع المدنية.

والشرط الثاني: أن لا يكون في التموّل تضييق علىٰ حاجيات الغير كاحتكار الضروريات، أو مزاحمة الصنّاع والعمال الضعفاء، أو التغلُّب علىٰ المباحات؛ مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها ممرحـًا لكافة مخلوقاته، وهي أمهم ترضعهم لبن جهازاتها، وتغذّيهم بثمراتها، وتأويهم في حضن أجزائها، فجاء المستبدّون الظالمون الأولون ووضعوا أصولاً لحمايتها من أبنائها وحالوا بينهما. فهذه إيرلندة –مثلاً– قد حماها ألف مستبدّ مالي من الإنكليز، ليتمتعوا بثلثي أو ثلاثة أرباع ثمرات أتعاب عشرة ملايين من البشر الذين خُلِقوا من تربة إيرلندة. وهذه مصر وغيرها تقرب من ذلك حالاً وستفوقها مالاً، وكم من البشر في أوربا المتمدنة، وخصوصـًا في لندرة وباريس، لا يجد أحدهم أرضـًا ينام عليها متمدداً، بل

ينامون في الطبقة السفلىٰ من البيوت؛ حيث لا ينام البقر، وهم قاعدون صفوفاً يعتمدون بصدورهم علىٰ حبالٍ من مسد منصوبة أفقية يتلوون عليها يمنةً ويسرة.

وحكومة الصين المختلّة النظام في نظر المتمدنين، لا تجيز قوانينها أن يمتلك الشّخص الواحد أكثر من مقدار معين من الأرض لا يتجاوز العشرين كيلومتراً مربعاً؛ أي نحو خمسة أفدن مصرية أو ثلاثة عشر دونماً عثمانياً. وروسيا المستبدّة القاسية في عُرف أكثر الأوربيين وضعت –أخيراً– لولايتها البولونية الغربية قانوناً أشبه بقانون الصين، وزادت عليه أنهَّا منعت سماع دعوىٰ دينٍ مسجلٍ علىٰ فلاح، ولا تأذن لفلاح أن يستدين أكثر من نحو خمسمائة فرنك. وحكومات الشّرق إذا لم تستدرك الأمر فتضع قانوناً من قبيل قانون روسيا، تصبح الأراضي الزراعية بعد خمسين عاماً أو قرن علىٰ الأكثر كإيرلندة الإنكليزية المسكينة، التي وجدت لها في مدىٰ ثلاثة قرون شخصاً واحداً حاول أن يرحمها فلم يُفلح؛ وأعني به غلادستون، علىٰ أنَّ الشرق ربما لا يجد في ثلاثين قرناً من يلتمس له الرَّحمة.

والشرط الثالث لجواز التموّل، هو: ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير، لأن إفراط الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة في الإنسان، وهذا معنىٰ الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق:6،7] ، والشرائع السماوية كلُّها، وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حرَّمت الربا؛ صيانةً لأخلاق المرابين من الفساد، لأنَّ الربا: هو كسب بدون مقابل مادي؛ ففيه معنىٰ الغصب، وبدون عمل؛ لأنَّ المرابي يكسب وهو نائم؛ ففيه الأُلفة علىٰ البطالة، ومن دون تعرُّض لخسائر طبيعية كالتجارة والزراعة والأملاك؛ ففيه النماء المطلق المؤدي لانحصار الثروات. ومن القواعد الاقتصادية المتَّفق عليها أنْ ليس من كسب لا عار ولا احتكار فيه أربح من الربا مهما كان معتدلاً، وأنَّ بالربا تربو الثروات فيختلُّ التساوي أو التقارب بين النّاس.

وقد نظر الماليّون وبعض الاقتصاديين من أنصار الاستبداد في أمر الرِّبا، فقالوا: إنَّ المعتدل منه نافع، بل لا بدَّ منه. أولاً: لأجل قيام المعاملات الكبيرة، وثانياً: لأجل أنَّ النقود الموجودة لا تكفي للتداول، فكيف إذا أمسك المكتنزون قسماً منها أيضاً؟! وثالثاً: لأجل أنَّ كثيرين من المتمولين لا يعرفون طرائق الاسترباح أو لا يقدرون عليها، كما أنَّ كثيراً من العارفين بها لا يجدون رؤوس أموال ولا شركاء عنان. فهذا النظر صحيح من وجه إنماء ثروات بعض الأفراد. أما السياسيون الاشتراكيو المبادئ والأخلاقيون، فينظرون إلىٰ أنَّ ضرر الثروات الأفرادية في جمهور الأمم أكبر من نفعها. لأنها تمكِّن الاستبداد الداخلي، فتجعل الناس صنفين: عبيداً وأسياداً، وتقوّي الاستبداد الخارجي، فتسهِّل للأمم التي تغنىٰ

بغناء أفرادها التعدّي علىٰ حرية استقلال الأمم الضعيفة. وهذه مقاصد فاسدة في نظر الحكمة والعدالة؛ ولذلك يقتضي تحريم الرِّبا تحريماً مغلَّظاً.

حِرْص التموُّل، وهو الطمع القبيح، يخفُّ كثيراً عند أهالي الحكومات العادلة المنتظمة ما لم يكن فساد الأخلاق منغلباً علىٰ الأهالي، كأكثر الأمم المتمدِّنة في عهدنا؛ لأنَّ فساد الأخلاق يزيد في الميل إلىٰ التموُّل في نسبة الحاجة الإسرافية، ولكنَّ تحصيل الثروة الطائلة في عهد الحكومة العادلة عسيرٌ جداً، وقد لا يتأتىٰ إلا من طريق المراباة مع الأمم المنحطّة، أو التجارة الكبيرة التي فيها نوع احتكار، أو الاستعمار في البلاد البعيدة مع المخاطرات، علىٰ أنَّ هذه الصعوبة تكون مقرونة بلذّة عظيمة من نوع لذّة من يأكل ما طبخ، أو يسكن ما بنىٰ.

وحِرْص التموّل القبيح يشتدُّ في رؤوس الناس في عهد الحكومات المستبدِّة؛ حيث يسهل فيها تحصيل الثروة بالسرقة من بيت المال، وبالتعدّي علىٰ الحقوق العامة، وبغصب ما في أيدي الضعفاء، ورأس مال ذلك هو أنْ يترك الإنسان الدِّين والوجدان والحياء جانباً وينحطَّ في أخلاقه إلىٰ ملائمة المستبدّ الأعظم، أو أحد أعوانه وعماله، ويكفيه وسيلةً أن يتّصل بباب أحدهم ويتقرَّب من أعتابه، ويظهر له أنَّه في الأخلاق من أمثاله وعلىٰ شاكلته، ويبرهن له ذلك بأشياء من التملُّق وشهادة الزور، وخدمة الشهوات، والتجسس، والدلالة علىٰ السّلب ونحو ذلك. ثمَّ قد يطلع هذا المنتسب علىٰ بعض الخفايا والأسرار التي يخاف رجال الاستبداد من ظهورها خوفاً حقيقياً أو وهمياً، فيكسب المنتسب رسوخ القدم ويصير هو باباً لغيره، وهكذا يحصل علىٰ الثروة الطائلة إذا ساعدته الظروف علىٰ الثّبات طويلاً. وهذا أعظم أبواب الثروة في الشرق والغرب، ويليه الاتِّجار بالدّين، ثمَّ الملاهي، ثمَّ الربا الفاحش، وهي بئس المكاسب وبئس ما تؤثِّر في إفساد أخلاق الأمم.

وقد ذكر المدققون أنَّ ثروة بعض الأفراد في الحكومات العادلة أضرّ كثيراً منها في الحكومات المستبدَّة؛ لأنَّ الأغنياء في الأولىٰ يصرفون قوّتهم المالية في إفساد أخلاق الناس وإخلال المساواة وإيجاد الاستبداد، أمّا الأغنياء في الحكومات المستبدّة فيصرفون ثروتهم في الأبَّهة والتعاظم إرهاباً للناس، وتعويضاً للسّفالة المنصبّة عليهم بالتغالي الباطل، ويسرفون الأموال في الفسق والفجور.

بناءً عليه؛ ثروة هؤلاء يتعجّلها الزوال؛ حيث يغصبها الأقوىٰ منهم من الأضعف، وقد يسلبها المستبدُّ الأعظم في لحظةٍ وبكلمة. وتزول أيضاً – والحمد لله– قبل أن يتعلّم أصحابها أو ورثتهم كيف تُحفظ الثروات، وكيف تنمو، وكيف يستعبدون بها الناس استعباداً أصولياً مستحكماً، كما هو الحال في أوربا المتمدنة المهدَّدة بشروط الفوضويين بسبب

اليأس من مقاومة الاستبداد المالي فيها.

ومن طبائع الاستبداد أنَّه لا يظهر فيه أثرُ فقر الأمة ظهوراً بياناً إلا فجأةً قُرَيب قضاء الاستبداد نحبه. وأسباب ذلك أنَّ الناس يقتصدون في النسل، وتكثر وفياتهم، ويكثر تغرّبهم، ويبيعون أملاكهم من الأجانب، فتتقلّص الثروة، وتكثر النقود بين الأيدي. وبئست من ثروة ونقود تشبه نشوة المذبوح.

ولنرجع إلىٰ بحث طبيعة الاستبداد في مطلق المال فأقول: إنَّ الاستبداد يجعل المال في أيدي الناس عرضةً لسلب المستبدّ وأعوانه وعمّاله غصباً، أو بحجةٍ باطلة، وعرضةً أيضاً لسلب المعتدين من اللصوص والمحتالين الراتعين في ظلِّ أمان الإدارة الاستبدادية. وحيث المال لا يُحصَل إلا بالمشقّة، فلا تختار النفوس الإقدام علىٰ المتاعب مع عدم المنِّ علىٰ الانتفاع بالثمرة.

حِفْظُ المال في عهد الإدارة المستبدّة أصعب من كسبه؛ لأنَّ ظهور أثره علىٰ صاحبه مجلبة لأنواع البلاء عليه، ولذلك يُضطر الناس زمن الاستبداد لإخفاء نعمة الله والتّظاهر بالفقر والفاقة، ولهذا ورد في أمثال الأُسراء أنَّ حفظ درهم من الذهب يحتاج إلىٰ قنطار من العقل، وأنَّ العاقل من يخفي ذهبه وذهابه ومذهبه، وأنَّ أسعد الناس الصعلوك الذي لا يعرف الحكّام ولا يعرفونه.

ومن طبائع الاستبداد، أنَّ الأغنياء أعداؤه فكراً وأوتاده عملاً، فهم ربائط المستبدِّ، يذلُّهم فيئنّون، ويستدرّهم فيحنّون، ولهذا يرسخ الذلُّ في الأمم التي يكثر أغنياؤها. أما الفقراء فيخافهم المستبدُّ خوف النعجة من الذئاب، ويتحبب إليهم ببعض الأعمال التي ظاهرها الرأفة، يقصد بذلك أن يغصب أيضاً قلوبهم التي لا يملكون غيرها. والفقراء كذلك يخافونه خوف دناءةٍ ونذالة، خوف البغاث من العقاب، فهم لا يجسرون علىٰ الافتكار فضلاً عن الإنكار، كأنهم يتوهّمون أنَّ داخل رؤوسهم جواسيس عليهم. وقد يبلغ فساد الأخلاق في الفقراء أن يسرّهم فعلاً رضاء المستبدِّ عنهم بأيِّ وجهٍ كان رضاؤه.

وقد خالف الأخلاقيون المتأخِّرون أسلافهم في قولهم، ليس الفقراء بعيب، فقالوا: الفقر أبو المعائب؛ لأنه مفتقرٌ للغير، والغناء استغناءٌ عن النّاس، ثمَّ قالوا: الفقر يذهب بعزّة النفس، ويفضي إلىٰ خلع الحياء، وقالوا: إنَّ لحسن اللباس والأمتعة والتنعّم في المعيشة تأثيراً مهماً علىٰ نفوس البشر، خلافاً لمن يقول: ليس المرء بطيلسانه، وحديث (**اخشوشنوا، فإن النعم لا تدوم**) (1) هو لأنّه يحمل علىٰ التعوّد جسماً علىٰ المشاقّ في

(1) هذا الحديث لايصح مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف وغيره ومداره علىٰ عبدالله بن سعيد بن=

الحروب والأسفار وعند الحاجة. فقالوا: إنَّ رغد العيش ونعيمه لمن أعظم الحاجات، به تعلو الهمم، ولأجله تُقتَحم العظائم.

يُقال في مدح المال: إنَّ ما يحلُّ المشكلات الزمان والمال. القوة كانت للعصبية، ثمَّ صارت للعلم، ثمَّ صارت للمال. العلم والمال يُطيلان عمر الإنسان؛ حيث يجعلان شيخوخته كشبابه. لا يُصان الشّرف إلا بالدمّ، ولا يتأتىٰ العزُّ إلا بالمال. وقد مضىٰ مجد الرجال وجاء مجد المال. وورد في الأثر: إنَّ اليد العليا خيرٌ من اليد السفلىٰ. وأنَّ الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر. ولم يكن قديماً أهمية للثروة العمومية، أما الآن وقد صارت المحاربات محض مغالبة وعلم ومال، فأصبح للثروة العمومية أهمية عظمىٰ لأجل حفظ الاستقلال، علىٰ أنَّ الأمم المأسورة لا نصيب لها من الثروة العمومية، بل منزلتها في المجتمع الإنساني كأنعام تتناقلها الأيدي، ولا تعارض هذه القاعدة ثروة اليهود؛ لأنها ثروة غير مزاحمين عليها، لأنها فيما يقوله أعداؤه فيها: ثروة رأسمالها الناموس، ومصرفها الملاهي والمقامرة والربا والغشّ والمضاربات، ولا يخلو هذا القول من التحامل عليهم حسداً ممن يقدمون إقدامهم ولا ينالون منالهم.

هذا وللمال الكثير آفات علىٰ الحياة الشريفة ترتعد منها فرائص أهل الفضيلة والكمال، الذين يفضلون الكفاف من الرِّزق مع حفظ الحرية والشرف علىٰ امتلاك دواعي الترف والسّرف، وينظرون إلىٰ المال الزائد عن الحاجة الكمالية أنّه بلاء في بلاء في بلاء؛ أي أنّه بلاءٌ من حيث الافتكار بإنمائه، وأما المكتفي فيعيش مطمئناً مستريحاً أميناً بعض الأمن علىٰ دينه وشرفه وأخلاقه.

قرر الأخلاقيون أنَّ الإنسان لا يكون حراً تماماً ما لم تكن له صنعة مستقلٌّ فيها؛ أي غير مرؤوس لأحد، لأن حريته الشخصية تكون تابعة لارتباطه بالرؤساء. وعليه تكون أقبح الوظائف هي وظائف الحكومة. وقالوا: إنَّ للصنعة تأثيراً في الأخلاق والأميال، وهي من أصدق ما يُستَدلُّ به علىٰ أحوال الأفراد والأقوام. فالموظفون في الحكومة مثلاً يفقدون الشفقة والعواطف العالية تبعاً لصنعتهم التي من مقتضاها عدم الشعور بتبعة أعمالهم، وقال الحكماء: إنَّ العاجز يجمع المال بالتقتير، والكريم يجمعه بالكسب، وقالوا: إنَّ أقل

= أبي سعيد المقبري وهو ضعيف .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج: 5 ص: 136 عن أبي حدرد قال قال رسول الله ﷺ أنتضلوا واخشوشنوا وامشوا حفاة رواه الطبراني في الكبير والأوسط إلا انه قال تمعددوا بدل أنتضلوا وفيه عبد الله بن سعيد ابن أبي سعيد المقبري وهو ضعيف .

كسب يرضىٰ به العاقل ما يكفي معاشه باقتصاد، وقالوا: خير المال ما يكفي صاحبه ذلّ القلة وطغيان الكثرة. وهذا معنىٰ الحديث (**فاز المخففون**) [1] وحديث (**اسألوا الله الكفاف من الرزق**) [2]. ويُقال: الغنىٰ غنىٰ القلب، والغني من قلَّت حاجته، والغني من استغنىٰ عن الناس. وقال بعض الحكماء: كلُّ إنسانٍ فقير بالطبع ينقصه مثل ما يملك، فمن يملك عشرة يرىٰ نفسه محتاجـًا لعشرة أخرىٰ، ومن يملك ألفـًا يرىٰ نفسه محتاجـًا لألفٍ أخرىٰ. وهذا معنىٰ الحديث: (**لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب أحبَّ أن يكون له واديان**) [3] .

ولا يقصد الأخلاقيون من التزهيد في المال التثبيط عن كسبه، إنما يقصدون أن لا يتجاوز كسبه بالطرائق الطبيعية الشريفة. أما السياسيون فلا يهمهم إلا أن تستغني الرعية بأي وسيلة كانت، والغربيون منهم يُعينون الأمة علىٰ الكسب ليشاركوها، والشرقيون لا يفتكرون في غير سلب الموجود، وهذه من جملة الفروق بين الاستبدادين الغربي والشرقي، التي منها أنَّ الاستبداد الغربي يكون أحكم وأرسخ وأشدّ وطأةً، ولكنْ؛ مع اللّين، والشرقي يكون مقلقلاً سريع الزوال، ولكنّه يكون مزعجـًا. ومنها أنَّ الاستبداد الغربي إذا زال تبدّل بحكومة عادلة تُقيم ما ساعدت الظروف أن تقيم، أما الشرقي فيزول ويخلفه استبداد شرٌّ منه؛ لأنَّ من دأب الشرقيين أن لا يفتكروا في مستقبل قريب، كأنَّ أكبر همهم منصرف إلىٰ ما بعد الموت فقط، أو أنهم مبتلون بقصر النظر.

وخلاصة القول: إنَّ الاستبداد داءٌ أشدُّ وطأةً من الوباء، أكثر هولاً من الحريق، أعظم تخريبـًا من السّيل، أذلُّ للنفوس من السؤال. داءٌ إذا نزل بقوم سمعت أرواحهم هاتف السماء ينادي القضاء القضاء، والأرض تناجي ربّها بكشف البلاء. الاستبداد عهدٌ؛ أشقىٰ الناس فيه العقلاء والأغنياء، وأسعدهم بمحياه الجهلاء والفقراء، بل أسعدهم أولئك الذين يتعجّلون الموت فيحسدهم الأحياء.

* * * *

(1) حديث صحيح كما قال الألبانىٰ ولفظه «**أفضل الصدقة ماكان عن ظهر غنىٰ واليد العليا خير من اليد السفلىٰ وابدأ بمن تعول**» أنظر حديث رقم 1115 فىٰ صحيح الجامع .

(2) وجدته بلفظ قريب هو (**خير الرزق الكفاف**) تحقيق الألباني : (حسن) انظر حديث رقم: 3275 في صحيح الجامع.

(3) تحقيق الألباني : (صحيح) انظر حديث رقم: 5288 في صحيح الجامع .

الاستبداد والأخلاق

الاستبداد يتصرَّف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة، فيُضعفها، أو يُفسدها، أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَم مولاه؛ لأنه لم يملكها حقّ الملك ليحمده عليها حقّ الحمد، ويجعله حاقداً علىٰ قومه؛ لأنهم عونٌ لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حبّ وطنه؛ لأنَّه غير آمن علىٰ الاستقرار فيه، ويودُّ لو انتقل منه، وضعيف الحبِّ لعائلته؛ لأنه يعلم منهم أنَّهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يُضطرّون لإضرار صديقهم، بل وقتله وهم باكون. أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئًا ليحرص علىٰ حفظه؛ لأنَّه لا يملك مالاً غير معرَّض للسّلب ولا شرفًا غير معرَّض للإهانة. ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلة ليتبعها ويشقىٰ كما يشقىٰ العاقل في سبيلها.

وهذه الحال تجعل الأسير لا يذوق في الكون لذةً نعيم، غير بعض الملذّات البهيمية. بناءً عليه؛ يكون شديد الحرص علىٰ حياته الحيوانية وإنْ كانت تعيسة، وكيف لا يحرص عليها وهو لا يعرف غيرها؟! أين هو من الحياة الأدبية؟! أين هو من الحياة الاجتماعية؟! أمَّا الأحرار فتكون منزلة حياتهم الحيوانية عندهم بعد مراتب عديدة، ولا يعرف ذلك إلا من كان منهم، أو كشف عن بصيرته.

ومثال الأسراء في حرصهم علىٰ حياتهم الشيوخ، فإنَّهم عندما تمسي حياتهم كلُّها أسقامًا وآلامًا ويقربون من أبواب القبور، يحرصون علىٰ حياتهم أكثر من الشباب في مقتبل العمر، في مقتبل الملاذ، في مقتبل الآمال.

الاستبداد يسلب الرّاحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول، ويختلُّ الشعور علىٰ درجات متفاوتة في الناس. والعوام الذين هم قليلو المادة في الأصل قد يصل مرضهم العقلي إلىٰ درجة قريبة من عدم التمييز بين الخير والشر، في كلِّ ما ليس من ضروريات حياتهم الحيوانية. ويصل تسفُّل إدراكهم إلىٰ أنَّ مجرّد آثار الأبَّهة والعظمة التي يرونها علىٰ المستبدّ وأعوانه تبهر أبصارهم، ومجرّد سماع ألفاظ التفخيم في وصفه وحكايات قوته وصولته يزيغ أفكارهم، فيرون ويفكرون أنَّ الدواء في الداء، فينصاعون بين يدي الاستبداد انصياع الغنم بين أيدي الذئاب؛ حيث هي تجري علىٰ قدميها جاهدةً إلىٰ مقرِّ حتفها.

ولهذا كان الاستبداد يستولي علىٰ تلك العقول الضعيفة فضلاً عن الأجسام فيفسدها

كما يريد، ويتغلّب علىٰ تلك الأذهان الضئيلة، فيشوش فيها الحقائق، بل البديهيات كما يهوىٰ، فيكون مَثَلُهم في انقيادهم الأعمىٰ للاستبداد ومقاومتهم للرشد والإرشاد، مثل تلك الهوام التي تترامىٰ علىٰ النار، وكم هي تغالب من يريد حجزها علىٰ الهلاك. ولا غرابة في تأثير ضعف الأجسام علىٰ الضعف في العقول، فإنَّ في المرضىٰ وخفّة عقولهم، وذوي العاهات ونقص إدراكهم، شاهداً بيّناً كافياً يُقاس عليه نقص عقول الأُسراء البؤساء بالنسبة إلىٰ الأحرار السعداء، كما يظهر الحال أيضاً بأقلّ فرق بين الفئتين، من الفرق البيّن في قوة الأجسام وغزارة الدّم واستحكام الصحة وجمال الهيئات.

ربما يستريب المطالع اللبيب الذي لم يُتعب فكره في درس طبيعة الاستبداد، من أنَّ الاستبداد المشؤوم كيف يقوم علىٰ قلب الحقائق، مع أنَّه إذا دقّق النظر يتجلىٰ له أنَّ الاستبداد يقلب الحقائق في الأذهان. يرىٰ أنَّه كم مكّن بعض القياصرة والملوك الأولين من التلاعب بالأديان تأييداً لاستبدادهم فاتَّبعهم الناس. ويرىٰ أنَّ الناس وضعوا الحكومات لأجل خدمتهم، والاستبداد قلب الموضوع، فجعل الرعية خادمة للرعاة، فقبلوا وقنعوا. ويرىٰ أنَّ الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أنَّ طالب الحقِّ فاجرٌ، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلِّم مفسد، والنّبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين. وقد اتَّبع الناس الاستبداد في تسميته النصح فضولاً، والغيرة عداوة، والشّهامة عتوّاً، والحمية حماقة، والرحمة مرضاً، كما جاروه علىٰ اعتبار أنَّ النِّفاق سياسة، والتحيُّل كياسة، والدناءة لطف، والنذالة دماثة.

ولا غرابة في تحكُّم الاستبداد علىٰ الحقائق في أفكار البسطاء، إنما الغريب إغفاله كثيراً من العقلاء، ومنهم جمهور المؤرِّخين الذين يُسمّون الفاتحين الغالبين بالرِّجال العظام، وينظرون إليهم نظر الإجلال والاحترام لمجرّد أنَّهم كانوا أكثر في قتل الإنسان، وأسرفوا في تخريب العمران. ومن هذا القبيل في الغرابة إعلاء المؤرِّخين قدر من جاروا المستبدين، وحازوا القبول والوجاهة عند الظالمين. وكذلك افتخار الأخلاق بأسلافهم المجرمين الذين كانوا من هؤلاء الأعوان الأشرار.

وقد يظنُّ بعض الناس أنَّ للاستبداد حسناتٍ مفقودة في الإدارة الحرّة، فيقولون مثلاً: الاستبداد يليّن الطباع ويلطِّفها، والحقُّ أنَّ ذلك يحصل فيه عن فقد الشهامة لا عن فقد الشراسة. ويقولون: الاستبداد يُعلِّم الصغير الجاهل حسن الطاعة والانقياد للكبير الخبر، والحقُّ أنَّ هذا فيه عن خوف وجبانة لا عن اختيارٍ وإذعان. ويقولون: هو يربّي النفوس علىٰ الاعتدال والوقوف عند الحدود، والحقُّ أنْ ليس هناك غير انكماشٍ وتقهقر. ويقولون:

الاستبداد يقلل الفسق والفجور، والحقُّ أنَّه عن فقر وعجر، لا عن عفّةٍ أو دين. ويقولون: هو يقلل التعديات والجرائم، والحقُّ أنَّه يمنع ظهورها ويخفيها، فيقلُّ تعديدها لا عدادها.

الأخلاق أثمار بذرها الوراثة، وتربتها التربية، وسُقياها العلم، والقائمون عليها هم رجال الحكومة، بناءً عليه؛ تفعل السياسة في أخلاق البشر ما تفعله العناية في إنماء الشجر.

نعم: الأقوام كالآجام، إن تُركت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقُم أكثرها، وتغلَّب قويّها علىٰ ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحِّشة. وإن صادفت بستانياً يهمه بقاؤها وزهوها فدبّرها حسبما تطلبه طباعها، قويت وأينعت وحسُنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بُليت ببستانيٍّ جدير بأن يسمّىٰ حطّاباً لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخرّبها، وهذا مثل الحكومة المستبدّة. ومتىٰ كان الحطّاب غريباً لم يُخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنّما همّه الحصول علىٰ الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطّامة وهناك البوار. فبناءً علىٰ هذا المثال، يكون فِعلُ الاستبداد في أخلاق الأمم فِعل ذلك الحطّاب الذي لا يُرجىٰ منه غير الإفساد.

لا تكون الأخلاق أخلاقاً ما لم تكن ملكة مُطردة علىٰ قانون فطري تقتضيه أولاً وظيفة الإنسان نحو نفسه؛ وثانياً وظيفته نحو عائلته؛ وثالثاً وظيفته نحو قومه؛ ورابعاً وظيفته نحو الإنسانية؛ وهذا القانون هو ما يسمّىٰ عند الناس بالناموس.

ومن أين لأسير الاستبداد أن يكون صاحب ناموس، وهو كالحيوان المملوك العنان، يُقاد حيث يُراد، ويعيش كالريش، يهبُّ، حيث يهبُّ الريح، لا نظام ولا إرادة؟ وما هي الإرادة؟ هي أمُّ الأخلاق، هي ما قيل فيها تعظيماً لشأنها: لو جازت عبادة غير الله لاختار العقلاء عبادة الإرادة! هي تلك الصفة التي تفصل الحيوان عن النّبات في تعريفه بأنّه متحرك بالإرادة. فالأسير، إذن، دون الحيوان لأنّه يتحرّك بإرادة غيره لا بإرادة نفسه. ولهذا قال الفقهاء: لا نيّة للرقيق في كثير من أحواله، إنما هو تابع لنيّة مولاه. وقد يُعذر الأسير علىٰ فساد أخلاقه؛ لأنَّ فاقد الخيار غير مؤاخذ عقلاً وشرعاً.

أسير الاستبداد لا نظام في حياته، فلا نظام في أخلاقه، قد يصبح غنياً فيضحي شجاعاً كريماً، وقد يمسي فقيراً فيبيت جباناً خسيساً، وهكذا كلُّ شؤونه تشبه الفوضىٰ لا ترتيب فيها، فهو يتبعها بلا وجهة. أليس الأسير قد يُرهق، ويسيء كثيراً فيُعفىٰ، وقليلاً فيُشنق، ويجوع يوماً فيضوىٰ، ويخصب يوماً فيتخم، يريد أشياء فيُمنَع، ويأبىٰ شيئاً فيُرغم؟! وهكذا يعيش كما تقتضيه الصُّدف أن يعيش، ومن كانت هذه حاله كيف يكون له أخلاق، وإنْ وجد ابتداء يتعذر استمراره عليه؟! ولهذا لا تجوّز الحكمة الحُكمَ علىٰ الأسراء بخيرٍ أو شرّ.

أقلُّ ما يؤثّره الاستبداد في أخلاق الناس، أنَّه يرغم حتىٰ الأخيار منهم علىٰ إلفة الرّياء والنفاق ولبئس السيّئتان، وإنه يعين الأشرار علىٰ إجراء غيّ نفوسهم آمنين من كلِّ تبعة ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انتقاد ولا افتضاح، لأنَّ أكثر أعمال الأشرار تبقىٰ مستورة، يلقي عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة علىٰ ذي شرّ وعقبىٰ ذكر الفاجر بما فيه. ولهذا، شاعت بين الأسراء قواعد كثيرة باطلة كقولهم: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، وقولهم: البلاء موكولٌ بالمنطق. وقد تغالىٰ وعّاظهم في سدِّ أفواههم حتىٰ جعلوا لهم أمثال هذه الأقوال من الحِكَم النبوية، وكم هجوا لهم الهجو والغيبة بلا قيد، فهم يقرؤون: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء:148] ويغفلون بقية الآية، وهي: ﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء:148] .

أقوىٰ ضابط للأخلاق النهي عن المنكر بالنصيحة والتوبيخ؛ أي بحرص الأفراد علىٰ حراسة نظام الاجتماع، وهذه الوظيفة غير مقدور عليها في عهد الاستبداد لغير ذوي المنعة وقليل ما هم، وقليلاً ما يفعلون، وقليلاً ما يفيد نهيهم؛ لأنه لا يمكنهم توجيهه لغير المستضعفين الذين لا يملكون ضرراً ولا نفعاً، بل ولا يملكون من أنفسهم شيئاً، ولأنَّه ينحصر موضوع نهيهم فيما لا تخفىٰ قباحته علىٰ أحدٍ من الرّذائل النفسية الشخصية فقط، ومع ذلك فالجسور لا يرىٰ بُدّاً من الاستثناء المخلِّ للقواعد العامة كقوله: السّرقة قبيحة إلا إذا كانت استرداداً منها، والكذب حرام إلا للمظلوم. والموظَّفون في عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون –مطلقاً– ولا أقول غالباً، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملّق، وما أبعد هؤلاء عن التأثير، لأنَّ النصح الذي لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت، وإنْ نبت كان رياءً كأصله، ثمَّ إنَّ النُّصح لا يفيد شيئاً إذا لم يصادف أذناً تتطلّب سماعه؛ لأنَّ النصيحة وإن كانت عن إخلاص فهي لا تتجاوز حُكْمَ البذر الحيّ: إنْ أُلقي في أرضٍ صالحة نبت، وإن أُلقي في أرضٍ قاحلة مات.

أمّا النهي عن المنكرات في الإدارة الحرة، فيمكن لكلِّ غيورٍ علىٰ نظام قومه أن يقوم به بأمانٍ وإخلاص، وأن يوجِّه سهام قوارصه علىٰ الضعفاء والأقوياء سواء، فلا يخصُّ بها الفقير المجروح الفؤاد، بل تستهدف أيضاً ذوي الشّوكة والعناد. وأنْ يخوض في كلِّ وادٍ حتىٰ في مواضيع تخفيف الظُّلم ومؤاخذة الحُكّام، وهذا هو النصح الإنكاري الذي يُعدي ويُجدي، والذي أطلق عليه النّبي عليه السلام اسم (**الدّين**) تعظيماً لشأنه، فقال: «**الدين النصيحة**» (1).

لمّا كان ضبطُ أخلاق الطبقات العليا من النّاس أهم الأمور، أطلقت الأمم الحرّة حرية

(1) تحقيق الألباني : (صحيح) انظر حديث رقم: 3417 في صحيح الجامع.

الخطابة والتأليف والمطبوعات مستثنيةً القذف فقط، ورأت أن تحمل مضرَّة الفوضىٰ في ذلك خير التحديد؛ لأنَّه لا مانع للحكّام أنْ يجعلوا الشّعرة من التقييد سلسلة من حديد، ويخنقون بها عدوّتهم الطبيعة، أي الحريّة. وقد حمىٰ القرآن قاعدة الإطلاق بقوله الكريم: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة:282] .

الخصال تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: الخصال الحسنة الطبيعية، كالصدق والأمانة والهمّة والمدافعة والرحمة، والقبيحة الطبيعية كالرياء والاعتداء والجبانة والقسوة، وهذا القسم تضافرت عليه كلُّ الطبائع والشرائع.

والنوع الثاني: الخصال الكمالية التي جاءت بها الشرائع الإلهامية، كتحسين الإيثار والعفو وتقبيح الزنّىٰ والطمع؛ وهذا القسم يوجد فيه ما لا تدرك كلُّ العقول حكمته أو حكمة تعميمه، فيمثّله المنتسبون للدّين احتراماً أو خوفاً.

والنوع الثالث: الخصال الاعتيادية، وهي ما يكتسبه الإنسان بالوراثة أو بالتربية أو بالإلفة، فيستحسن أو يستقبح علىٰ حسب أمياله ما لم يُضطرّ إلىٰ التحوّل عنها.

ثمَّ إنَّ التدقيق يفيد أنَّ الأقسام تشتبك وتشترك ويؤثر بعضها في بعض، فيصير مجموعها تحت تأثير الإلفة المديدة، بحيث كلُّ خصلة منها ترسخ أو تتزلزل، حسبما يصادفها من استمرار الإلفة أو انقطاعها، فالقاتل –مثلاً– لا يستنكر شنيعته في المرّة الثانية كما استقبحها في نفسه في الأولىٰ، وهكذا يخفُّ الجرم في وهمه، حتىٰ يصل إلىٰ درجة التلذذ بالقتل، كأنّه حقٌّ طبيعي له، كما هي حالة الجبّارين وغالب السياسيين، الذين لا ترتجُّ في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفراداً أو أمماً لغاياتهم السياسية، إهراقاً بالسيف أو إزهاقاً بالقلم، ولا فرق بين القتل بقطع الأوداج وبين الإماتة بإيراث الشقاء غير التسريع والإبطاء.

أسير الاستبداد العريق فيه يرث شرَّ الخصال، ويتربّىٰ علىٰ أشرِّها، ولا بدَّ أن يصحبه بعضها مدىٰ العمر. بناءً عليه؛ ما أبعده عن خصال الكمال! ويكفيه مفسدةً لكلِّ الخصال الطبيعية والشرعية والاعتيادية تلبسه بالرّياء اضطراراً حتىٰ لا يألفه ويصير مَلَكةً فيه، فيفقد بسبب ثقته نفسه بنفسه، لأنَّه لا يجد خُلُقاً مستقرّاً فيه، فلا يمكنه، مثلاً، أن يجزم بأمانته، أو يضمن ثباته علىٰ أمرٍ من الأمور، فيعيش سيئ الظنّ في حقِّ ذاته متردداً في أعماله، لوّاماً نفسه علىٰ إهماله شؤونه، شاعراً بفتور همَّته ونقص مروءته، ويبقىٰ طول عمره جاهلاً مورد هذا الخلل، فيتَّهم الخالق،والخالقُ –جلَّ شأنه– لم يُنقصه شيئاً. ويتَّهم تارةً دينه، وتارةً تربيته، وتارةً زمانه، وتارةً قومه، والحقيقة بعيدة عن كلِّ ذلك، وما الحقيقة غير أنّه خُلق حرّاً فأُسر.

أجمع الأخلاقيون علىٰ أنَّ المتلبِّس بشائبةٍ من أصول القبائح الخلقية لا يمكنه أن يقطع بسلامة غيره منها، وهذا معنىٰ: «**إذا ساءت فِعال المرء ساءت ظنونه**». فالمرائي -مثلاً- ليس من شأنه أن يظنَّ البراءة في غيره من شائبة الرياء، إلاّ إذا بَعُدَ تشابه النشأة بينهما بُعداً كبيراً، كأن يكون بينهما مغايرة في الجنس أو الدّين أو تفاوت مهمٌّ في المنزلة كصعلوك وأمير كبير. ومثال ذلك الشرقيّ الخائن، يأمن الإفرنجي في معاملته، ويثق بوزنه وحسبانه، ولا يأمن ويثق بابن جلدته. وكذلك الإفرنجي الخائن قد يأمن الشرقي، ولا يأمن مطلقاً ابن جنسه. وهذا الحكم صادق علىٰ عكس القضية أيضاً؛ أي أنَّ الأمين يظنُّ الناس أمناء خصوصاً أشباهه في النشأة، وهذا معنىٰ «**الكريم يُخدَع**»، وكم يذهل الأمين في نفسه عن اتِّباع حكمة الحزم في إساءة الظنِّ في مواقعه اللازمة.

إذا علمنا أنَّ من طبيعة الاستبداد ألفة الناس بعض الأخلاق الرديئة، وأنَّ منها ما يُضعف الثّقة بالنفس، علمنا سبب قلة أهل العمل وأهل العزائم في السّراء، وعلمنا أيضاً حكمة فقد الأُسراء ثقتهم بعضهم ببعض. فينتج من ذلك أنَّ الأُسراء محرومون -طبعاً- من ثمرة الاشتراك في أعمال الحياة،يعيشون مساكين بائسين متواكلين متخاذلين متقاعسين متفاشلين، والعاقل الحكيم لا يلومهم، بل يشفق عليهم، ويلتمس لهم مخرجاً. ويتبع أثر أحكم الحكماء القائل: «**ربِّ ارحم قومي، فإنهم لا يعلمون**»، «**اللهم اهدِ قومي، فإنهم لا يعلمون**»[(1)].

وهنا أستوقف المطالع وأستلفته إلىٰ التأمّل في ما هي ثمرة الاشتراك التي يحرمها الأسراء، فأذكره بأنَّ الاشتراك هو أعظم سرٍّ في الكائنات، به قيام كلِّ شيء ما عدا الله وحده. به قيام الأجرام السماوية؛ به قيام كلِّ حياة؛ به قيام المواليد؛ به قيام الأجناس والأنواع؛ به قيام الأمم والقبائل؛ به قيام العائلات؛ به تعاون الأعضاء. نعم، الاشتراك فيه سرُّ تضاعف القوة بنسبة ناموس التربيع؛ فيه سرُّ الاستمرار علىٰ الأعمال التي لا تفي بها أعمار الأفراد. نعم؛ الاشتراك هو السرُّ كلُّ السرّ في نجاح الأمم المتمدنة. به أكملوا ناموس حياتهم القومية، به ضبطوا نظام حكوماتهم، به قاموا بعظائم الأمور، به نالوا كل ما يغبطهم عليه أُسراء الاستبداد الذين منهم العارفون بقدر الاشتراك ويتشوَّقون إليه، ولكن؛ كلٌّ منهم يُبطن لغبن شركائه باتِّكاله عليهم عملاً، واستبداده عليهم رأياً، حتىٰ صار من أمثالهم قولهم: «**ما من متَّفقين إلا واحدهما مغلوبٌ للآخر**».

ورُبَّ قائل يقول إنَّ سرَّ الاشتراك ليس بالأمر الخفيّ، وقد طالما كتب اليابانيون والبوير، فما السبب؟ فَأجيبه بأنَّ الكُتَّاب كتبوا وأكثروا وأحسنوا فيما فصّلوا وصوّروا، ولكنْ؛ قاتل

(1) تحقيق الألباني : (ضعيف) انظر حديث رقم: 1636 في ضعيف الجامع.

الله الاستبداد وشؤمه، جعل الكتّاب يحصرون أقوالهم في الدعوة إلىٰ الاشتراك، وما بمعناه من التعاون والاتحاد والتحابب والاتِّفاق، ومنعهم من التعرُّض لذكر أسباب التفرّق والانحلال كليّاً، أو اضطرهم إلىٰ الاقتصار علىٰ بيان الأسباب الأخيرة فقط. فمن قائل مثلاً: الشرق مريضٌ وسببه الجهل، ومن قائل: الجهل بلاء وسببه قلّة المدارس، ومن قائل: قلّة المدارس عارٌ وسببه عدم التعاون علىٰ إنشائها من قبل الأفراد أو من قبل ذوي الشأن.

وهذا أعمق ما يخطُّه قلم الكاتب الشرقي كأنّه وصل إلىٰ السبب المانع الطبيعي أو الاختياري. والحقيقة، أنَّ هناك سلسلة أسباب أخرىٰ حلقتها الأولىٰ الاستبداد.

وكاتب آخر يقول: الشرق مريض وسببه فقد التمسّك بالدين، ثمَّ يقف، مع أنَّه لو تتبَّع الأسباب لبلغ إلىٰ الحكم بأنَّ التهاون في الدين أولاً وآخراً ناشئ من الاستبداد. وآخر يقول: إنَّ السبب فساد الأخلاق، وغيره يرىٰ أنّه فقد التربية، وسواء ظنَّ أنَّه الكسل، والحقيقة أنَّ المرجع الأول في الكلّ هو الاستبداد، الذي يمنع حتىٰ أولئك الباحثين عن التصريح باسمه المهيب.

وقد اتَّفق الحكماء الذين أكرمهم الله تعالىٰ بوظيفة الأخذ بيد الأمم في بحثهم عن المهلكات والمنجيات، علىٰ أنَّ فساد الأخلاق يُخرج الأمم عن أن تكون قابلة للخطاب، وأنَّ معاناة إصلاح الأخلاق من أصعب الأمور وأحوجها إلىٰ الحكمة البالغة والعزم القوي، وذكروا أنَّ فساد الأخلاق يعمُّ المستبدَّ وأعوانه وعماله، ثمَّ يدخل بالعدوىٰ إلىٰ كلّ البيوت، ولا سيما بيوت الطبقات العليا التي تتمثَّل بها السفلىٰ. وهكذا يغشو الفساد، وتمسي الأمة يبكيها المحبُّ ويشمت بها العدو، وتبيت وداؤها عياء يتعاصىٰ علىٰ الدواء.

وقد سلك الأنبياء عليهم السلام، في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق، مسلك الابتداء أولاً بفكِّ العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه. وذلك بتقوية حسن الإيمان المفطور عليه وجدان كلِّ إنسان، ثمَّ جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته؛ أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدّوا منابع الفساد.

ثمَّ بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلىٰ الإنسان بأنَّه مكلَّف بقانون الإنسانية، ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقنع وبثّ التربية التهذيبية.

والحكماء السياسيون الأقدمون اتَّبعوا الأنبياء -عليهم السلام- في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب؛ أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلىٰ تحرير الضمائر، ثمَّ باتِّباع طريق التربية والتهذيب بدون فتورٍ ولا انقطاع.

أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فمنهم فئة سلكوا طريقة الخروج بأممهم من حظيرة الدين وآدابه النفسية، إلىٰ فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أنَّ الفطرة في الإنسان أهدىٰ سبيلاً، وحاجته إلىٰ النظام تغنيه عن إعانة الدين، التي هي كالمخدرات سموم تعطِّل الحسَّ بالهموم، ثمّ تذهب بالحياة، فيكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد ساعدهم علىٰ سلوك هذا المسلك، أنَّهم وجدوا أممهم قد فشا فيها نور العلم، ذلك العلم الذي كان منحصراً في خدمة الدين عند المصريين والآشوريين، ومحتَكَراً في أبناء الأشراف عند الغرناطيين والرومان، ومخصصاً في أعداد من الشّبان المنتخبين عند الهنديين واليونان، حتىٰ جاء العرب بعد الإسلام، وأطلقوا حرية العلم، وأباحوا تناوله لكلِّ متعلم، فانتقل إلىٰ أوربا حراً علىٰ رغم رجال الدين، فتنوَّرت به عقول الأمم علىٰ درجات، وفي نسبتها ترقَّت الأمم في النعيم، وانتشرت وتخالطت، وصار المتأخِّر منها يغبط المتقدِّم ويتنغَّص من حالته، ويتطلَّب اللحاق، ويبحث عن وسائله. فنشأ من ذلك حركة قوية في الأفكار، وحركة معرفة الخير والغيرة علىٰ نواله، حركة معرفة الشرّ والأَنَفَة من الصبر عليه، حركة السير إلىٰ الأمام رغم كلِّ معارض. اغتنم زعماء الحرية في الغرب قوة هذه الحركة وأضافوا إليها قوات أدبية شتّىٰ، كاستبدالهم ثقالة وقار الدين بزهوة عروس الحرية، حتىٰ إنَّهم لم يبالوا بتمثيل الحرية بحسناء خليعة تختلب النفوس. وكاستبدالهم رابطة الاشتراك في الطاعة للمستبدين برابطة الاشتراك في الشؤون العمومية، ذلك الاشتراك الذي يتولّد منه حبُّ الوطن. وهكذا جعلوا قوة حركة الأفكار تياراً سلّطوه علىٰ رؤوس الرؤوس من أهل السياسة والدين. ثمَّ إنَّ هؤلاء الزعماء استباحوا القساوة أيضاً، فأخذوا من مهجورات دينهم قاعدة **(الغاية تبرر الواسطة)**، كجواز السرقة إذا كانت الغاية من صرف المال في سبيل الخير، وقاعدة **(تثقيل الذمة يبيح الفعل القبيح)** كشهادة الزور علىٰ ذمّة الكاهن التي يتحمَّل عنها خطيئتها، ودفعوا الناس بهما إلىٰ ارتكاب الجرائم الفظيعة التي تقشعرُّ منها الإنسانية، التي لا يستبيحها الحكيم الشرقي لما بين أبناء الغرب وأبناء الشرق من التباين في الغرائز والأخلاق.

الغربي: ماديُّ الحياة، قويُّ النفس، شديد المعاملة، حريصٌ علىٰ الانتقام، كأنَّه لم يبقَ عنده شيء من المبادئ العالية والعواطف الشريفة التي نقلتها له مسيحية الشرق. فالجرماني مثلاً: جاف الطبع، يرىٰ أنَّ العضو الضعيف من البشر يستحق الموت، ويرىٰ كلَّ فضيلة في القوة، وكلَّ القوة في المال، فهو يحبُّ العلم، ولكن، لأجل المال؛ ويحبُّ المجد، ولكن لأجل المال. وهذا اللاتيني مطبوع علىٰ العجب والطيش، يرىٰ العقل في الإطلاق، والحياة في خلع الحياء، والشّرف في التّرف، والكياسة في الكسب، والعزّ في الغلبة، واللذَّة في المائدة والفراش.

أما أهل الشرق فهم أدبيون، ويغلب عليهم ضعف القلب وسلطان الحبِّ، والإصغاء للوجدان، والميل للرّحمة ولو في غير موقعها، واللُّطف ولو مع الخصم. ويرون العزَّ في الفتوة والمروءة، والغنىٰ في القناعة والفضيلة، والراحة في الأنس والسّكينة، واللذة في الكرم والتحبب، وهم يغضبون، ولكن؛ للدين فقط، ويغارون، ولكن؛ علىٰ العِرْض فقط.

ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريقٍ واحدة، فلا تطاوعه طباعه علىٰ استباحة ما يستحسنه الغربي، وإن تكلَّف تقليده في أمر فلا يُحسن التقليد، وإن أحسنه فلا يثبت، وإن ثبت فلا يعرف استثماره، حتىٰ لو سقطت الثمرة في كفِّه تمنّىٰ لو قفزت علىٰ فمه!.. فالشرقي مثلاً يهتمُّ في شأن ظالمه إلىٰ أن يزول عنه ظلمه، ثـمَّ لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه، فيقع في الظلم ثانيةً، فيعيد الكرّة ويعود الظلم إلىٰ ما لا نهاية. وكأولئك الباطنة في الإسلام: فتكوا بمئات أمراء علىٰ غير طائل، كأنَّهم لم يسمعوا بالحكمة النبوية: «**لا يُلدَغ المؤمن من جُحرٍ مرتين**»(1)، ولا بالحكمة القرآنية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:4]. أما الغربي إذا أخذ علىٰ يد ظالمه فلا يفلته حتىٰ يشلَّها، بل حتىٰ يقطعها ويكوي مقطعها.

وهكذا بين الشرقيين والغربيين فروقٍ كثيرة، قد يفضل في الإفراديات الشرقي علىٰ الغربي، وفي الاجتماعيات يفضل الغربي علىٰ الشرقي مطلقـاً. مثال ذلك: الغربيون يستحلفون أميرهم علىٰ الصداقة في خدمته لهم والتزام القانون. والسلطان الشرقي يستحلف الرعية علىٰ الانقياد والطاعة! الغربيون يَمنّون علىٰ ملوكهم بما يرتزقون من فضلاتهم، والأمراء الشرقيون يتكرَّمون علىٰ من شاؤوا بإجراء أموالهم عليهم صدقات! الغربي يعتبر نفسه مالكـاً لجزءٍ مشاع من وطنه، والشرقيّ يعتبر نفسه وأولاده وما في يديه ملكـاً لأميره! الغربي له علىٰ أميره حقوق، وليس عليه حقوق؛ والشرقي عليه لأميره حقوق وليس له حقوق! الغربيون يضعون قانونـاً لأميرهم يسري عليه، والشرقيون يسيرون علىٰ قانون مشيئة أمرائهم! الغربيون قضاؤهم وقدرهم من الله؛ والشرقيون قضاؤهم وقدرهم ما يصدر من بين شفتي المستعبدين! الشرقي سريع التصديق، والغربي ينفي ولا يثبت حتىٰ يرىٰ ويلمس. الشرقي أكثر ما يغار علىٰ الفروج كأنَّ شرفه كلّه مستودَعٌ فيها، والغربي أكثر ما يغار علىٰ حريته واستقلاله! الشرقي حريصٌ علىٰ الدين والرياء فيه، والغربي حريصٌ علىٰ القوة والعزّ والمزيد فيهما! والخلاصة: أنَّ الشرقي ابن الماضي والخيال، والغربي ابن المستقبل والجد!...

(1) تحقيق الألباني: (صحيح) انظر حديث رقم: 7779 في صحيح الجامع.

قلت: تحليل صادق إلىٰ حد كبير، ومقارنة رائعة من الكواكبي ـ رحمه الله ـ وكأنه بيننا، وقد أصاب الحقيقة، ومايزال الغربي كما وصفه، وكذلك الشرقي، فما أشبه الليلة بالبارحة!

الحكماء المتأخرون الغربيون ساعدتهم ظروف الزمان والمكان، وخصوصية الأحوال، لاختصار الطريق فسلكوه، واستباحوا ما استباحوا، حتىٰ إنَّهم استباحوا في التمهيد السياسي تشجيع أعوان المستبدَّ علىٰ تشديد وطأة الظلم والاعتساف بقصد تعميم الحقد عليه، وبمثل هذه التدابير القاسية نالوا المراد أو بعضه، من تحرير الأفكار وتهذيب الأخلاق وجعل الإنسان إنساناً.

وقد سبق هؤلاء الغُلاة فئة اتَّبعت أثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعني بتلك الفئة أولئك الحكماء الذين لم يأتوا بدينٍ جديد، ولا تمسّكوا بمعاداة كلِّ دين، كمؤسسي جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فُتوق الدّهر في دينهم بما نقَّحوا، وهذَّبوا، وسهَّلوا، وقرَّبوا، حتىٰ جدَّدوه، وجعلوه صالحاً لتجديد خليق أخلاق الأمة.

وما أحوج الشرقيين أجمعين من بوذيين ومسلمين ومسيحيين وإسرائيليين وغيرهم، إلىٰ حكماء لا يبالون بغوغاء العلماء المرائين الأغبياء، والرؤساء القساة الجهلاء. فيجددون النّظر في الدّين، نظر من لا يحفل بغير الحقِّ الصريح، نظر من لا يضيع النتائج بتشويش المقدمات، نظر من يقصد إظهار الحقيقة لا إظهار الفصاحة، نظر من يريد وجه ربِّه لا استمالة الناس إليه، وبذلك يعيدون النواقص المعطَّلة في الدين، ويهذِّبونه من الزوائد الباطلة مما يطرأ عادةً علىٰ كلِّ دينٍ يتقادم عهده، فيحتاج إلىٰ مجددين يرجعون به إلىٰ أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة ورفع البلادة من كل ما يشين، المخفِّف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصِّر بطرائق التعليم والتعلّم الصحيحين، المهيّئ قيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة مما به يصير الإنسان إنساناً، وبه لا بالكفر يعيش الناس إخواناً.

والشرقيون ما داموا علىٰ حاضر حالهم بعيدين عن المجد والعزم، مرتاحين للهو والهزل تسكيناً لآلام إسارة النفس، وإخلاداً إلىٰ الخمول والتسفُّل، طلباً لراحة الفكر المضغوط عليه من كلِّ جانب، يتألمون من تذكيرهم بالحقائق، ومطالبتهم بالوظائف، ينتظرون زوال العناد بالتواكل، أو مجرد التمنّي والدعاء. أو يتربصون صدفة مثل التي نالتها بعض الأمم، فليتوقّعوا إذن أن يفقدوا الدين كلياً، فيمسوا –وما مساؤهم ببعيد– دهريين، لا يدرون أي الحياتين أشقىٰ، فلينظروا ما حاق بالآشوريين والفينيقيين وغيرهم من الأمم المنقرضة المندمجة في غيرها خدماً وخَوَلاً.

والأمر الغريب، أنَّ كلَّ الأمم المنحطّة من جميع الأديان تحصر بلية انحطاطها السياسي في تهاونها بأمور دينها، ولا ترجو تحسين حالتها الاجتماعية إلا بالتمسُّك بعروة الدين

تمسكًا مكينًا، ويريدون بالدين العبادة، ولنِعم الاعتقاد لو كان يفيد شيئًا، لكنه لا يفيد أبداً؛ لأنه قولٌ لا يمكن أن يكون وراءه فعل، وذلك أنَّ الدين بذرٌ جيد لا شبهة فيه، فإذا صدقت مغرسًا طيبًا نبت ونما، وإن صادف أرضًا قاحلة مات وفات، أو أرضًا مغراقًا هاف الاستبداد بصرها وبصيرتها، وأفسد أخلاقها ودينها، حتىٰ صارت لا تعرف للدين معنىٰ غير العبادة والنسك اللذين زيادتهما عن حدِّهما المشروع أضرُّ علىٰ الأمة من نقصهما كما هو مشاهد في المتنسكين.

نعم! الدين يفيد الترقّي الاجتماعي إذا صادف أخلاقًا فطرية لم تفسد، فينهض بها كما نهضت الإسلامية بالعرب، تلك النهضة التي نتطلبها منذ ألف عام عبثًا.

وقد علَّمنا هذا الدهر الطويل –مع الأسف– أنَّ أكثر الناس لا يحفلون بالدين إلا إذا وافق أغراضهم، أو لهواً ورياءً، وعلمنا أنَّ الناس عبيد منافعهم وعبيد الزمان، وأنَّ العقل لا يفيد العزم عندهم، إنما العزم عندهم يتولّد من الضرورة أو يحصل بالسائق المجبر. ولا يستحي الناس من أن يُلزموا أنفسهم باليمين أو النذر. بناءً عليه؛ ما أجدر بالأمم المنحطّة أن تلتمس دواءها من طريق إحياء العلم وإحياء الهمة مع الاستعانة بالدين والاستفادة منه بمثل: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:45] ، لا أن يتّكِلوا علىٰ أنَّ الصلاة تمنع الناس عنهما بطبعها.

* * * *

الاستبداد والتربية

خلق اللهُ في الإنسان استعداداً للصلاح واستعداداً للفساد، فأبواه يصلحانه، وأبواه يفسدانه؛ أي إنَّ التربية تربو باستعداده جسمًا ونفسًا وعقلاً، إنْ خيراً فخير، وإنْ شراً فشرّ. وقد سبق أنَّ الاستبداد المشؤوم يؤثّر على الأجسام فيورثها الأسقام، ويسطو على النفوس، فيفسد الأخلاق، ويضغط على العقول فيمنع نماءها بالعلم. بناءً عليه؛ تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين في النتائج، فكلُّ ما تبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته، وهل يتمُّ بناءٌ وراءه هاد؟

الإنسان لا حدَّ لغايتيه رقيًّا وانحطاطًا. وهذا الإنسان الذي حارت العقول فيه، الذي تحمَّل أمانة تربية النَّفس، وقد أبتها العوالم، فأتمَّ خالقه استعداده، ثمَّ أوكله لخيرته، فهو إن يشأ الكمال يبلغ فيه إلى ما فوق مرتبة الملائكة، وإن شاء تلبَّس بالرَّذائل حتى أحطّ من الشياطين، على أنَّ الإنسان أقرب للشرِّ منه للخير. وكفى أنَّ الله ما ذكر الإنسان في القرآن، إلا وقرن اسمه بوصفٍ قبيح كظلوم وغرور وكفّار وجبّار وجهول وأثيم. ما ذكر الله تعالى الإنسان في القرآن إلا وهجاه، فقال: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس:17]؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الزُّخرُف:15]؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:2]؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق:6]؛ ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء:11]؛ ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:37]. ما وُجِد من مخلوقات الله من نازع الله في عظمته، والمستبدّون من الإنسان ينازعونه فيها، والمتناهون في الرّذالة قد يقبحون عبثًا لغير حاجة في النَّفس حتى وقد يتعمدون الإساءة لأنفسهم.

الإنسان في نشأته كالغصن الرَّطب، فهو مستقيمٌ لدِنٌ بطبعه، ولكنّها أهواء التربية تميل به إلى يمين الخير أو شمال الشرّ، فإذا شبَّ يبس وبقي على أمياله ما دام حيًا، بل تبقى روحه إلى أبد الآبدين في نعيم السرور بإيفائه حقَّ وظيفة الحياة أو في جحيم الندم على تفريطه. وربما كان لا غرابة في تشبيه الإنسان بعد الموت بالمرء الفرح الفخور إذا نام ولذَّت له الأحلام، أو بالمجرم الجاني إذا نام فغشيته قوارص الوجدان بهواجس كلُّها ملام وآلام.

التربية ملكةٌ تحصل بالتعليم والتمرين والقدوة والاقتباس، فأهمُّ أصولها وجود المربين، وأهمُّ فروعها وجود الدين. وجعلت الدين فرعًا لا أصلاً؛ لأنَّ الدين علمٌ لا يفيد العمل إذا لم يكن مقرونًا بالتمرين. وهذا هو سبب اختلاف الأخلاق من علماء الدين عند

الإسلام عن أمثالهم من البراهمة والنصارىٰ، وهو سبب إقبال المسلمين في القرن الخامس، وفيما بعده، علىٰ قبول أصول الطرائق التي كانت لبّاً محضاً لما كانت تعليماً وتمريناً؛ أي تربية للمريدين، ثمَّ خالطها القشر، ثمَّ صارت قشراً محضاً، ثمَّ صار أكثرها لهواً أو كفراً.

ملكة التربية بعد حصولها إنْ كانت شراً تضافرت مع النّفس ووليها الشيطان الخنّاس فرسخت، وإن كانت خيراً تبقىٰ مقلقلة كالسفينة في بحر الأهواء، لا يرسو بها إلا فرعها الديني في السرِّ والعلانية، أو الوازع السياسي عند يقين العقاب.

والاستبداد ريحٌ صرصر فيه إعصار يجهل الإنسان كلّ ساعة شأنه، وهو مُفسِدٌ للدين في أهمِّ قسميه؛ أي الأخلاق، أما العبادات منه فلا يمسّها لأنها تلائمه أكثر. ولهذا تبقىٰ الأديان في الأمم المأسورة عبارة عن عبادات مجرّدة صارت عادات، فلا تفيد في تطهير النفوس شيئاً، ولا تنهىٰ عن فحشاء ولا منكر لفقد الإخلاص فيها تبعاً لفقده في النفوس، التي ألفت أن تتلجأ وتتلوّىٰ بين يدي سطوة الاستبداد في زوايا الكذب والرّياء والخداع والنفاق، ولهذا لا يُستغرب في الأسير الأليف تلك الحال؛ أي الرّياء، أن يستعمله أيضاً مع ربِّه، ومع أبيه وأمِّه ومع قومه وجنسه، حتىٰ ومع نفسه.

التربية تربية الجسم وحده إلىٰ سنتين، هي وظيفة الأم أو الحاضنة، ثمَّ تُضاف إليها تربية النفس إلىٰ السابعة، وهي وظيفة الأبوين والعائلة معاً، ثمّ تُضاف إليها تربية العقل إلىٰ البلوغ، وهي وظيفة المعلِّمين والمدارس، ثمَّ تأتي تربية القدوة بالأقربين والخلطاء إلىٰ الزواج، وهي وظيفة الصُّدفة، ثمَّ تأتي تربية المقارنة، وهي وظيفة الزوجين إلىٰ الموت أو الفراق.

ولا بدَّ أن تصحب التربية من بعد البلوغ، تربية الظروف المحيطة، وتربية الهيئة الاجتماعية، وتربية القانون أو سير السياسي، وتربية الإنسان نفسه.

الحكومات المنتظمة هي التي تتولّىٰ ملاحظة تسهيل تربية الأمة من حين تكون في ظهور الآباء، وذلك بأن تسنّ قوانين النكاح، ثم تعتني بوجود القابلات والملقّحين والأطباء، ثمَّ تفتح بيوت الأيتام اللقطاء، ثم تعدُّ المكاتب والمدارس للتعليم من الابتدائي الجبري إلىٰ أعلىٰ المراتب، ثمَّ تسهِّل الاجتماعات، وتمهِّد المسارح، وتحمي المنتديات، وتجمع المكتبات والآثار، وتقيم النُّصب المذكرات، وتضع القوانين المحافظة علىٰ الآداب والحقوق، وتسهر علىٰ حفظ العادات القومية، وإنماء الإحساسات الملية، وتقوّي الآمال، وتيسِّر الأعمال، وتؤمِّن العاجزين فعلاً عن الكسب من الموت جوعاً، وتدفع سليمي الأجسام إلىٰ الكسب ولو في أقصىٰ الأرض، وتحمي الفضل وتقدِّر الفضيلة. وهكذا

تلاحظ كلَّ شؤون المرء؛ ولكن، من بعيد، كي لا تخلّ بحريته واستقلاله الشخصي، فلا تقرب منه إلا إذا جنىٰ جرماً لتعاقبه، أو مات لتواريه.

وهكذا، الأمة تحرص علىٰ أن يعيش ابنها راضياً بنصيبه من حياته لا يفتكر قطّ كيف تكون بعده حالة صبية ضعاف يتركهم وراءه، بل يموت مطمئناً راضياً مرضياً آخر دعائه: فلتحي الأمة، فلتحي الهمة.

أما المعيشة الفوضىٰ في الإدارات المستبدّة فهي غنية عن التربية؛ لأنها محضٌ نماء يشبه الأشجار الطبيعية في الغابات والحراش، يسطو عليها الحرق والغرق. وتحطِّمها العواصف والأيدي القواصف، ويتصرَّف في فسائلها وفروعها الفأس الأعمىٰ، فتعيش ما شاءت رحمة الحطّابين أن تعيش، والخيار للصُّدفة تعوج أو تستقيم، تثمر أو تعقم.

يعيش الإنسان في ظلِّ العدالة والحرية نشيطاً علىٰ العمل بياض نهاره، وعلىٰ الفكر سواد ليله، إن طعم تلذَّذ، وإن تلهّىٰ تروَّح وتريّض؛ لأنّه هكذا رأىٰ أبويه وأقرباءه، وهكذا يرىٰ قومه الذين يعيش بينهم. يراهم رجالاً ونساءً، أغنياء وفقراء، ملوكاً وصعاليك، كلُّهم دائبين علىٰ الأعمال، يفتخر منهم كاسب الدينار بكدِّه وجدّه، علىٰ مالك المليار إرثاً عن أبيه وجدِّه. نعم؛ يعيش العامل ناعم البال يسرُّه النجاح ولا تقبضه الخيبة، إنّما ينتقل من عمل إلىٰ غيره، ومن فكرٍ إلىٰ آخر، فيكون متلذذاً بآماله إنْ لم يسارعه السّعد في أعماله، وكيفما كان يبلغ العذر عن نفسه والناس بمجرد إيفائه وظيفة الحياة؛ أي العمل. ويكون فرحاً فخوراً نجح أو لم ينجح، لأنَّه بريء من عار العجز والبطالة.

أما أسير الاستبداد، فيعيش خاملاً خامداً ضائع القصد، حائراً لا يدري كيف يميت ساعاته وأوقاته ويدرج أيامه وأعوامه، كأنَّه حريصٌ علىٰ بلوغ أجله ليستتر تحت التراب. ويخطئ، والله من يظنُّ أنَّ أكثر الأسراء لا سيما منهم الفقراء لا يشعرون بآلام الأسر. مستدلاً بأنهم لو كانوا يشعرون لبادروا إلىٰ إزالته، والحقيقة في ذلك أنهم يشعرون بأكثر الآلام ولكنهم لا يدركون ما هو سببها، ومن أين جاءتهم؟ فيرىٰ أحدهم نفسه منقبضاً عن العمل، لأنه غير أمين علىٰ اختصاصه بالثمرة. وربما ظنَّ السّلب حقاً طبيعياً للأقوياء فيتمنّىٰ أنْ لو كان منهم. ثمَّ يعمل تارةً، ولكن؛ بدون نشاط ولا إتقان، فيفشل ضرورةً، ولا يدري أيضاً ما السبب، فيغضب علىٰ ما يسمّيه سعداً أو حظاً أو طالعاً أو قدراً. والمسكين من أين له أن يعرف أنَّ النشاط والإتقان لا يتأتيان إلا مع لذة انتظار نجاح العمل، تلك اللذة التي قدَّر الحكماء أنَّها اللذة الكبرىٰ، لاستمرار زمانها من حين العزم إلىٰ تمام العمل، والأسير لا اطمئنان فيه علىٰ الاستمرار، ولا تشجيع له علىٰ الصبر والجلد.

الأسير المعذَّب المنتسب إلىٰ دين يسلّي نفسه بالسعادة الأخروية، فيعدها بجنان ذات أفنان ونعيم مقيم أعدَّه له الرحمن، ويبعد عن فكره أنَّ الدنيا عنوان الآخرة، وأنَّ ربما كان خاسراً الصفقتين، بل ذلك هو الكائن غالبـًا. ولبسطاء الإسلام مسليات أظنُّها خاصّة بهم يعطفون مصائبهم عليها، وهي نحو قولهم: «**الدنيا سجن المؤمن**»[1]، المؤمن مصاب،«**إذا أحبَّ الله عبداً ابتلاه**»[2]، هذا شأن آخر الزمان، «حسب المرء لقيماتٍ يقمن صلبه»[3]. ويتناسون حديث: «**إنَّ الله يكره العبد البطّال**»[4]، والحديث المفيد معنىٰ «**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم غرسةً فليغرسها**»[5]، ويتغافلون عن النص القاطع المؤجّل قيام الساعة إلىٰ ما بعد استكمال الأرض زخرفتها وزينتها. وأين ذلك بعد؟

وكلُّ هذه المسميات المثبطات تهون عند ذلك السمّ القاتل، الذي يحوّل الأذهان عن التماس معرفة سبب الشقاء، فيرفع المسؤولية عن المستبدّين، ويلقيها علىٰ عاتق القضاء والقدر، بل علىٰ عاتق الأُسراء المساكين أنفسهم. وأعني بهذا السمّ، فهم العوام، وبله الخواص، لما ورد في التوراة من نحو: «**اخضعوا للسلطان ولا سلطة إلا من الله**»، و«**الحاكم لا يتقلّد السيف جزافـًا، إنه مقام للانتقام من أهل الشر**»، وقد صاغ وعّاظ المسلمين ومحدِّثوهم من ذلك قولهم: «**السلطان ظلُّ الله في الأرض**»، و«**الظالم سيف الله ينتقم به، ثمَّ ينتقم منه**»، و«**الملوك ملهمون**». هذا وكلُّ ما ورد في هذا المعنىٰ إنْ صحَّ فهو مقيّد بالعدالة أو محتمل للتأويل بما يعقل، وبما ينطبق علىٰ حكم الآية الكريمة التي فيها فصل الخطاب، وهي: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:18]، وآية ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:193].

التربية علمٌ وعمل. وليس من شأن الأمم المملوكة شؤونها، أنْ يوجد فيها من يعلم التربية ولا من يعلمها. حتىٰ إنَّ الباحث لا يرىٰ عند الأسراء علمـًا في التربية مدفونـًا في الكتب فضلاً عن الأذهان. أمّا العمل، فكيف يُتصوَّر وجوده بلا سبق عزم، وهو بلا سبق يقين، وهو بلا سبق علم. وقد ورد في الأثر «**النيّة سابقة العمل**». وورد في الحديث: «**إنّما الأعمال بالنيّات**»[6]. بناءً عليه؛ ما أبعد الناس المغصوبة إرادتهم، المغلولة أيديهم، عن

---

(1) تحقيق الألباني : (صحيح) انظر حديث رقم: 3412 في صحيح الجامع .

(2) تحقيق الألباني : (ضعيف) انظر حديث رقم: 295 في ضعيف الجامع .

(3) تحقيق الألبانىٰ : صحيح . انظر سنن ابن ماجه حديث رقم 3349 .

(4) قال الزركشي لم أجده انتهىٰ، ومثله في اللآلئ وزاد لكن روىٰ ابن عدي عن سالم عن أبيه مرفوعا: إن الله يحب المؤمن المحترف، وفي سنده أبو الربيع متروك انتهىٰ ملخصا.

(5) قال الألباني : صحيح . انظر السلسلة الصحيحة ج1/ 38 .

(6) رواه البخاري في صحيحة .

توجيه الفكر إلىٰ مقصد مفيد كالتربية، أو توجيه الجسم إلىٰ عملٍ نافع كتمرين الوجه علىٰ الحياء والقلب علىٰ الشفقة.

نعم؛ ما أبعد الأسراء عن الاستعداد لقبول التربية، وهي قصر النظر علىٰ المحاسن والعِبَر، وقصر السمع علىٰ الفوائد والحِكَم، وتعويد اللسان علىٰ قول الخير، وتعويد اليد علىٰ الإتقان، وتكبير النفس عن السفاسف، وتكبير الوجدان عن نصرة الباطل، ورعاية الترتيب في الشؤون، ورعاية التوفير في الوقت والمال. والاندفاع بالكلّية لحفظ الشرف، لحفظ الحقوق، ولحماية الدين، لحماية الناموس، ولحبِّ الوطن، لحبِّ العائلة، ولإعانة العلم، لإعانة الضعيف، ولاحتقار الظالمين، لاحتقار الحياة. علىٰ غير ذلك مما لا ينبت إلا في أرض العدل، تحت سماء الحرية، في رياض التربيتين العائلية والقومية.

الاستبداد يُضطرُّ النّاس إلىٰ استباحة الكذب والتحيُّل والخداع والنِّفاق والتذلل. وإلىٰ مراغمة الحسِّ وإماتة النفس ونبذ الجدّ وترك العمل، إلىٰ آخره. وينتج من ذلك أنَّ الاستبداد المشؤوم هو يتولىٰ بطبعه تربية الناس علىٰ هذه الخصال الملعونة. بناءً عليه، يرىٰ الآباء أنَّ تعبهم في تربية الأبناء التربية الأولىٰ علىٰ غير ذلك لا بدَّ أنْ يذهب عبثـًا تحت أرجل تربية الاستبداد، كما ذهبت قبلها تربية آبائهم لهم، أو تربية غيرهم لأبنائهم سدىً.

ثمَّ إنَّ عبيد السلطان التي لا حدود لها هم غير مالكين أنفسهم، ولا هم آمنون علىٰ أنَّهم يربّون أولادهم لهم. بل هم يربّون أنعامـًا للمستبدّين، وأعوانـًا لهم عليهم. وفي الحقيقة، إنَّ الأولاد في عهد الاستبداد، هم سلاسل من حديد يرتبط بها الآباء علىٰ أوتاد الظلم والهوان والخوف التضييق. فالتوالد من حيث هو زمن الاستبداد حمق، والاعتناء بالتربية حمقٌ مضاعف! وقد قال الشاعر:

إنْ دام هذا ولم تحدث له غِيَرٌ لم يُبكِ ميتٌ ولم يُفرح بمولودِ

وغالب الأُسراء لا يدفعهم للزواج قصد التوالد، إنما يدفعهم إليه الجهل المظلم، وأنَّهم حتىٰ الأغنياء منهم محرومون من كلِّ الملذّات الحقيقية: كلذّة العلم وتعليمه، ولذّة المجد والحماية، ولذّة الإيثار والبذل، ولذّة إحراز مقام في القلوب، ولذّة نفوذ الرأي الصائب، ولذّة كِبَر النفس عند السفاسف، إلىٰ غير ذلك من الملذّات الروحية.

أما ملذّات هؤلاء التعساء فهي مقصورة علىٰ لذتين اثنتين؛ الأولىٰ منها لذة الأكل، وهي جعلهم بطونهم مقابر للحيوانات إن تيسَّرت، وإلا فمزابل للنباتات، أو بجعلهم أجسامهم في الوجود كما قيل: أنابيب بين المطبخ و(**الكنيف**)، أو جعلها معامل لتجهيز الأخبثين. واللذّة الثانية هي الرّعشة باستفراغ الشهوة، كأن أجسامهم خلقت دمامل جرب علىٰ أديم

الأرض، يطيب لها الحكّ ووظيفتها توليد الصديد ودفعه. وهذا الشره البهيمي في البِعال هو ما يعمي الأسراء ويرميهم بالزواج والتوالد.

العِرض –زمن الاستبداد- كسائر الحقوق غير مصون، بل هو معرَّض لهتك الفُسّاق من المستبدين والأشرار من أعوانهم، فإنهم، كما أخبر القرآن عن الفراعنة، يأسرون الأولاد ويستحيون النساء، خصوصاً في الحواضر الصغيرة والقرىٰ المستضعف أهلها. ومن الأمور المشاهدة أنَّ الأمم التي تقع تحت أسر أمةٍ تغايرها في السيماء، لا يمضي عليها أجيال إلا وتغشو فيها سيماء الآسرين: كسواد العيون في الإسبانيول، وبياض البشرة في الأفريقيين. وعدم الاطمئنان علىٰ العِرض يُضعف الحبّ الذي لا يتمُّ إلا بالاختصاص، ويُضعف لصقة الأولاد بأزواج أمهاتهم، فتضعف الغَيرة علىٰ تحمّل مشاق التربية، تلك الغيرة التي لأجلها شرَّع الله النكاح، وحرَّم السِّفاح.

للسّعة والفقر أيضاً دخلٌ كبير في تسهيل التربية، وأين الأسراء من السّعة؟! كما أنَّ لانتظام المعيشة ولو مع الفقر علاقة قوية في التربية، ومعيشة الأُسراء أغنياء كانوا أو معدمين، كلُّها خللٌ في خلل، وضيقٌ في ضيق، وذلك يجعل الأسير هيّن النفس، وهذا أول دركات الانحطاط، يرىٰ ذاته لا يستحقُّ المزيد في النعيم مطعماً ومشرباً وملبساً ومسكناً، وهذا ثاني الدركات ويرىٰ استعداده قاصراً عن الترقّي في العلم، وهذا ثالثها، ويرىٰ حياته علىٰ بساطتها لا تقوىٰ إلا بمعاونة غيره له، وهذا رابعها، وهلمَّ جرّا!.

بناءً عليه؛ ما أبعد الأُسراء عن النشاط للتربية، ثمَّ لماذا يتحمَّلون مشاقَّ التربية، وهم إنْ نوَّروا أولادهم بالعلم جنوا عليهم بتقوية إحساسهم، فيزيدونهم شقاءً، ويزيدونهم بلاءً، ولهذا لا غرو أن يختار الأسراء الذين فيهم بقية من الإدراك، ترك أولادهم هملاً تجرفهم البلاهة إلىٰ حيث تشاء.

وإذا افتكرنا كيف ينشأ الأسير في البيت الفقير، وكيف يتربَّىٰ،نجد أنَّه يُلقَّح به، وفي الغالب أبواه متناكدان متشاكسان، ثمَّ إذا تحرَّك جنيناً حرَّك شراسة أمِّه فتشتمه، أو زاد آلام حياتها فتضربه، فإذا ما ضيَّقت عليه بطنها لإلفتها الانحناء خمولاً والتصرر صغاراً، والتقلُّص لضيق فراش الفقر، ومتىٰ ولدته ضغطت عليه بالقماط اقتصاداً وجهلاً، فإذا تألَّم وبكىٰ سدَّت فمه بثديها، أو قطعت نفسه خضّاً أو بدوار السرير، أو سقته مخدراً عجزاً عن نفقة الطبيب، فإذا ما فُطِم، يأتيه الغذاء الفاسد يضيق معدته، ويفسد مزاجه، فإذا كان قوي البنية طويل العمر وترعرع، يُمنع من رياضة اللعب لضيق البيت، فإذا سأل واستفهم ماذا وما هذا ليتعلّم، يُزجَر ويلكم لضيق خُلُق أبويه، وإن جالسهما ليألف المعاشرة، وينتفي عنه

التوجّس يبعدانه كي لا يقف علىٰ أسرارهما، فيسترقها منه الجيران الخلطاء، فتنمىٰ أعوان الظالمين وما أكثرهم، فإذا قويت رجلاه يُدفع به إلىٰ خارج الباب، إلىٰ مدرسة الإلفة علىٰ القذارة، وتعلّم صيغ الشتائم والسباب، فإنْ عاش ونشأ وُضع في مكتب أو عند ذي صنعة، فيكون أكبر القصد ربطه عن السّراح والمراح. فإذا بلغ الشباب، ربطه أولياؤه علىٰ وتد الزواج كي لا يفرّ من مشاكلتهم في شقاء الحياة، ليجني هو علىٰ نسله كما جنىٰ عليه أبواه، ثمَّ هو يتولىٰ التضييق علىٰ نفسه بأطواق الجهل وقيود الخوف، ويتولىٰ المستبدّون التضييق علىٰ عقله ولسانه وعمله وأمله.

وهكذا يعيش الأسير في حين يكون نسمة في ضيق وضغط، يهرول ما بين عتبة همٍّ ووادي غمٍّ، يودِّع سقماً ويستقبل سقماً إلىٰ أن يفوز بنعمة الموت مضيعاً دنياه مع آخرته، فيموت غير آسف ولا مأسوف عليه.

وما أظلم من يؤاخذ الأسراء علىٰ عدم اعتنائهم بلوازم الحياة. فالنظافة مثلاً: لماذا يهتم بها الأسير؟ هل لأجل صحَّته وهو في مرضٍ مستمرّ؟ أم لأجل لذَّته وهو المتألم كيفما تقلَّب جسمه أو نظره؟ أم لأجل ذوق من يجالس أو يؤاكل، وهو من عفَّت نفسه صحبة الحياة؟

ولا يظننَّ المطالع أنَّ حالة أغنياء الأسراء هي أقلُّ شراً من هذا؛ كلا، بل هم أشقىٰ وأقلّ عافيةً، وأقصر عمراً من هذا، إذا نقصتهم بعض المنغِّصات، تزيد فيهم مشاق التظاهر بالراحة والرفاه والعزّة والمنعة، تظاهراً إن صحَّ قليله فكثيره الكاذب حملٌ ثقيل علىٰ عواتقهم كالسكران يتصاحىٰ فيُبتلىٰ بالصداع، أو كالعاهرة البائسة تتضاحك لترضي الزاني.

حياة الأسير تشبه حياة النائم المزعوج بالأحلام، فهي حياة لا روح فيها، حياة وظيفتها تمثيل مندرسات الجسم فقط، ولا علاقة لها بحفظ المزايا البشرية، وبناءً علىٰ هذا؛ كان فاقد الحرية لا أنانية له لأنه ميتٌ بالنسبة لنفسه، حيٌّ بالنسبة لغيره؛ كأنَّه لا شيء في ذاته، إنَّما هو شيء بالإضافة. ومن كان وجوده في الوجود بهذه الصورة وهي الفناء في المستبدين، حقَّ له أن لا يشعر بوظيفة شخصية فضلاً عن وظيفة اجتماعية. ولولا أنْ ليس في الكون شيء غير تابع لنظام حتىٰ الجماد، حتىٰ فلتات الطبيعة والصُّدف التي هي مسببات لأسباب نادرة، لحكمنا بأنَّ معيشة الأسراء هي محض فوضىٰ، لا شبه فوضىٰ.

علىٰ أنَّ التدقيق العميق، يفيدنا بأنَّ للأسراء، قوانين غريبة في مقاومة الفناء يصعب ضبطها وتعريفها، إنما الأسير يرضعها مع لبن أمه، ويتربَىٰ عليها، وقد يبدع فيها بسائق الحاجة، ويكون منهم الحاذق فيها علماً، الماهر في تطبيقها عملاً، هو الموفَّق في ميدان حرب الحياة مع الذل، كالهنود واليهود. والعاجز عنها، إمّا جاهل هذا القانون أو العاجز

فطرةً عن اتِّباعه كالعرب مثلاً، فلا يخرج عن كونه كرة يلعب بها صبيان الاستبداد، تارةً يضربون بها الأرض أو الحيطان، وأما إذا كان عجزه كما يقال عن عرق هاشمي، أي عن شيءٍ من كرامة نفس أو قوة إحساس أو جسارة جنان، فيكون كالحجارة تتكسَّر ولا تلين.

قوانين حياة الأسير هي مقتضيات الشؤون المحيطة به، التي تضطره لأن يطبق إحساساته عليها، ويدبِّر نفسه علىٰ موجبها، وذلك نحو مقابلة التجبُّر عليه بالتذلل والتّصاغر، وتعديل الشدة عليه بالتلاين والمطاوعة، وإعطاء المطلوب منه بعد قليلٍ من التمنعُّ، ولو أن اَّلمطلوب هو ابنه لمجزرة الجندية أو ابنته لفراش شيخ شرير، والمطالبَة في الحقوق بصفة استعطاف كأنَّه طالب صدقة، وكسب المعاش مع شكاية الحاجة، وحِفظ المال بإخفائه عن الأعين، والتعامي عن زلاّت المستبدين، والتصامم عن سماع ما يُهان به، والتظاهر بفقد الحسّ أو تعطيله بالمخدرات القوية كالأفيون والحشيش، وتعطيل العقل بالتّباله وستر العلم بالتجاهل، والارتداء بالتدين والرياء، وتعويد اللسان علىٰ الزّلاقة في عبائر التصاغر والتملّق، وعزو كلّ خير إلىٰ فضل المستبدين حتىٰ إذا كان الخير طبيعياً نحو مطر السماء، فعزوه إلىٰ يُمن الحكام أو دعاء الكهنة. ويسند كلَّ شرٍّ ولو من نوع التسلُّط علىٰ الأعراض، علىٰ الاستحقاق من جانب الله. إلىٰ غير ذلك من أحكام ذلك القانون، الذي رؤوس مسائله فقط تملّ القارئ فضلاً عن تفصيلاتها.

إنَّ أخوف ما يخافه الأسير هو أن يظهر عليه أثر نعمة الله في الجسم أو المال، فتصيبه عين الجواسيس (**وهذا أصل عقيدة إصابة العين**)! أو أن يظهر له شأن في علمٍ أو جاهٍ أو نعمةٍ مهمة، فيسعىٰ به حاسدوه إلىٰ المستبدِّ (**وهذا أصل شر الحسد الذي يُتعوَّذ منه**)! وقد يتحيّل الأسير علىٰ حفظ ماله الذي لا يمكنه إخفاؤه كالزوجة الجميلة، أو الدابة الثمينة، أو الدار الكبيرة، فيحميها بإسناد الشؤم، (**وهذا أصل التشاؤم بالأقدام والنواصي والأعتاب**).

ومن غريب الأحوال أنَّ الأُسراء يبغضون المستبدَّ، ولا يقوون علىٰ استعمالهم معه البأس الطبيعي الموجود في الإنسان إذا غضب، فيصرفون بأسهم في وجهة أخرىٰ ظلماً: فيُعادون من بينهم فئةً مستضعفةً، أو الغرباء، أو يظلمون نساءهم ونحو ذلك. ومَثَلُهم في ذلك مثل الكلاب الأهلية، إذا أريد منها الحراسة والشراسة، فأصحابها يربطونها نهاراً ويطلقونها ليلاً فتصير شرسة عقورة، وبهذا التعليل تعلَّل جسارة الأسراء أحياناً في محارباتهم، لا أنها جسارة عن شجاعة. وأحياناً تكون جسارة الأسراء عن التناهي في الجبانة أمام المستبدِّ الذي يسوقهم إلىٰ الموت، فيطيعونه انذعاراً كما تطيع الغنمة الذئب فتهرول بين يديه إلىٰ حيث يأكلها.

وقد اتَّضح مما تقدَّم أنَّ التربية غير مقصودة، ولا مقدورة في ظلال الاستبداد إلا ما قد يكون بالتخويف من القوة القاهرة، وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لا تزكية النفوس. وقد أجمع علماء الاجتماع والأخلاق والتربية علىٰ أنَّ الإقناع خير من الترغيب فضلاً عن الترهيب، وإنَّ التعليم مع الحرية بين المعلِّم والمتعلِّم أفضل من التعليم مع الوقار، وأنَّ التعليم عن رغبة في التكمُّل أرسخ من العلم الحاصل طمعاً في المكافأة، أو غيرة من الأقران. وعلىٰ هذه القاعدة بنوا قولهم: إنَّ المدارس تقلل الجنايات لا السجون، وقولهم: إنَّ القصاص والمعاقبة قلَّما يفيدان في زجر النفس كما قال الحكيم العربي:

لا ترجع الأنفس عن غيّها ما لم يكن منها لها زاجرُ

ومن يتأمل جيداً في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[البقرة:179] ملاحظاً أنَّ معنىٰ القصاص لغةً: هو التساوي مطلقاً، لا مقصوراً علىٰ المعاقبة بالمثل في الجنايات فقط، ويدقق النظر في القرآن الكريم وسائر الكتب السماوية، ويتَّبع مسالك الرُّسل العظام –عليهم الصلاة والسلام– يرىٰ أنَّ الاعتناء في طريق الهداية فيها منصرفٌ إلىٰ الإقناع، ثمَّ إلىٰ الأطماع عاجلاً أو آجلاً، ثمَّ إلىٰ الترهيب الآجل غالباً ومع ترك أبواب تُدلي إلىٰ النجاة.

ثمَّ إنَّ التربية التي هي ضالّة الأمم، وفقدها هي المصيبة العظيمة، التي هي المسألة الاجتماعية؛ حيث الإنسان يكون إنساناً بتربيته، وكما يكون الآباء يكون الأبناء، وكما تكون الأفراد تكون الأمّة، والتربية المطلوبة هي التربية المرتَّبة علىٰ إعداد العقل للتمييز، ثمَّ علىٰ حسن التفهيم والإقناع، ثمَّ علىٰ تقوية الهمّة والعزيمة، ثمَّ علىٰ التمرين والتعويد، ثمَّ علىٰ حسن القدوة والمثال، ثمَّ علىٰ المواظبة والإتقان، ثمَّ علىٰ التوسّط والاعتدال، وأنْ تكون تربية العقل مصحوبةً بتربية الجسم، لأنهما متصاحبان صحة واعتلالاً، فإنه يقتضي تعويد الجسم علىٰ النظافة وعلىٰ تحمّل المشاقّ، والمهارة في الحركات، والتوقيت في النوم والغذاء والعبادة، والترتيب في العمل وفي الرياضة والراحة. وأن تكون تلكما التربيتين مصحوبتين أيضاً بتربية النفس علىٰ معرفة خالقها ومراقبته والخوف منه. فإذا كان لا مطمع في التربية العامّة علىٰ هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد، فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا أولاً وراء إزالة المانع الضاغط علىٰ هذه العقول، ثمَّ بعد ذلك يعتنوا بالتربية؛ حيث يمكنهم حينئذٍ أن ينالوها علىٰ توالي البطون، والله الموفق.

* * * *

الاستبداد والترقي

الحركة سُنَّةٌ دائبةٌ في الخليقة بين شخوصٍ وهبوط. فالترقّي هو الحركة الحيوية؛ أي حركة الشخوص، ويقابله الهبوط وهو الحركة إلىٰ الموت أو الانحلال أو الاستحالة أو الانقلاب.

وهذه السُّنّة كما هي عاملة في المادة وأعراضها، عاملة أيضاً في الكيفيات ومركَّباتها، والقول الشّارح لذلك آية: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس:31] ، وحديث: «**ما تمَّ أمرٌ إلا وبدا نقصه**»، وقولهم: «**التاريخ يعيد نفسه**». وحكمهم بأنَّ الحياة والموت حقّان طبيعيان.

وهذه الحركة الجسمية والنفسية والعقلية لا تقتضي السير إلىٰ النهاية شخوصاً أو هبوطاً؛ بل هي أشبه بميزان الحرارة، كلُّ ساعة في شأن، والعبرة في الحكم للوجهة الغالبة، فإذا رأينا آثار حركة الترقّي هي الغالبة علىٰ أفرادها، حكمنا لها بالحياة، ومتىٰ رأينا عكس ذلك قضينا عليها بالموت.

الأمّة هي مجموعة أفراد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين، كما أنَّ البناء مجموع أنقاض، فحسبما تكون الأنقاض جنساً وجمالاً وقوّةً يكون البناء، فإذا ترقَّت أو انحطَّت الأمة ترقَّت هيئتها الاجتماعية، حتىٰ إنَّ حالة الفرد الواحد من الأمّة تؤثِّر في مجموع تلك الأمة. كما إذا لو اختلَّت حجرة من حصن يختلُّ مجموعه وإنْ كان لا يشعر بذلك، كما لو وقفت بعوضة علىٰ طرف سفينة عظيمة أثقلتها وأمالتها وإنْ لم يُدرَك ذلك بالمشاعر. وبعض السياسيين بنىٰ علىٰ هذه القاعدة: أنَّه يكفي الأمة رقيّاً أن يجتهد كلُّ فرد منها في ترقية نفسه بدون أن يفتكر في ترقّي مجموع الأمة.

الترقّي الحيوي الذي يجتهد فيه الإنسان بفطرته وهمّته هو أولاً: الترقّي في الجسم صحّةً وتلذُّذاً، ثانياً: الترقّي في القوّة بالعلم والمال، ثالثاً: الترقّي في النفس بالخصال والمفاخر، رابعاً: الترقّي بالعائلة استئناساً وتعاوناً، خامساً: الترقّي بالعشيرة تناصراً عند الطوارئ، سادساً: الترقّي بالإنسانية، وهذا منتهىٰ الترقّي.

وهناك نوعٌ آخر من الترقّي ويتعلق بالروح وبالكمال، وهو أنَّ الإنسان يحمل نفساً ملهمة بأنَّ لها وراء حياتها هذه حياةً أخرىٰ يترقّىٰ بها علىٰ سلّم العدل والرحمة والحسنات.

فأهل الأديان –ما عدا أهل التوراة– يؤمنون بالبعث أو التناسخ، فيأتون بالعدل والرحمة رجاء المكافأة أو خوف المجازاة، وهم من قبيل الطبيعيين يعتبرون أنفسهم مدينين للإنسانية بحفظها تاريخ الحياة الطبيعية، فيلتزمون بخدمتها اهتماماً بحياتهم التاريخية بحُسن الذّكر أو قبحه.

وهذه الترقّيات، علىٰ أنواعها الستّة، لا يزال الإنسان يسعىٰ وراءها ما لم يعترضه مانع غالب يسلب إرادته، وهذا المانع إمَّا هو القدر المحتوم، المسمّىٰ عند البعض بالعجز الطبيعي، أو هو الاستبداد المشؤوم. علىٰ أنَّ القدر يصدم سير الترقّي لمحةً، ثمَّ يطلقه فيكرُّ راقياً. وأما الاستبداد فإنَّه يقلب السير من الترقّي إلىٰ الانحطاط، ومن التقدم إلىٰ التأخر، من النماء إلىٰ الفناء، ويلازم الأمة ملازمة الغريم الشحيح، ويفعل فيها دهراً طويلاً أفعاله التي تقدَّم وصف بعضها في الأبحاث السابقة، أفعاله التي تبلغ بالأمة حطّة العجماوات فلا يهمها غير حفظ حياتها الحيوانية فقط، بل قد تبيح حياتها هذه الدنيئة أيضاً الاستبداد إباحةً ظاهرة أو خفيّة. ولا عار علىٰ الإنسان أنْ يختار الموت علىٰ الذل، وهذه سباع الطير والوحوش إذا أُسِرَت كبيرة قد تأبىٰ الغذاء حتىٰ الموت.

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحوِّل ميلها الطبيعي من طلب الترقّي إلىٰ التسفُّل، بحيث لو دُفِعَت إلىٰ الرِّفعة لأبت وتألَّمت كما يتألَّم الأجهر من النور، وإذا أُلزِمَت بالحرية تشقىٰ، وربما تفنىٰ كالبهائم الأهلية إذا أُطلِق سراحها. عندئذٍ يصير الاستبداد كالعلق يطيب له المقام علىٰ امتصاص دم الأمة، فلا ينفكُّ عنها حتىٰ تموت ويموت هو بموتها.

وتوصف حركة الترقّي والانحطاط في الشؤون الحيوية للإنسان؛ أنها من نوع الحركة الدودية، التي تحصل بالاندفاع والانقباض، وذلك أنَّ الإنسان يولد وهو أعجز حراكاً وإدراكاً من كلِّ حيوان، ثمَّ يأخذ في السير، تدفعه الرغائب النفسية والعقلية وتقبضه الموانع الطبيعية والمزاحمة. وهذا سرُّ أن الإنسان ينتابه الخير والشر. وهو سرُّ ما ورد في القرآن الكريم من ابتلاء الله الناس بالخير والشر، وهو معنىٰ ما ورد في الأثر بأنَّ الخير مربوط بذيل الشر، والشر مربوطٌ بذيل الخير، وهو المراد من أقوال الحكماء نحو: علىٰ قدر النّعمة تكون النقمة، علىٰ قدر الهمم تأتي العزائم، بين السعادة والشقاء حربٌ سِجال، العاقل من يستفيد من مصيبته، والكيِّس من يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره، والحكيم من يبتهج بالمصائب ليقطف منها الفوائد، ما كان في الحياة لذّة لو لم يتخللها آلام.

فإذا تقرر هذا فليعلم أيضاً أنَّ سبيل الإنسان هو الرقي، ما دام جناحا الاندفاع والانقباض فيه متوازيين كتوازن الإيجابية والسلبية في الكهربائية، وسبيله القهقرىٰ إن غلبته

الطبيعة أو المزاحمة. ثمَّ إنَّ الاندفاع إذا غلب فيه العقل النفس، كانت الوجهة إلىٰ الحكمة، وإنْ غلبت النفس العقل، كانت الوجهة إلىٰ الزيغ. أما الانقباض؛ فالمعتدل منه هو السائق للعمل، والقوي منه مُهلِكٌ للحركة، والاستبداد المشؤوم الذي نبحث فيه هو قابض ضاغط مسكن، والمبتلون به هم المساكين. نعم: أسراء الاستبداد أحقُّ بوصف المساكين من عجزة الفقراء.

ولو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل لهم الله نصيباً من الزكاة فقالوا: هم عبيد الاستبداد، ولجعلوا كفَّارات فكِّ الرقاب تشمل هذا الرقّ الأكبر.

أُسراء الاستبداد حتىٰ الأغنياء منهم كلُّهم مساكين لا حراك فيهم، يعيشون منحطّين في الإدراك، منحطِّين في الإحساس، منحطّين في الأخلاق. وما أظلم توجيه اللوم عليهم بغير لسان الرأفة والإرشاد، وقد أبدع من شبَّه حالتهم بدود تحت صخرة، فما أليق باللائمين أن يكونوا مشفقين يسعون في رفع الصخرة ولو حتّاً بالأظافر ذرَّةً بعد ذرّة.

وقد أجمع الحكماء علىٰ أنَّ أهم ما يجب عمله علىٰ الآخذين بيد الأمَّة، الذين فيهم نسمة مروءة وشرار حمية، الذين يعرفون ما هي وظيفتهم بإزاء الإنسانية، الملتمسين لإخوانهم العافية، أن يسعوا في رفع الضغط عن العقول لينطلق سبيلها في النموِّ فتمزِّق غيوم الأوهام التي تمطر المخاوف، شأن الطبيب في اعتنائه أولاً بقوة جسم المريض، وأن يكون الإرشاد متناسباً مع الغفلة خفَّةً وقوة: كالساهي ينبِّهه الصوت الخفيف، والنّائم يحتاج إلىٰ صوتٍ لأقوىٰ، والغافل يلزمه صياحٌ وزجر. فالأشخاص من هذا النوع الأخير، يقتضي لإيقاظهم الآن بعد أن ناموا أجيالاً طويلة أن يسقيهم النطاسي البارع مرّاً من الزواجر والقوارس علَّهم يفيقون، وإلا فهم لا يفيقون، حتىٰ يأتي القضاء من السماء: فتبرق السيوف، وترعد المدافع وتمطر البنادق، فحينئذٍ يصحون، ولكن؛ صحوة الموت!.

بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أنَّ الدِّين يؤثِّر علىٰ الترقّي الإفرادي، ثمَّ الاجتماعي تأثيراً معطِّلاً كفعل الأفيون في الحسِّ، أو حاجباً كالغيم يغشىٰ نور الشمس. وهناك بعض الغلاة يقولون: الدين والعقل ضدّان متزاحمان في الرؤوس، وإنَّ أول نقطة من الترقّي تبتدئ عند آخر نقطة من الدين. وإنَّ أصدق ما يُستدَّلُّ به علىٰ مرتبة الرُّقي والانحطاط في الأفراد أو في الأمم الغابرة والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوةً وضعفاً.

هذه الآراء كلُّها صحيحة لا مجال للردِّ عليها، ولكن؛ بالنظر إلىٰ الأديان الخرافية أساساً أو التي لم تقف عند حدِّ الحكمة، كالدين المبني علىٰ تكليف العقل بتصوُّر أنَّ

الواحد ثلاثة والثلاثة واحد. لأنَّ مجرَّد الإذعان لما يعقل برهان علىٰ فساد بعض مراكز العقل، ولهذا أصبح العالم المتمدن يعدُّ الانتساب إلىٰ هذه العقيدة من العار؛ لأنه شعار الحُمق.

أما الأديان المبنية علىٰ العقل المحضّ كالإسلام الموصوف بدين الفطرة، ولا أعني بالإسلام ما يدين به أكثر المسلمين الآن، إنَّما أريد بالإسلام: دين القرآن؛ أي الدين الذي يقوىٰ علىٰ فهمه من القرآن كلُّ إنسانٍ غير مقيَّد الفكر بتفصُّح زيد أو تحكُّم عمرو.

فلا شك أنَّ الدِّين إذا كان مبنياً علىٰ العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع في مصائد المخرِّفين، وأنفع وازع بضبط النَّفس من الشطط، وأقوىٰ مؤثِّر لتهذيب الأخلاق، وأكبر معين علىٰ تحمُّل مشاقّ الحياة، وأعظم منشِّط علىٰ الأعمال المهمَّة الخطرة. وأجلَّ مثبِّت علىٰ المبادئ الشريفة، وفي النتيجة يكون أصحَّ مقياس يُستدلُّ به علىٰ الأحوال النفسية في الأمم والأفراد رقيّاً وانحطاطاً.

هذا القرآن الكريم إذا أخذناه وقرأناه بالتّروي في معاني ألفاظه العربية وأسلوب تركيبه القرشي، مع تفهُّم أسباب نزول آياته وما أشارت إليه، ومع التبصُّر في مقاصده الدقيقة وتشريعه السامي، ومع أخذ بعض التوضيحات من السُّنَّة العملية النبوية أو الإجماع إن وجدا، وقلَّما يوجدان، فحينئذٍ لا نرىٰ فيه من أولِّه إلىٰ آخره غير حِكَم يتلقّاها العقل بالإجلال والإعظام، إلىٰ درجة انقياد العقل طوعاً أو كرهاً للإيمان إجمالاً بأنَّ تلك الحِكَم حِكَمٌ عزيزة إلهية، وأنَّ الذي أنزلها الله علىٰ قلبه هو افضل من أرسله الله مرشداً لعباده.

وتوضيح ذلك: أنَّ الناظر في القرآن حقّ النظر يرىٰ أنَّه لا يكلِّف الإنسان قطّ بالإذعان لشيء فوق العقل، بل يحذِّره وينهاه من الإيمان اتِّباعاً لرأي الغير أو تقليداً للآباء. ويراه طافحاً بالتنبيه إلىٰ أعمال الإنسان فكره ونظره في هذه الكائنات وعظيم انتظامها، ثمَّ الاستدلال بذلك إلىٰ أنَّ لهذه الكائنات صانعاً أبدعها من العدم، ثمَّ الانتقال إلىٰ معرفة الصِّفات التي يستلزم العقل أن يكون هذا الصانع متَّصِفاً بها، أو منزَّهاً عنها، ثمَّ يرىٰ القرآن يعلِّم الإنسان بعض أعمال وأحكام وأوامر ونواهي كلّها لا تبلغ المائة عدداً، وكلُّها بسيطة معقولة، إلا قليلاً من الأمور التعبُّدية التي شُرِّعت لتكون شعاراً يعرف به المسلم أخاه، أو يستطلع من خلال قيامه بها أو تهاونه فيها أخلاقه، فيستدلُّ مثلاً بالتّكاسل عن الصلاة علىٰ فَقدِ النشاط، وبترك الصوم علىٰ عدم الصبر، وبالسُّكر علىٰ غلبة النفس والعقل ونحو ذلك.

وكفىٰ بالإسلامية رقيّاً في التشريع، رقيّها بالبشر إلىٰ منزلة حصرها أسارة الإنسان في

جهة شريفة واحدة وهي (الله)، وعتقها عقل البشر عن توهُّم وجود قوة ما، في غير الله، من شأنها أن تأتي للإنسان بخيرٍ ما، أو تدفع عنه شرّاً ما. فالإسلامية تجعل الإنسان لا يرجو ولا يهاب من رسولٍ أو نبيّ، أو ملكٍ أو فلك، أو وليٍّ أو جنّي، أو ساحرٍ أو كاهن، أو شيطانٍ أو سلطان.

وأعظم بهذا التعليم الذي يرمي الإنسان عن عاتقه جبالاً من الخوف والأوهام والخيالات، جبالاً اعتقلها منذ كان يسرح مع الغيلان، أو ورثها من أبيه آدم الذي طغاه شيطان النفس. أو ليس العتيق من الأوهام يصبح صحيح العقل، قوي الإرادة، ثابت العزيمة، قائده الحكمة، سائقه الوجدان، فيعيش حراً، فرحاً صبوراً فخوراً. لا يبالي حتىٰ بالموت لعلمه بالسعادة التي يستقبلها، التي يمثِّلها له القرآن بالجنان، فيها الرّوح والريحان، والحور والغلمان، فيها كل ما تشتهيه الأنفس وتقرُّ به العينان؟!

وأظنُّ أن هؤلاء المنكرين فائدة الدين، ما أنكروا ذلك إلا من عدم اطِّلاعهم علىٰ دينٍ صحيح مع يأسهم من إصلاح ما لديهم، عجزاً عن مقاومة أنصار الفساد. وإذا نظرنا في أنَّ هؤلاء أنفسهم هم في آنٍ واحد يشددون النَّكير علىٰ الدِّين من جهة، قائلين: إنَّ ضرره أكبر من نفعه، ويهيجون من جهةٍ أخرىٰ مؤثِّرات أدبية وهمية محضاً يرون أنه لا بدَّ منه في بناء الأمم، وذلك مثل حبِّ الوطن وخيانته، وحبِّ الإنسانية والإساءة إليها والسُّمعة الحسنة وعكسها، والذِّكر التاريخي بالخير أو الشَّر ونحو ذلك مما هو لا شيء في ذاته، ولا شيء أيضاً بالنسبة إلىٰ تأثير طاعة الله والخوف منه، لأنَّ (الله) حقيقة لا ريب فيها، بل ولا خلاف إلا في الأسماء بين (الله) وبين (مادة) أو (طبيعة). ولولا أنَّ الماديين والطبيعيين يأبون الاسترسال في البحث في صفات ما يسمونه مادة أو طبيعة، لالتقوا –ولا شك– مع الإسلام في نقطة واحدة، فارتفع الخلاف العلمي وأسلم الكلُّ لله.

وعلىٰ ذكر اللوم الإرشادي لاح لي أنْ أصوِّر الرقي والانحطاط في النَّفس، وكيف ينبغي للإنسان العاقل أن يعاني إيقاظ قومه، وكيف يرشدهم إلىٰ أنهم خُلِقوا لغير ما هم عليه من الصَّبر علىٰ الذُّلِّ والسَّفالة، فيذكِّرهم، ويحرِّك قلوبهم، ويناجيهم، وينذرهم بنحو الخطابات الآتية:

«يا قومُ: ينازعني والله الشعور، هل موقفي هذا في جمع حيٍّ فأحيّيه بالسلام؟ أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة؟ يا هؤلاء، لستم بأحياء عاملين، ولا أموات مستريحين، بل أنتم بين بين: في برزخٍ يسمّىٰ التنبُّت، ويصرح تشبيهه بالنّوم! يا ربّاه: إني أرىٰ أشباح أناس يشبهون ذوي الحياة، وهم في الحقيقة موتىٰ لا يشعرون، بل هم موتىٰ؛ لأنهم لا يشعرون».

«يا قوم: هداكم الله، إلىٰ متىٰ هذا الشقاء المديد والنّاس في نعيمٍ مقيم، وعزٍّ كريم، أفلا تنظرون؟ وما هذا التأخُّر، وقد سبقتكم الأقوام ألوف مراحل، حتىٰ صار ما بعد ورائكم أمامًا! أفلا تتبعون؟ وما هذا الانخفاض والناس في أوج الرّفعة، أفلا تغارون؟ أناشدكم الله؛ هل طابت لكم طول غيبة الصواب عنكم؟ أم أنتم كأهل الكهف ناموا ألف عام ثمَّ قاموا، وإذا بالدنيا غير الدنيا، والناس غير الناس، فأخذتهم الدهشة والتزموا السكون؟».

«يا قوم: وقاكم الله من الشر، أنتم بعيدون عن مفاخر الإبداع وشرف القدوة، مُبتلون بداء التقليد والتبعية في كلِّ فكرٍ وعمل، وبداء الحرص علىٰ كلِّ عتيق كأنَّكم خُلِقتم للماضي لا للحاضر: تشكون حاضركم وتسخطون عليه، ومن لي أن تدركوا أنَّ حاضركم نتيجة ماضيكم، ومع ذلك أراكم تقلِّدون أجدادكم في الوساوس والخرافات والأمور السافلات فقط، ولا تقلِّدونهم في محامدهم! أين الدين؟ أين التربية؟ أين الإحساس؟ أين الغيرة؟ أين الجسارة؟ أين الثبات؟ أين الرابطة؟ أين المنعة؟ أين الشهامة؟ أين النخوة؟ أين الفضيلة؟ أين المواساة؟ هل تسمعون؟ أم أنتم صُمٌّ لاهون؟» .

«يا قومُ: عافاكم الله، إلىٰ متىٰ هذا النوم؟ وإلىٰ متىٰ هذا التقلُّب علىٰ فراش البأس ووسادة اليأس؟ أنتم مفتَّحةٌ عيونكم ولكنكم نيام، لكم أبصار ولكنكم لا تنظرون، وهكذا لا تعمىٰ الأبصار، ولكنْ؛ تعمىٰ القلوب التي في الصّدور! لكم سمعٌ ولسانٌ ولكنكم صُمٌّ بُكمٌ، ولكم شبيه الحسِّ ولكنكم لا تشعرون به ما هي اللذائذ حقًا وما هي الآلام، ولكم رؤوسٌ كبيرة ولكنها مشغولة بمزعجات الأوهام والأحلام، ولكم نفوسٌ حقُّها أن تكون عزيزة، ولكنْ؛ أنتم لا تعرفون لها قدراً ومقامًا».

«يا قومُ: قاتل الله الغباوة، فإنها تملأ القلوب رعبًا من لا شيء، وخوفًا من كلِّ شيء، وتفعم الرؤوس تشويشًا وسخافة. أليست هي الغباوة جعلتكم كأنكم قد مسَّكم الشيطان، فتخافون من ظلِّكم وترهبون من قوتكم، وتجيّشون منكم عليكم جيوشًا ليقتل بعضكم بعضًا؟ تترامون علىٰ الموت خوف الموت، وتحسبون –طول العمر- فكركم في الدِّماغ ونطقكم في اللسان وإحساسكم في الوجدان خوفًا من أن يسجنكم الظالمون، وما يسجنون غير أرجلكم أيامًا، فما بالكم يا أحلاس النساء مع الذلّ تخافون أن تصيروا جُلاَّس الرجال في السجون؟»

«يا قوم: أُعيذكم بالله من فساد الرأي، وضياع الحزم، وفقد الثقة بالنفس، وترك الإرادة للغير، فهل ترون أثراً للرُّشد في أن يوكِّل الإنسان عنه وكيلاً ويُطلق له التصرُّف في ماله وأهله، والتحكُّم في حياته وشرفه والتأثير علىٰ دينه وفكره، مع تسليف هذا الوكيل العفو عن

كلِّ عبثٍ وخيانة وإسرافٍ وإتلاف؟ أم ترون أنَّ هذا النوع من الجنة به أن يظلم الإنسان نفسه؟ هل خلق الله لكم عقولاً لتفهموا به كلَّ شيء؟ أم لتهملوه كأنَّه لا شيء؟﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [يونس:44] ».

«يا قوم: شفاكم الله، قد ينفع اليوم الإنذار واللوم، وأما غداً إذا حلَّ القضاء، فلا يبقىٰ لكم غير النّدب والبكاء. فإلىٰ متىٰ هذا التخادع والتخاذل؟ وإلىٰ متىٰ هذا الإهمال؟ هل طاب لكم النوم علىٰ الوسادة اللينة، وسادة الخمول؟ أم طاب لكم السكون وتودُّون لو تسكنون القبور؟ أم عاهدتم أنفسكم أن تصلوا غفلة الحياة بالممات، فلا تفيقوا من السُّبات قبل صباح يوم النشور، يوم تعلو السيوف رقابكم وتصمي المدافع آذانكم فتمسون الأذلاّء حقًا، وحقَّ لكم أن تذلوا؟».

«يا قومُ: رحمكم الله، ما هذا الحرص علىٰ حياةٍ تعيسةٍ دنيئة لا تملكونها ساعة! ما هذا الحرص علىٰ الراحة الموهومة وحياتكم كلُّها تعبٌ ونصَب! هل لكم في هذا الصَّبر فخرٌ أو لكم عليه أجر؟ كلاّ؛ واللهِ ساء ما تتوهمون، ليس لكم إلا القهر في الحياة، وقبيح الذِّكر بعد الممات؛ لأنَّكم ما أفدتم الوجود شيئًا. بل أتلفتم ما ورثتم عن السّلف وصرتم بئس الواسطة للخَلَف. ألستم يا ناس مديونين للأسلاف بكلِّ ما أنتم فيه من الترقّي عن إنسان الغابات؟ فإذا لم تكونوا أهلاً للمزيد فكونوا أهلا للحِفْظ، وهذه العجماوات تنقل رقيها لنسلها بأمانة».

«يا قومُ: حماكم الله، قد جاءكم المستمتعون من كلِّ حدبٍ ينسلون، فإن وجدوكم أيقاظًا عاملوكم كما يتعامل الجيران ويتجامل الأقران، وإن وجدوكم رقوداً لا تشعرون سلبوا أموالكم، وزاحموكم علىٰ أرضكم، وتحيَّلوا تذليلكم، وأوثقوا ربطكم، واتَّخذوكم أنعامًا، وعندئذٍ لو أردتم حراكًا لا تقوون، بل تجدون القيود مشدودةً والأبواب مسدودة لا نجاة ولا مخرج».

«يا قومُ: هوَّن الله مصابكم، تشكون من الجهل ولا تنفقون علىٰ التعليم نصف ما تصرفون علىٰ التدخين، تشكون من الحكَّام، وهم اليوم منكم، فلا تسعون في إصلاحهم، تشكون فقد الرابطة، ولكم روابط من وجوهٍ لا تفكِّرون في إحكامها. تشكون الفقر ولا سبب له غير الكسل. هل ترجون الصَّلاح وأنتم يُخادع بعضكم بعضًا ولا تخدعون إلا أنفسكم؟. ترضون بأدنىٰ المعيشة عجزاً تُسمّونه قناعة، وتهملون شؤونكم تهاونًا تُسمّونه توكُّلاً! تموِّهون علىٰ جهلكم الأسباب بقضاء الله وتدفعون عار المسببات بعطفها علىٰ القدر، ألا والله ما هذا شأن البشر!».

«يا قومُ: سامحكم الله، لا تظلموا الأقدار، وخافوا غيرة المنعم الجبّار. ألم يخلقكم أكفاءً أحراراً طلقاء لا يثقلكم غير النّور والنسيم، فأبيتم إلا أن تحملوا علىٰ عواتقكم ظلم الضعفاء وقهر الأقوياء؟! لو شاء كبيركم أن يُحمِّل صغيركم كرة الأرض لحنىٰ له ظهره، ولو شاء أن يركبه لطأطأ له رأسه. ماذا استفدتم من هذا الخضوع والخشوع لغير الله؟ وماذا ترجون من تقبيل الأذيال والأعتاب وخفض الصوت ونكس الرأس؟ أليس منشأ هذا الصّغار كلِّه هو ضعف ثقتكم بأنفسكم، كأنّكم عاجزون عن تحصيل ما تقوم به الحياة، وحسب الحياة لُقيماتٍ من نباتٍ يقمن ضلع ابن آدم، وقد بذلها الخلاّق لأضعف الحيوان، وهذه الوحوش تجد فرائسها أينما حلَّت، وهذه الهوام لا تفقد قوتها؟ فما بال الرَّجل منكم يضع نفسه مقام الطفل الذي لا ينال حاجته إلا بالتذلُّل والبكاء، أو موضع الشيخ الفاني الذي لا ينال حاجته إلا بالتملُّق والدُّعاء؟».

«يا قوم: رفع الله عنكم المكروه، ما هذا التفاوت بين أفرادكم وقد خلقكم ربكم أكفاء في البنية، أكفاء في القوة، أكِّفاء في الطبيعة، أكفَّاء في الحاجات، لا يفضل بعضكم بعضاً إلا بالفضيلة، لا ربوبية بينكم ولا عبودية؟ والله؛ ليس بين صغيركم وكبيركم غير برزخٍ من الوهم. ولو درىٰ الصغير بوهمه، العاجز بوهمه، ما في النفس الكبير المتآله من الخوف منه لزال الإشكال وقضي الأمر الذي فيه تشقون! يا أعزاء الخلقة، جهلاء المقام، كان الناس في دور الهمجية، فكان دُهاتهم بينهم آلهة وأنبياء، ثمَّ ترقّىٰ النّاس، فهبط هؤلاء لمقام الجبابرة والأولياء، ثمَّ زاد الرّقي فانحطَّ أولئك إلىٰ مرتبة الحُكَّام والحكماء، حتىٰ صار النّاس ناساً فزال العماء، وانكشف الغطاء، وبان أنَّ الكلَّ أكفاء. فأناشدكم الله في أي الأدوار أنتم؟ ألا تفكِّرون؟».

«يا قومُ: جعلكم الله من المهتدين، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعاً لله، وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعِمين ولو بلقمةٍ مغموسةٍ بدم الإخوان، وأجدادكم ينامون في قبورهم مستوين أعزاء، وأنتم أحياء معوَّجة رقابكم أذلاّء! البهائم تودُّ لو تنتصب قاماتها وأنتم من كثرة الخضوع كادت تصير أيديكم قوائم. النبات يطلب العلو وأنتم تطلبون الانخفاض. لفَظَتكم الأرض لتكونوا علىٰ ظهرها وأنتم حريصون علىٰ أن تنغرسوا في جوفها، فإنْ كانت بطن الأرض بغيتكم، فاصبروا قليلاً لتناموا فيها طويلاً».

«يا قومُ: ألهمكم الله الرّشد، متىٰ تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلىٰ السماء أنظاركم، وتميل إلىٰ التعالي نفوسكم، فيشعر أحدكم بوجوده في الوجود، فيعرف معنىٰ الأنانية ليستقلّ بذاته لذاته، ويملك إرادته واختياره ويثق بنفسه وربّه، لا يتكّل علىٰ أحد من

خلق الله اتّكال الناقص في الخلق علىٰ الكامل فيه، أو اتّكال الغاصب علىٰ مال الغافل أو الكلِّ علىٰ سعي العامل، بل يرىٰ أحدكم نفسه إنساناً كريماً يعتمد علىٰ المبادلة والتعاوض فيسلف، ثمَّ يستوفي، ويستوفي علىٰ أن يفي، بل ينظر في نفسه أنَّه هو الأمّة وحده، وما أجدر بأحدكم أن يعمل لدنياه بنفسه لنفسه، فلا يتَّكل علىٰ غيره، كما يعمل الإنسان ليعبد الله بشخصه لا ينيب عنه غيره؟ فإذا فعلتم ذلك أظهر الله بينكم ثمرة التضامن بلا اشتراط، والتقاضي بلا محاشرة، فتصيرون بنعمة الله إخواناً».

«يا قوم: أبعد الله عنكم المصائب وبصَّركم بالعواقب. إن كانت المظالم غلَّت أيديكم، وضيَّقت أنفسكم، حتىٰ صغرت نفوسكم، وهانت عليكم هذه الحياة وأصبحت لا تساوي عندكم الجهد والجدّ وأمسيتم لا تبالون أتعيشون أم تموتون، فهلاّ أخبرتموني لماذا تحكِّمون فيكم الظالمين حتىٰ في الموت؟ أليس لكم من الخيار أن تموتوا كما تشاؤون، لا كما يشاء الظالمون؟ هل سلب الاستبداد إرادتكم حتىٰ في الموت؟ كلا والله: إن أنا أحببت الموت أموت كما أحب، لئيماً أو كريماً، حتفاً أو شهيداً، فإن كان الموت ولا بدَّ، فلماذا الجبانة؟ وإن أردت الموت، فليكن اليوم قبل الغد، ولكن بيدي لا بيد عمرو. أليس:

وطعم الموت في أمرٍ صغير ... كطعم الموت في أمرٍ عظيمِ »

«يا قومُ: أناشدكم الله، ألا أقول حقاً إذا قلتُ إنَّكم لا تحبُّون الموت، بل تنفرون منه، ولكنكم تجهلون الطريق فتهربون من الموت إلىٰ الموت، ولو اهتديتم إلىٰ السبيل لعلمتم أنَّ الهرب من الموت موتٌ، وطلب الموت حياة، ولعرفتم أنَّ الخوف من التعب تعبٌ، والإقدام علىٰ التعب راحةٌ، ولفطنتم إلىٰ أنَّ الحرية هي شجرة الخلد، وسُقياها قطرات من الدم الأحمر المسفوح، والأسارة هي شجرة الزقّوم، وسقياها أنهر من الدم الأبيض؛ أي الدموع، ولو كبرت نفوسكم لتفاخرتم بتزيين صدوركم بورد الجروح لا بوسامات الظالمين؟!».

«يا قومُ: وأعني منكم المساكين،.. أيها المسلمون: إني نشأت وشبت وأنا أفكِّر في شأننا الاجتماعي، عسىٰ أهتدي لتشخيص دائنا، فكنتُ أتقصّىٰ السبب بعد السبب، حتىٰ إذا وقعتُ علىٰ ما أظنُّه عاماً، أقول: لعلَّ هذا هو جرثومة الدّاء، فأتعمَّق فيه تمحيصاً وأحلِّله تحليلاً، فينكشف التحقيق عن أنَّ ما قام في الفكر هو سبب من جملة الأسباب، أو هو سبب فرعي لا أصلي، فأخيب وأعود إلىٰ البحث والتنقيب. وطالما أمسيتُ وأصبحتُ أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيراً ما سعيتُ وسافرتُ لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسىٰ أهتدي إلىٰ ما يشفي صدري من آلام بحث أتعبني به ربِّي. وآخر ما استقرَّت عليه سفينة فكري هو:

إنَّ جرثومة دائنا هي خروج ديننا عن كونه دين الفطرة والحكمة، دين النظام والنشاط، دين القرآن الصريح البيان، إلىٰ صيغة أنَّا جعلناه دين الخيال والخبال، دين الخلل والتشويش، دين البِدَع والتشديد، دين الإجهاد. وقد دبَّ فينا هذا المرض منذ ألف عام، فتمكَّن فينا وأثَّر في كلِّ شؤوننا، حتىٰ بلغ فينا استحكام الخلل في الفكر والعمل أننا لا نرىٰ في الخالق –جلَّ شأنه– نظاماً فيما اتَّصف، نظاماً فيما قضىٰ، نظاماً فيما أمر، ولا نطالب أنفسنا فضلاً عن آمرنا أو مأمورنا بنظامٍ وترتيبٍ واطِّراد ومثابرة.

وهكذا أصبحنا واعتقادنا مشوَّش، وفكرنا مشوَّش، وسياستنا مشوَّشة، ومعيشتنا مشوَّشة. فأين منا والحالة هذه؛ الحياة الفكرية، الحياة العملية، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية، الحياة السياسية؟!».

«يا قومُ: قد ضيَّع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون، وإنّي أرشدكم إلىٰ عملٍ إفرادي لا حرج فيه علماً ولا عملاً: أليس بين جنبي كلِّ فردٍ منكم وجدان يميز الخير من الشرّ، والمعروف من المنكر ولو تمييزاً إجمالياً؟ أما بلغكم قول معلِّم الخير نبيكم الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليسلِّطنَّ الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم»[1]، وقوله: «من رأىٰ منكم منكراً فليغيّره بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"؟!»[2].

«وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلِّها علىٰ أنَّ أنكر المنكرات بعد الكفر هو الظُّلم الذي فشا فيكم، ثمَّ قتل النَّفس، ثمَّ، وثمَّ،... وقد أوضح العلماء أنَّ تغيير المنكر بالقلب هو بغض المتلبِّس فيه بغضاً في الله. بناءً عليه؛ فمن يعامل الظالم أو الفاسق غير مضطر، أو يجامله ولو بالسلام، يكون قد خسر أضعف الإيمان والعياذ بالله».

«ولا أظنكم تجهلون أنَّ كلمة الشهادة، والصوم والصلاة، والحج والزكاة، كلّها لا تغني شيئاً مع فقد الإيمان، إنما يكون القيام حينئذٍ بهذه الشّعائر، قياماً بعاداتٍ وتقليدات وهوسات تضيع بها الأموال والأوقات».

«بناءً عليه؛ فالدين يكلِّفكم إن كنتم مسلمين، والحكمة تُلزِمكم إن كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر جهدكم، ولا أقلّ في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين، وأظنّكم إذا تأمَّلتم قليلاً ترون هذا الدواء السهل المقدور لكلِّ إنسانٍ منكم، يكفي لإنقاذكم مما تشكون. والقيام بهذا الواجب متعيّن علىٰ كلِّ فرد منكم بنفسه،

(1) تحقيق الألباني : (ضعيف) انظر حديث رقم: 4650 في ضعيف الجامع .
(2) تحقيق الألباني : (صحيح) انظر حديث رقم: 6250 في صحيح الجامع.

ولو أهمله كافّة المسلمين. ولو أنَّ أجدادكم الأولين قاموا به لما وصلتم إلىٰ ما أنتم عليه من الهوان. فهذا دينكم، والدّين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع، والدين يقينٌ وعمل، لا علمٌ وحِفظٌ في الأذهان. أليس من قواعد دينكم فرض الكفاية وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظرٍ غيره؟!».

«فأناشدكم الله يا مسلمين: أن لا يغرَّكم دين لا تعملون به وإن كان خير دين، ولا تغرنَّكم أنفسكم بأنَّكم أمّة خير أو خير أمّة، وأنتم المتواكلون المقتصرون علىٰ شعار: لا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم. ونِعْمَ الشِّعار شعار المؤمنين، ولكن؛ أين هم؟ إني لا أرىٰ أمامي أمَّةً تعرف حقًا معنىٰ لا إله إلا الله، بل أرىٰ أمَّةً خبلتها عبادة الظالمين!».

«يا قومُ: وأعني بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين، أدعوكم إلىٰ تناسي الإساءات والأحقاد، وما جناه الآباء والأجداد، فقد كفىٰ ما فُعل ذلك علىٰ أيدي المثيرين، وأجلُّكم من أن لا تهتدوا لوسائل الاتِّحاد وأنتم المهتدون السابقون. فهذه أمم أوستريا وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتّىٰ وأصول راسخة للاتِّحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري. فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدىٰ تلك الطرائق أو شبهها. فيقول عقلاؤنا لمثيري الشَّحناء من الأعاجم والأجانب: دعونا يا هؤلاء نحن ندبِّر شأننا، نتفاهم بالفصحاء، ونتراحم بالإخاء، ونتواسىٰ في الضرّاء، ونتساوىٰ في السَّراء.

دعونا ندبِّر حياتنا الدنيا، ونجعل الأديان تحكم في الأخرىٰ فقط. دعونا نجتمع علىٰ كلماتٍ سواء، ألا وهي: فلتحي الأمة، فليحي الوطن، فلنحي طلقاء أعزّاء».

«أدعوكم وأخصُّ منكم النُّجباء للتبصُّر والتبصير فيما آل إليه المصير، أليس مطلق العربي أخفّ استحقاراً لأخيه الغربي؟ هذا الغربي قد أصبح مادّيًا لا دين له غير الكسب، فما تظاهرُه مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعةً وكَذِبًا. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون علىٰ أنَّهم يتناسونه، بناءً عليه؛ لا تكون دعواهم الدِّين في الشَّرق، إلا كما يغرِّد الصّياد وراء الأشباك!

لو كان للدين تأثير عند الغربي لما كانت البغضاء بين اللاتين والسكسون، بل بين الطليان والفرنسيس، ولما كانت بين الألمان والفرنسيين الغربيين.

الغربي أرقىٰ من الشرقي علمًا وثروة ومنعة، فله علىٰ الشرقيين إذا واطنهم السيادة الطبيعية. أما الشرقيون فيما بينهم، فمتقاربون لا يتغابنون.

الغربي يعرف كيف يسوس، وكيف يتمتَّع، وكيف يأسر، وكيف يستأثر. فمتىٰ رأىٰ فيكم استعداداً واندفاعًا لمجاراته أو سبقه، ضغط علىٰ عقولكم لتبقوا وراءه شوطًا كبيراً كما

يفعل الروس مع البولونيين، واليهود والتتار، وكذلك شأن كلِّ المستعمرين. الغربي مهما مكث في الشرق لا يخرج عن أنَّه تاجر مستمتع، فيأخذ فسائل الشرق ليغرسها في بلده التي لا يفتأ يفتخر برياضها ويحنُّ إلىٰ أرباضها.

قد مضىٰ علىٰ الهولانديين في الهند وجزائرها، وعلىٰ الروس في قاوزان، مثل ما أقمنا في الأندلس، ولكنْ؛ ما خدموا العلم والعمران بعشر ما خدمناها، ودخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عامًا، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدةٍ واحدة تُقرَأ. نرىٰ الإنكليزي في بلادنا يُفضِّل قديد بلاده، وسمك بحاره، علىٰ طريٍّ لحمنا وسمكنا. فهلا والحالة هذه تبصرون يا أولي الألباب؟ ».

«وأنت أيها الشرق الفخيم رعاك الله. ماذا دهاك؟ ماذا أقعدك عن مسراك؟ أليست أرضك تلك الأرض ذات الجنان والأفنان، ومنبت العلم والعرفان، وسماؤك تلك السماء مصدر الأنوار، ومهبط الحكمة والأديان، وهواؤك ذاك النسيم العدل، لا العواصف والضباب. وماؤك ذاك العذب الغدق، لا الكدر ولا الأجاج؟».

«رعاك الله يا شرق، ماذا أصابك فأخلَّ نظامك، والدهر ذاك الدهر ما غيَّر وضعك، وبدَّل شرعه فيك؟ ألم تزل مناطقك هي المعتدلة، وبَنوك هم الفائقون فطرةً وعدداً؟ أليس نظام الله فيك علىٰ عهده الأول، ورابطة الأديان في بنيك مُحكمة قويمة، مؤسسة علىٰ عبادة الصانع الوازع؟ أليست معرفة المنعم حقيقة راهنة أشرقت فيك شمسها، أيَّدت بها عزَّ النفس، وأحكمت بها حبَّ الوطن وحبَّ الجنس؟».

«رعاك الله يا شرق، ماذا عراك وسكَّن منك الحراك؟ ألم تزل أرضك واسعة خصبة، ومعادنك وافية غنية، وحيوانك رابيًا متناسلاً، وعمرانك قائمًا متواصلاً، وبَنوك علىٰ ما ربَّيتهم أقرب للخير من الشَّر؟ أليس عندهم الحلم المسمّىٰ عند غيرهم ضعفًا في القلب، وعندهم الحياء المسمّىٰ بالجبانة، وعندهم الكرم المسمّىٰ بالإتلاف، وعندهم القناعة المسمّاة بالعجز، وعندهم العفّة المسمّاة بالبلاهة، وعندهم المجاملة المسمّاة بالذلّ؟ نعم؛ ما هم بالسالمين من الظلم، ولكن؛ فيما بينهم، ولا من الخدع، ولكن؛ لا يفتخرون به، ولا من الإضرار، ولكن؛ مع الخوف من الله».

«رعاك الله يا شرق، لا نرىٰ من غير الدّهر فيك ما يستوجب هذا الشّقاء لبنيك، ويستلزم ذلَّهم لبني أخيك. فلماذا قد أصبحت إذا انقطع عنك مدد أخيك بمصنوعاته، يبقىٰ أبناؤك عُراة حفاة في ظلام، بل يمنّيهم فقدُ الحديد بالرجوع إلىٰ العصر النّحاسي، بل الحجري الموصوف بعصر التعفين؟ ».

«رعاك الله يا شرق، بل راعىٰ الله أخاك الغرب، العائل بنفسه والعائل فيك، وقاتل الله الاستبداد، بل لعن الله الاستبداد، المانع من التّرقّي في الحياة، المنحطّ بالأمم إلىٰ أسفل الدركات. ألا بُعداً للظالمين ».

«رعاك الله يا غرب، وحيّاك وبيّاك، قد عرفت لأخيك سابق فضله عليك، فوفيت، وكفيت، وأحسنت الوصاية وهديت، وقد اشتدَّ ساعد بعض أولاد أخيك، فهلا ينتدب بعض شيوخ أحرارك لإعانة أنجاب أخيك علىٰ هدم ذاك السّور، سور الشؤم والشرور، ليخرجوا إلىٰ أرض الحياة، أرض الأنبياء الهداة، فيشكرون فضلك والدهر مكافأة؟ ».

«يا غربُ، لا يحفظ لك الدِّين غير الشرق إنْ دامت حياته بحريته، وفقدُ الدّين يهدِّدك بالخراب القريب. فماذا أعددت الفوضويين إذا صاروا جيشًا جراراً؟ وماذا أعددت لديارك الحبلىٰ بالثورة الاجتماعية؟ هل تُعِدُّ المواد المتفرقعة، وقد جاوزتْ أنواعها الألف؟ أم تُعِدُّ الغازات الخانقة وقد سهل استحضارها علىٰ الصبيان؟ ».

«يا قوم: وأريد بكم شباب اليوم؛ رجال الغد، شباب الفكر؛ رجال الجد، أُعيذكم من الخزي والخذلان بتفرقة الأديان، وأُعيذكم من الجهل، جهل أنَّ الدينونة لله، وهو سبحانه وليُّ السرائر والضمائر ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود:118] ».

«أناشدكم يا ناشئة الأوطان، أن تعذروا هؤلاء الواهنة الخائرة قواهم إلا في ألسنتهم، المعطَّل عملهم إلا في التثبيط، الذين اجتمع فيهم داء الاستبداد والتواكل فجعلاهما آلة تُدار ولا تدير. وأسألكم عفوهم من العتاب والملام، لأنَّهم مرضىٰ مبتلون، مثقلون بالقيود، ملجمون بالحديد، يقضون حياة خير ما فيها أنَّهم آباؤكم!».

"قد علمتم يا نُجَباء من طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد جُمَلاً كافية للتدبُّر، فاعتبروا بنا واسألوا الله العافية:

نحن أَلِفنا الأدب مع الكبير ولو داس رقابنا. أَلِفنا الثبات ثبات الأوتاد تحت المطارق، أَلِفنا الانقياد ولو إلىٰ المهالك. أَلِفنا أن نعتبر التَّصاغر أدبًا والتذلُّل لطفًا، والتملُّق فصاحةً، واللكنة رزانة، وترك الحقوق سماحةً، وقبول الإهانة تواضعًا، والرِّضا بالظُّلم طاعة، ودعوىٰ الاستحقاق غروراً، والبحث عن العموميات فضولاً، ومدَّ النَّظر إلىٰ الغد أملاً طويلاً، والإقدام تهوُّراً، والحمية حماقة، والشّهامة شراسة، وحريَّة القول وقاحة، وحريّة الفكر كُفراً، وحبَّ الوطن جنونًا.

أما أنتم، حماكم الله من السوء، فنرجو لكم أن تنشؤوا علىٰ غير ذلك، أن تنشؤوا علىٰ التمسُّك بأصول الدين، دون أوهام المتفننين، فتعرفوا قدر نفوسكم في هذه الحياة

فتكرموها، وتعرفوا قدر أرواحكم وأنَّها خالدة تُثاب وتُجزىٰ، وتتَّبعوا سُنن النبيين فلا تخافون غير الصانع الوازع العظيم. ونرجو لكم أن تبنوا قصور فخاركم علىٰ معالي الهمم ومكارم الشيَّم، لا علىٰ عظام نخرة. وأن تعلموا أنَّكم خُلِقتم أحراراً لتموتوا كراماً، فاجهدوا علىٰ أن تحيوا ذلكما اليومين حياةً رضيّة، يتسنّىٰ فيها لكلٍّ منكم أن يكون سلطاناً مستقلاً في شؤونه لا يحكمه غير الحقّ، ومديناً وفيّاً لقومه لا يضنُّ عليهم بعينٍ أو عون، وولداً بارّاً لوطنه، لا يبخل عليه بجزءٍ من فكره ووقته وماله، ومحبّاً للإنسانية ويعمل علىٰ أنَّ خير الناس أنفعهم للناس، يعلم أنَّ الحياة هي العمل ووباء العمل القنوط، والسعادة هي الأمل، ووباء الأمل التردد، ويفقه أنَّ القضاء والقدر هما عند الله ما يعلمه ويمضيه، وهما عند الناس السعي والعمل، ويوقن أنَّ كلَّ أثرٍ علىٰ ظهر الأرض هو من عمل إخوانه البشر، وكلَّ عملٍ عظيم قد ابتدأ به فردٌ، ثمَّ تعاوَرَهُ غيره إلىٰ أنْ كمل، فلا يتخيل الإنسان في نفسه عجزاً، ولا يتوقَّع إلا خيراً، وخير الخير للإنسان أن يعيش حُرّاً مقداماً، أو يموت».

«وكأنّي بسائلكم يسألني تاريخ التغالب بين الشرق والغرب، فأجيب: بأنَّا كنّا أرقىٰ من الغرب علماً، فنظاماً، فقوَّة، فكنَّا له أسياداً! ثمَّ جاء حينٌ من الدَّهر لحق بنا الغرب، فصارت مزاحمة الحياة بيننا سِجالاً: إنْ فُقْناه شجاعةً فاقنا عدداً، وإنْ فُقناه ثروةً فاقنا باجتماع كلمته. ثمَّ جاء الزّمن الأخير ترقّىٰ فيه الغرب علماً، فنظاماً، فقوّةً. وانضمَّ إلىٰ ذلك أولاً: قوة اجتماعه شعوباً كبيرةً. ثانياً: قوَّة البارود؛ حيث أبطل الشجاعة وجعل العبرة للعدد. ثالثاً: قوَّة كشفه أسرار الكيمياء والميكانيك. رابعاً: قوَّة الفحم الذي أهدته له الطبيعة. خامساً: قوَّة النشاط بكسره قيود الاستبداد. سادساً: قوَّة الأمن علىٰ عقد الشركات المالية الكبيرة. فاجتمعت هذه القوّات فيه وليس عند الشَّرق ما يقابلها غير الافتخار بالأسلاف، وذلك حجَّة عليه، والغرور بالدّين خلافاً للدّين، فالمسلمون يقابلون تلك القوات بما يُقال عند اليأس وهو: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:173] ، ويخالفون أمر القرآن لهم بأن يُعِدّوا ما استطاعوا من قوَّة، لا ما استطاعوا من صلاةٍ وصوم [1].

وكأني بسائلكم يقول: هل بعد اجتماع هذه القوات في الغرب واستيلائه علىٰ أكثر الشَّرق من سبيل لنجاة البقية؟ فأجيب قاطعاً غير متردِّد: إنَّ الأمر مقدور ولعلَّه ميسور. ورأس الحكمة فيه كسر قيود الاستبداد. وأنْ يكتب الناشئون علىٰ جباههم عشر كلمات، وهي:

---

(1) قلت : لايقصد الكاتب الاستهانة بالصوم والصلاة ، ولكنه يقصد الجمع بين العبادة والعمل ، والأخذ بأسباب القوة من سلاح وعلم ، والفاروق حينما دخل علىٰ قوم فى المسجد ـ فى غير وقت الصلاة ـ وسألهم من أنتم قالوا متوكلون فقال لهم : بل أنتم المتواكلون ، اعملوا فإن السماء لاتمطر ذهباً ولا فضة . وهذا أبلغ مثال علىٰ ماقصده الكاتب رحمه الله .

1 – ديني ما أُظهر وما أُخفي.

2 – أكون؛ حيثُ يكون الحقُّ ولا أبالي.

3 – أنا حرٌّ وسأموت حرّاً.

4 – أنا مستقلٌّ لا أتّكل علىٰ غير نفسي وعقلي.

5 – أنا إنسان الجدّ والاستقبال، لا إنسان الماضي والحكايات.

6 – نفسي ومنفعتي قبل كلِّ شيء.

7 – الحياة كلُّها تعبٌ لذيذ.

8 – الوقت غالٍ عزيز.

9 – الشَّرف في العلم فقط.

10 – أخاف الله لا سواه ».

«وأنت أيها الوطن المحبوب: أنت العزيز علىٰ النفوس، المقدَّس في القلوب، إليك تحنُّ الأشباح وعليك تئنُّ الأرواح... أيها الوطن الباكي ضعافه: عليك تبكي العيون، وفيك يحلو المنون. إلىٰ متىٰ يعبث خلالك اللئام الطّغام؟ يظلمون بنيك ويذلُّون ذويك. يطاردون أنجالك الأحباب ويمسكون علىٰ المساكين الطُّرق والأبواب، يُخرجون العمران ويُقفرون الدّيار؟.

أيها الوطن العزيز: هل ضاعت رحابك عن أولادك؟ أم ضاقت أحضانك عن أفلاذك؟... كلا؛ إنَّما فقدت الأُباة، فقدت الحُماة، فقدت الأحرار. أيها الوطن الملتهب فؤاده: أما رويت من سُقيا الدموع والدِّماء؟ ولكنْ؛ دموع بناتك الثاكلات ودماء أبنائك الأبرياء، لا دموع النادمين ولا دماء الظالمين. ألا فاشرب هنيئاً ولا تأسف علىٰ البُلْهِ الخاملين، ولا تحزن، فما هم كرائماً وكراماً، لسْنَ هنَّ كرائماً باكيات محمسات، وليسوا هم كراماً أعزَّة شهداء، إنَّما هم –غفر الله لهم– من علمت، قلَّ فيهم الحرُّ الغيور، قلَّ فيهم من يقول أنا لا أخاف الظالمين.

أيها الوطن الحنون: كَوَّنَ الله عناصر أجسامنا منك، وجعل الأمهات حواضن، ورزقنا الغذاء منك، وجعل المرضعات مجهزات، نعم؛ خلقنا الله منك فحقَّ لك أن تحبَّ أجزاءك وأن تحنَّ علىٰ أفلاذك. كما يحقّ لكفي شرع الطبيعة أنْ لا تحبَّ الأجنبي الذي يأبىٰ طبعه حبَّك، الذي يؤذيك ولا يواليك، ويزاحم بنيك عليك ويشاركهم فيك، وينقل إلىٰ أرضه ما في جوفك من نفيس العناصر وكنوز المعادن، فيفقرك ليغني وطنه، ولا لوم عليه، بل بارك الله فيه! ».

«يا قومُ: جعلكم الله خيرة اليوم وعدَّة الغد، هذا خطابي إليكم فيما هو الترقّي وما هو الانحطاط، فإن وعيتم ولو شذرات، فيا بشراي والسلام عليكم، وإلا فيما ضياع الأنفس،

وعلىٰ الرَّفاه السلام ».

الاستبداد الذي يبلغ في الانحطاط بالأمَّة إلىٰ غاية أن تموت، ويموت هو معها، كثير الشواهد في قديم الزمان وحديثه، أما بلوغ الترقّي بالأمم إلىٰ المرتبة القصوىٰ السّامية التي تليق بالإنسانية، فهذا لم يسمح الزمان حتَّىٰ الآن بأمَّةٍ تصلح مثالاً له، لأنَّه إلىٰ الآن لم توجد أمَّة حكمت نفسها برأيها العام حُكماً لا يشوبه نوعٌ من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام، أو بنوعٍ من الإغفال ولو ببذر الشِّقاق الديني أو الجنسي بين الناس.

فكأنَّ الحكمة الإلهية لم تزل ترىٰ البشر غير متأهِّلين لنوال سعادة الأخوة العمومية بالتحابب بين الأفراد، والقناعة بالمساواة الحقوقية بين الطبقات. نعم؛ وُجد للترقّي القريب من الكمال بعض أمثال قليلة في القرون الغابرة، كالجمهورية الثانية للرومان، وكعهد الخلفاء الراشدين، وكالأزمنة المتقطِّعة في عهد الملوك المنظّمين لا الفاتحين مثل أنوشروان وعبد الملك الأموي ونور الدين الشَّهيد وبطرس الكبير. وكبعض الجمهوريات الصغيرة والممالك الموفَّقة لأحكام التقييد الموجودة في هذا الزَّمان. وإنّي أقتصر علىٰ وصف منتهىٰ الترقّي الذي وصلت إليه تلك الأمم وصفاً إجمالياً، واترك للمطالع أن يوازنها ويقيس عليها درجات سائر الأمم.

وربما يستريب في ذلك المطالع المولود في أرض الاستبداد، الذي لم يدرس أحوال الأمم في الوجود، ولا عتب عليه فإنَّه كالمولود أعمىٰ لا يُدرك للمناظر البهية معنىٰ.

قد بلغ الترقّي في الاستقلال الشخصي في ظلال الحكومات العادلة، لأنْ يعيش الإنسان المعيشة التي تشبه في بعض الوجوه ما وعدته الأديان لأهل السعادة في الجنان. حتىٰ إنَّ كلَّ فردٍ يعيش كأنه خالدٌ بقومه ووطنه، وكأنه أمينٌ علىٰ كلِّ مطلب، فلا هو يكلِّف الحكومة شططاً **ولا هي تهمله استحقاراً**:

1- أمينٌ علىٰ السلامة في جسمه وحياته بحراسة الحكومة التي لا تغفل عن محافظته بكلِّ قوتها في حضره وسفره بدون أن يشعر بثقل قيامها عليه، فهي تحيط به إحاطة الهواء، لا إحاطة السور يلطمه كيفما التفت أو سار.

2- أمينٌ علىٰ الملذَّات الجسمية والفكرية باعتناء الحكومة في الشؤون العامة، المتعلِّقة بالترويضات الجسمية والنظرية والعقلية حتىٰ يرىٰ أنَّ الطرقات المسهلة، والتزيينات البلدية، والمتنزهات، والمنتديات، والمدارس، والمجامع، ونحو ذلك، قد وُجِدت كلُّها لأجل ملذّاته، ويعتبر مشاركة الناس له فيها لأجل إحسانه، فهو بهذا النظر والاعتبار لا ينقص عن أغنىٰ الناس سعادةً.

3- أمينٌ علىٰ الحرية، كأنَّه خُلِق وحده علىٰ سطح هذه الأرض، فلا يعارضه معارض

فيما يخصُّ شخصه من دينٍ وفكرٍ وعملٍ وأمل.

4- أمينٌ على النفوذ، كأنَّه سلطانٌ عزيز، فلا ممانع له ولا معاكس في تنفيذ مقاصده النافعة في الأمة التي هو منها.

5- أمينٌ على المزيّة، كأنَّه في أمَّةٍ يساوي جميع أفرادها منزلةً وشرفاً وقوةً، فلا يفضل هو على أحد ولا يفضل أحدٌ عليه، إلا بمزيّة سلطان الفضيلة فقط.

6- أمينٌ على العدل، كأنَّه القابض على ميزان الحقوق، فلا يخاف تطفيفاً، وهو المثمّن فلا يحذر بخساً، وهو المطمئن على أنَّه إذا استحقَّ أن يكون ملكاً صار ملكاً، وإذا جنة جنايةً نال جزاءه لا محالة.

7- أمينٌ على المال والملك، كأنَّ ما أحرزه بوجهه المشروع قليلاً كان أو كثيراً، قد خلقه الله لأجله فلا يخاف عليه، كما أنَّه تقلع عينه إنْ نظر إلى مال غيره.

8- أمينٌ على الشرف بضمان القانون، بنصرة الأمة، ببذل الدم، فلا يرى تحقيراً إلا لدى وجدانه، ولا يعرف طمعاً لمرارة الذُلِّ والهوان.

أما الأسير -ولا أُحزن المطالع بوصف حالته- فأكتفي بالقول: إنَّه لا يملك ولا نفسه، وغير أمينٍ حتى على عظامه في رمسه، إذا وقع نظره على المستبدِّ أو أحد من جماعته على كثرتهم يتعوَّذ بالله، وإذا مرَّ من قرب إحدى دوائر حكومته أسرع وهو يكرر قوله: «حمايتك يا ربّ، إنَّ هذا الدار، بئس الدار، هي كالمجزرة كلُّ من فيها إما ذابح أو مذبوح. إنَّ هذه الدار كالكنيف لا يدخله إلا المضطر.

وقد يبلغ الترقّي في الاستقلال الشخصي مع التركيب بالعائلة والعشيرة، أن يعيش الإنسان معتبراً نفسه من وجه غنياً عن العالمين، ومن وجه عضواً حقيقياً من جسمٍ حيٍّ هو العائلة، ثمَّ الأمَّة، ثمَّ البشر.

ويُنظر إلى انقسام البشر إلى أمم، ثم إلى عائلات، ثم إلى أفراد، وهو من قبيل انقسام الممالك إلى مدنٍ، وهي إلى بيوت، وهي إلى مرافق، وكما أنَّه لا بدَّ لكلِّ مرفقٍ من وظيفةٍ معينة يصلح لها وإلا كان بناؤه عبثاً يستحقُّ الهدم، كذلك أفراد الإنسان لا بدَّ أن يعدَّ كلٌّ منهم نفسه لوظيفة في قيام حياة عائلته أولاً، ثمَّ حياة قومه ثانياً.

ولهذا يكون العضو الذي لا يصلح لوظيفة، أو لا يقوم بما يصلح له، حقيراً مهاناً. وكلُّ من يريد أن يعيش كَلاً على غيره، لا عن عجزٍ طبيعيٍّ، يستحقُّ الموت لا الشفقة، لأنهَّ كالدَّرن في الجسم أو كالزائد من الظُّفر يستحقان الإخراج والقطع، ولهذا المعنى حرَّمت

الشرائع السماوية الملاهي التي ليس فيها ترويض، والسُّكر المعطِّل عن العمل عقلاً وجسماً، والمقامرة والرِّبا لأنهما ليسا من نوع العمل والتبادل فيه. وقد فضَّل الله الكنَّاس علىٰ الحجَّام وصانع الخبز علىٰ ناظم الشِّعر؛ لأنَّ صنعتهما أنفع للجمهور.

وقد يبلغ ترقّي التركيب في الأمم درجة أنْ يصير كلُّ فردٍ من الأمَّة مالكـاً لنفسه تمامـاً، ومملوكـاً لقومه تمامـاً. فالأمَّة التي يكون كلُّ فردٍ منها مستعداً لافتدائها بروحه وبماله، تصير تلك الأمَّة بحجَّة هذا الاستعداد في الأفراد، غنية عن أرواحهم وأموالهم.

الترقّي في القوة بالعلم والمال يتميَّز علىٰ باقي أنواع الترقّيات السالفة البيان تميُّز الرأس علىٰ باقي أعضاء الجسم، فكما أنَّ الرأس بإحرازه مركزية العقل، ومركزية أكثر الحواس، تميّز علىٰ باقي الأعضاء واستخدمها في حاجاته، فكذلك الحكومات المنتظم يترقّىٰ أفرادها ومجموعها في العلم والثروة، فيكون لهم سلطانٌ طبيعي علىٰ الأفراد أو الأمم التي انحطَّ بها الاستبداد المشؤوم إلىٰ حضيض الجهل والفقر.

بقي علينا بحث الترقّي في الكمالات بالخصال والأثرة، وبحث الترقّي الذي يتعلق بالروح؛ أي بما وراء هذه الحياة، ويرقىٰ إليه الإنسان علىٰ سُلَّم الرَّحمة والحسنات، فهذه أبحاث طويلة الذيل، ومنابعها حكميات الكتب السماوية ومدوِّنات الأخلاق، وتراجم مشاهير الأمم.

وأكتفي بالقول في هذا النوع: إنَّه يبلغ بالإنسان مرتبة أن لا يرىٰ لحياته أهمية إلا بعد درجات، فيهُّمه أملاً: حياة أمِّه، ثمَّ امتلاك حريته، ثمَّ أمنه علىٰ شرفه، ثمَّ محافظته علىٰ عائلته، ثمَّ وقايته حياته، ثمَّ ماله، ثمَّ، وثمَّ... وقد تشمل إحساساته عالم الإنسانية كلِّه، كأنَّ قومه البشر لا قبيلته، ووطنه الأرض لا بلده، ومسكنه؛ حيث يجد راحته، لا يتقيَّد بجدران بيت مخصوص يستتر فيه ويفتخر به كما هو شأن الأُسراء.

وقد يترفَّع الإنسان عن الإمارة لما فيها من معنىٰ الكبر، وعن التِّجارة لما فيها من التمويه والتبذُّل، فيرىٰ الشرف في المحراث، ثمَّ المطرقة، ثمَّ القلم، ويرىٰ اللذَّة في التجديد والاختراع، لا في المحافظة علىٰ العتيق، كأنَّ له وظيفة في ترقّي مجموع البشر.

وخلاصة القول: إنَّ الأمم التي يُسعدها جدُّها لتبديد استبدادها، تنال من الشَّرف الحسّي والمعنوي ما لا يخطر علىٰ فكر أُسراء الاستبداد. فهذه بلجيكا أبطلت التكاليف الأميرية برمَّتها، مكتفيةً في نفقاتها بنماء فوائد بنك الحكومة. وهذه سويسرا يصادفها كثيراً أن لا يوجد في سجونها محبوسٌ واحد. وهذه أمريكا أثرت حتىٰ كادت تخرج الفضة من مقام النقد إلىٰ مقام المتاع. وهذه اليابان أصبحت تستنزف قناطير الذهب من أوربا وأمريكا ثمن امتيازات اختراعاتها وطبع تراجم مؤلَّفاتها.

وقد تنال تلك الأمم حظّاً من الملذَّات الحقيقية، التي لا تخطر علىٰ فكر الأُسراء، كلذَّة العلم وتعليمه، ولذَّة المجد والحماية، ولذَّة الإثراء والبذل، ولذَّة إحراز الاحترام في القلوب، ولذَّة نفوذ الرأي الصائب، ولذَّة الحبِّ الطاهر، إلىٰ غير هذه الملذَّات الروحية. وأمَّا الأسراء والجهلاء فملذَّاتهم مقصورة علىٰ مشاركة الوحوش الضارية في المطاعم والمشارب واستفراغ الشهور، كأنَّ أجسامهم ظروف تُملأ وتُفرغ، أو هي دمامل تولد الصديد وتدفعه.

وأنفع ما بلغه الترقّي في البشر؛ هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة ببنائهم سدّاً متيناً في وجه الاستبداد، والاستبداد جرثومة كلِّ فساد، وبجعلهم ألاّ قوة ولا نفوذ فوق قوة الشَّرع، والشَّرع هو حبل الله المتين. وبجعلهم قوَّة التشريع في يد الأمَّة، والأمَّة لا تجتمع علىٰ ضلال. وبجعلهم المحاكم تحاكم السُّلطان والصُّعلوك علىٰ السَّواء، فتحاكي في عدالتها الكبرىٰ الإلهية. وبجعلهم العمال لا سبيل لهم علىٰ تعدّي حدود وظائفهم، كأنهم ملائكة لا يعصون أمراً، وبجعلهم الأمَّة يقظة ساهرة علىٰ مراقبة سير حكومتها، لا تغفل طرفة عين، كما أنَّ الله –عزَّ وجلّ– لا يغفل عمَّا يفعل الظالمون.

هذا مبلغ الترقّي الذي وصلت إليه الأمم منذ عُرِف التاريخ، علىٰ أنَّه لم يقم دليل إلىٰ الآن علىٰ ترقّي البشر في السعادة الحيوية عمّا كانوا عليه في العصور الخالية حتىٰ الحجرية، حتّىٰ منذ كانوا عراةً يسرحون أسراباً، والآثار المشهودة لا تدلُّ علىٰ أكثر من ترقّي العلم والعمران؛ وهما آلتان كما يصلحان للإسعاد، يصلحان للإشقاء، وترقِّيها هو من سُنَّة الكون التي أرادها الله تعالىٰ لهذه الأرض وبنيها، ووصف لنا ما سيبلغ إليه ترقّي زينتها واقتدار أهلها بقوله عزَّ شأنه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس:24]. وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الدنيا وبنيها لم يزالا في مقتبل الترقّي، ولا يعارض هذا أنَّ ما مضىٰ من عمرها هو أكثر مما بقي حسبما أخبرت به الكتب السماوية، لأنَّ العمر شيء، والترقّي شيءٌ آخر.

* * * *

الاستبداد والتخلُّص منه

ليس لنا مدرسة أعظم من التاريخ الطبيعي، ولا برهان أقوىٰ من الاستقراء، من تتبَّعهما يرىٰ أنَّ الإنسان عاش دهراً طويلاً في حالة طبيعية تسمَّىٰ«**دور الافتراس**»، فكان يتجوَّل حول المياه أسراباً تجمعه حاجة الحضانة صغيراً، وقصد الاستئناس كبيراً، ويعتمد في رزقه علىٰ النبات الطبيعي وافتراس ضعاف الحيوان في البرِّ والبحر، وتسوسه الإرادة فقط، ويقوده من بنيته أقوىٰ إلىٰ حيثُ يكثر الرزق.

ثم ترقَّىٰ الكثير من الإنسان إلىٰ الحالة البدوية التي تسمّىٰ «**دور الاقتناء**»: فكان عشائر وقبائل، يعتمد في رزقه علىٰ ادِّخار الفرائس إلىٰ حين الحاجة، فصارت تجمعه حاجة التحفُّظ علىٰ المال العام والأنعام، وحماية المستودعات والمراعي والمياه من المزاحمين، ثمَّ انتقل -ولا يُقال ترقّىٰ- قسم كبير من الإنسان إلىٰ المعيشة الحضرية: فسكن القرىٰ يستنبت الأرض الخصبة في معاشه، فأخصب، ولكن؛ في الشقاء، ولعلَّه استحقَّ ذلك بفعله؛ لأنَّه تعدَّىٰ قانون الخالق، فإنَّه خلقه حرّاً جوَّالاً، يسير في الأرض، ينظر آلاء الله، فسكنَ، وسكن إلىٰ الجهل والذُّلّ، وخلق الله الأرض مباحةً، فاستأثر بها، فسلَّط الله عليه من يغصبها منه ويأسره. وهذا القسم يعيش بلا جامعة، تحكمه أهواء أهل المدن وقانونه: أن يكون ظالماً أو مظلوماً.

ثمَّ ترقّىٰ قسم من الإنسان إلىٰ التصرُّف إمّا في المادة وهم الصُّناع، وإمَّا في النظريات وهم أهل المعارف والعلوم. وهؤلاء المتصرِّفون هم سكان المدن الذين هم إنْ سجنوا أجسامهم بين الجدران، لكنهم أطلقوا عقولهم في الأكوان، وهم قد توسَّعوا في الرِّزق كما توسَّعوا في الحاجات، ولكنَّ أكثرهم لم يهتدوا حتىٰ الآن للطريق المثلىٰ في سياسة الجمعيات الكبرىٰ. وهذا هو سبب تنوُّع أشكال الحكومات وعدم استقرار أمَّةٍ علىٰ شكل مُرضٍ عام. إنَّما كلُّ الأمم في تقلُّباتٍ سياسية علىٰ سبيل التجريب، وبحسب تغلُّب أحزاب الاجتهاد أو رجال الاستبداد.

وتقرير شكل الحكومة هو أعظم وأقدم مشكلة في البشر، وهو المعترك الأكبر لأفكار الباحثين، والميدان الذي قلَّ في البشر من لا يجول فيه علىٰ فيل من الفكر، أو علىٰ جمل من الجهل، أو علىٰ فرسٍ من الفراسة، أو علىٰ حمارٍ من الحُمْق، حتىٰ جاء الزمن الأخير فجّال فيه إنسان الغرب جولة المغوار الممتطي في التدقيق مراكب البخار. فقرر بعض قواعد

أساسية في هذا الباب تضافر عليها العقل والتجريب، وحصحص فيها الحقّ اليقين، فصارت تُعَدُّ من المقررات الاجتماعية عند الأمم المترقية، ولا يعارض ذلك كون الأمم لم تزل أيضاً منقسمة إلىٰ أحزاب سياسية يختلفون شيعاً؛ لأنَّ اختلافهم هو في وجوه تطبيق تلك القواعد وفروعها علىٰ أحوالهم الخصوصية.

وهذه القواعد التي قد صارت قضايا بديهية في الغرب، لم تزل مجهولة أو غريبة، أو منفوراً منها في الشرق؛ لأنَّها عند الأكثرين منهم لم تطرق سمعهم، وعند البعض لم تنل التفاتهم وتدقيقهم، وعند آخرين لم تحز قبولاً؛ لأنَّهم ذوو غرض، أو مسروقة قلوبهم، أو في قلوبهم مرض.

وإنّي أطرح لتدقيق المطالعين رؤوس مسائل بعض المباحث التي تتعلَّق بها الحياة السياسية. وقبل ذلك أذكِّرهم بأنَّه قد سبق في تعريف الاستبداد بأنَّه: «**هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأُمَّة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم**». كما أستلفت نظرهم إلىٰ أنَّه لا يوثق بوعد من يتولىٰ السُّلطة أيّاً كان، ولا بعهده ويمينه علىٰ مراعاة الدين، والتقوىٰ، والحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور علىٰ لسان كلِّ برٍّ وفاجر. وما هي في الحقيقة إلا كلامٌ مبهم فارغ؛ لأنَّ المجرم لا يعدم تأويلاً؛ ولأنَّ من طبيعة القوة الاعتساف؛ ولأنَّ القوة لا تُقابل إلا بالقوة.

ثمَّ فلنرجع للمباحث التي أريد طرحها لتدقيق المطالعين، وهي:

1- **مبحث ما هي الأمَّة؛ أي الشَّعب:**

هل هي ركامُ مخلوقاتٍ نامية، أو جمعية، عبيدٌ لمالكٍ متغلِّب، وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كُرهاً؟ أم هي جمعٌ بينهم روابط دين أو جنس أو لغة، ووطن، وحقوق مشتركة، وجامعة سياسية اختيارية، لكلِّ فردٍ حقُّ إشهار رأيه فيها توفيقاً للقاعدة الإسلامية التي هي أسمىٰ وأبلغ قاعدة سياسية، وهي: «**كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيَّته**».

2- **مبحث ما هي الحكومة:**

هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع، يتصرَّف في رقابهم، ويتمتَّع بأعمالهم ويفعل بإرادته ما يشاء؟ أم هي وكالة تُقام بإرادة الأُمَّة لأجل إدارة شؤونها المشتركة العمومية؟.

3- **مبحث ما هي الحقوق العمومية:**

هل هي آحاد الملوك، ولكنها تُضاف للأمم مجازاً؟ أم بالعكس، هي حقوق جموع الأمم، وتُضاف للملوك مجازاً، ولهم عليها ولاية الأمانة والنّظارة علىٰ مثل الأراضي

والمعادن، والأنهر والسواحل، والقلاع والمعابد، والأساطيل والمعدات، وولاية الحدود، والحراسة علىٰ مثل الأمن العام، والعدل والنظام، وحفظ وصيانة الدين والآداب، والقوانين والمعاهدات والاتِّجار، إلىٰ غير ذلك مما يحقُّ لكلِّ فردٍ من الأمَّة أن يتمتع به وأنْ يطمئن عليه؟

4- **مبحث التساوي في الحقوق:**

هل للحكومة التصّرف في الحقوق العامة المادية والأدبية كما تشاء بذلاً وحرماناً؟ أم تكون الحقوق محفوظة للجميع علىٰ التساوي والشيوع، وتكون المغانم والمغارم العمومية موزَّعة علىٰ الفصائل والبلدان والصنوف والأديان بنسبةٍ عادلة، ويكون الأفراد متساوين في حقِّ الاستنصاف؟

5- **مبحث الحقوق الشخصية:**

هل الحكومة تملك السيطرة علىٰ الأعمال والأفكار؟ أم أفراد الأمة أحرار في الفكر مطلقاً، وفي الفعل ما لم يخالف القانون الاجتماعي؛ لأنَّهم أدرىٰ بمنافعهم الشخصية، والحكومة لا تتداخل إلا في الشؤون العمومية؟

6- **مبحث نوعية الحكومة:**

هل الأصلح هي الملكية المطلقة من كلِّ زمام؟ أم الملكية المقيَّدة؟ وما هي القيود؟ أم الرئاسة الانتخابية الدائمة مع الحياة، أو المؤقَّتة إلىٰ أجل؟ وهل تُنال الحاكمية بالوراثة، أو العهد، أو الغلبة؟ وهل يكون ذلك كما تشاء الصُّدفة، أم مع وجود شرائط الكفاءة، وما هي تلك الشرائط؟ وكيف يصير تحقيق وجودها؟ وكيف يراقب استمرارها؟ وكيف تستمرُّ المراقبة عليها؟.

7- **مبحث ما هي وظائف الحكومة:**

هل هي إدارة شؤون الأمة حسب الرأي والاجتهاد؟ أم تكون مقيَّدة بقانون موافق لرغائب الأمة وإنْ خالف الأصلح؟ وإذا اختلفت الحكومة مع الأمَّة في اعتبار الصالح والمضرّ، فهل علىٰ الحكومة أن تعتزل الوظيفة؟

8- **مبحث حقوق الحاكمية:**

هل للحكومة أن تخصِّص بنفسها لنفسها ما تشاء من مراتب العظمة، ورواتب المال، وتحابي من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها؟ أم يكون التَّصرف في ذلك كلِّه إعطاءً وتحديداً ومنعاً منوطاً بالأمة؟

9- **مبحث طاعة الأمة للحكومة:**

هل الإرادة للأمَّة، وعلىٰ الحكومة العمل؟ أم للإرادة للحكومة وعلىٰ الأمَّة الطاعة؟

وهل للحكومة تكليف الأمَّة طاعةً عمياء بلا فهم ولا اقتناع؟ أم عليها الاعتناء بوسائل التفهيم والإذعان لتتأتَّىٰ الطاعة بإخلاص وأمانة؟

10- **مبحث توزيع التكليفات:**

هل يكون وضع الضرائب مفوَّضاً لرأي الحكومة؟ أم الأمَّة تقرِّر النفقات اللازمة وتعيِّن موارد المال، وتُرتِّب طرائق جبايته وحفظه؟.

11- **مبحث إعداد المَنَعة:**

هل يكون إعداد القوة بالتجنيد والتسليح استعداداً للدفاع مفوضاً لإرادة الحكومة إهمالاً، أو إقلالاً، أو إكثاراً، أو استعمالاً علىٰ قهر الأمَّة؟ أم يلزم أن يكون ذلك برأي الأمَّة وتحت أمرها؛ بحيث تكون القوة منفِّذة رغبة الأمة لا رغبة الحكومة؟

12- **مبحث المراقبة على الحكومة:**

هل تكون الحكومة لا تُسأل عما تفعل؟ أم يكون للأمة حقُّ السيطرة عليها؛ لأنَّ الشأن شأنها، فلها أن تُنبت عنها وكلاء لهم حقُّ الاطِّلاع علىٰ كلِّ شيء، وتوجيه المسؤولية علىٰ أيٍّ كان، ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة علىٰ الحكومة؟

13- **مبحث حفظ الأمن العام:**

هل يكون الشخص مكلَّفاً بحراسة نفسه ومتعلَّقاته؟ أم تكون الحكومة مكلَّفة بحراسته مقيماً ومسافراً حتىٰ من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض؟

14- **مبحث حفظ السُّلطة في القانون:**

هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهي علىٰ الأفراد برأيها؛ أي بدون الوسائط القانونية؟ أم تكون السُّلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقَّتة؟

15- **مبحث تأمين العدالة القضائية:**

هل يكون العدل ما تراه الحكومة؟ أم ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كلِّ مؤثِّر غير الشرع والحق، ومن كلِّ ضغطٍ حتىٰ ضغط الرأي العام؟

16- **مبحث حفظ الدين والآداب:**

هل يكون للحكومة -ولو القضائية- سلطة وسيطرة علىٰ العقائد والضمائر؟ أم تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرىٰ كالدين، والجنسية، واللغة، والعادات، والآداب العمومية علىٰ استعمال الحكمة ما أغنت الزواجر، ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين ما لم تُنتَهَك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية؟ أم كان ذلك في مبدأ ظهور الإسلام، كالإدارة العرفية عقب الفتح؟

17- **مبحث تعيين الأعمال بالقوانين:**

هل يكون في الحكومة –من الحاكم إلىٰ البوليس– من يُطلَق له عنان التَّصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كليّاتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، لا تسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير؟

18- **مبحث كيف توضع القوانين:**

هل يكون وضعها منوطًا برأي الحاكم الأكبر، أو رأي جماعة ينتخبهم لذلك؟ أم يضع القوانين جمعٌ منتخبٌ من قبل الكافّة ليكونوا عارفين حتمًا بحاجات قومهم وما يُلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم، ويكون حكمه عامًا أو مختلفًا علىٰ حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان؟

19- **مبحث ما هو القانون وقوّته:**

هل القانون هو أحكام يحتجُّ بها القوي علىٰ الضعيف؟ أم هو أحكام منتزعة من روابط الناس بعضهم ببعض، وملاحظٌ فيها طبائع أكثرية الأفراد، ومن نصوص خالية من الإبهام والتعقيد وحكمها شامل كلّ الطبقات، ولها سلطان نافذ قاهر مصون من مؤثِّرات الأغراض، والشفاعة، والشفقة، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمَّة فيكون محترمًا عند الكافّة، مضمون الحماية من قِبَل أفراد الأمة؟

20- **مبحث توزيع الأعمال والوظائف:**

هل يكون الحظُّ في ذلك مخصوصًا بأقارب الحاكم وعشيرته ومقرَّبيه؟ أم توزَّع كتوزيع الحقوق العامَّة علىٰ كافَّة القبائل والفصائل، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد؛ بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجًا من الأمَّة، أو هم الأمَّة مصغَّرة، وعلىٰ الحكومة إيجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الإجباري؟

21- **مبحث التفريق بين السُّلطات السياسية والدينية والتعليم:**

هل يُجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخصٍ واحد؟ أم تُخصَّص كلُّ وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بإتقان، ولا إتقان إلا بالاختصاص، وفي الاختصاص، كما جاء في الحكمة القرآنية: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾[الأحزاب:4]، ولذلك لا يجوز الجمع منعًا لاستفحال السلطة.

22- **مبحث الترقّي في العلوم والمعارف:**

هل يُترَك للحكومة صلاحية الضَّغط علىٰ العقول كي يقوىٰ نفوذ الأمَّة عليها؟ أم تُحمل علىٰ توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائي عموميًا بالتشويق والإجبار، وبجعل الكمالي سهلاً للمتناول، وجعل التعليم والتعلُّم حرّاً مطلقًا؟

23- **مبحث التوسُّع في الزراعة والصنائع والتجارة:**

هل يُترك ذلك للنشاط المفقود في الأمَّة؟ أم تلزم الحكومة بالاجتهاد في تسهيل مضاهاة الأمم السَّائرة، ولا سيما المزاحمة والمجاورة، كيلا تهلك الأمَّة بالحاجة لغيرها أو تضعف بالفقر؟

24- **مبحث السَّعي في العمران:**

هل يُترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزَّة نفس السُّكان، أو لانهماكها فيه إسرافاً وتبذيراً؟ أم تحمل على اتِّباع الاعتدال المتناسب مع الثورة العمومية؟

25- **مبحث السَّعي في رفع الاستبداد:**

هل يُنتظر ذلك من الحكومة ذاتها؟ أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعاً لا يترك مجالاً لعودته، من وظيفة عقَلاء الأمة وسراتها؟

هذه خمسة وعشرون مبحثاً، كلٌّ منها يحتاج إلى تدقيقٍ عميق، وتفصيلٍ طويل، وتطبيق على كلِّ الأحوال والمقتضيات الخصوصية. وقد ذكرتُ هذه المباحث تذكِرَةً للكُتَّاب ذوي الألباب وتنشيطاً للنُّجباء على الخوض فيها بترتيب، اتِّباعاً لحكمة إتيان البيوت من أبوابها. وإني أقتصر على بعض الكلام فيما يتعلق بالمبحث الأخير منها فقط؛ أعني مبحث السَّعي في رفع الاستبداد، **فأقول:**

1 – الأمَّة التي لا يشعر كلُّها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحقُّ الحريّة.

2 – الاستبداد لا يقاوَم بالشِّدة إنما يُقاوم باللين والتدرُّج.

3 – يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ما يُستَبدَل به الاستبداد.

هذه قواعد رفع الاستبداد، وهي قواعد تُبعد آمال الأسراء، وتسرُّ المستبدّين؛ لأنَّ ظاهرها يؤمِّنهم على استبدادهم. ولهذا أذكِّر المستبدّين بما أنذرهم الفياري المشهور؛ حيثُ قال: «**لا يفرحنَّ المستبدُّ بعظيم قوَّته ومزيد احتياطه، فكم جبّارٍ عنيدٍ جُنِّد له مظلومٌ صغير**»، وإني أقول: كم من جبّار قهّار أخذه الله أخذ عزيزٍ منتقم.

مبنى قاعدة كون الأمَّة التي لا يشعر أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحقُّ الحريّة هو:

إنَّ الأمَّة إذا ضُرِبَت عليها الذِّلَّة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير تلك الأمَّة سافلة الطِّباع حسبما سبق تفصيله في الأبحاث السَّالفة، حتى إنَّها تصير كالبهائم، أو دون البهائم، لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية، ولا ترى لها في الحياة وظيفة غير التابعية للغالب عليها، أحسنَ أو أساء على حدٍّ سواء، وقد تنقم على المستبدِّ نادراً، ولكنْ، طلباً للانتقام من شخصه لا طلباً للخلاص

من الاستبداد، فلا تستفيد شيئًا، إنما تستبدل مرضًا بمرض؛ كمغصٍ بصداع.

وقد تقاوم المستبدَّ بسَوق مستبدٍّ آخر تتوسَّم فيه أنَّه أقوىٰ شوكةً من المستبدِّ الأول، فإذا نجحت لا يغسل هذا السائق يديه إلا بماء الاستبداد، فلا تستفيد أيضًا شيئًا، إنما تستبدل مرضًا مزمنًا بمرض حديث، وربما تُنال الحرية عفواً، فكذلك لا تستفيد منها شيئًا؛ لأنَّها لا تعرف طعمها، فلا تهتمُّ بحفظها، فلا تلبث الحرية أن تنقلب إلىٰ فوضىٰ، وهي إلىٰ استبدادٍ مشوَّش أشدُّ وطأةً كالمريض إذا انتكس. ولهذا؛ قرَّر الحكماء أنَّ الحرية التي تنفع الأمَّة هي التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، وأمَّا التي تحصل علىٰ أثر ثورةٍ حمقاء فقلّما تفيد شيئًا؛ لأنَّ الثورة –غالبًا– تكتفي بقطع شجرة الاستبداد ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوىٰ مما كانت أولاً [1].

فإذا وُجِد في الأمَّة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها فعليه أولاً: أن يبثَّ فيها الحياة وهي العلم؛ أي علمها بأنَّ حالتها سيئة، وإنَّما بالإمكان تبديلها بخيرٍ منها، فإذا هي علمت بطبعه من الآحاد إلىٰ العشرات، إلىٰ إلىٰ...، حتىٰ يشمل أكثر الأمَّة، وينتهي بالتحمُّس ويبلغ بلسان حالها إلىٰ منزلة قول الحكيم المعرّي:

إذا لم تقُم بالعدل فينا حكومةٌ فنحن علىٰ تغييرها قُدَراء

وهكذا ينقذف فِكرُ الأمَّة في وادٍ ظاهر الحكمة يسير كالسيل، لا يرجع حتىٰ يبلغ منتهاه.

ثمَّ إنَّ الأمم الميتة لا يندر فيها ذو الشَّهامة، إنما الأسف أنْ يندر فيها من يهتدي في أوَّل نشأته إلىٰ الطريق الذي به يحصل علىٰ المكانة التي تمكِّنه في مستقبله من نفوذ رأيه في قومه. وإنِّي أنبِّه فكر الناشئة العزيزة أنَّ من يرىٰ منهم في نفسه استعداداً للمجد الحقيقي فليحرص علىٰ الوصايا **الآتية البيان:**

1 – أن يجهد في ترقية معارفه مطلقًا لا سيما في العلوم النّافعة الاجتماعية كالحقوق والسياسة والاقتصاد والفلسفة العقلية، وتاريخ قومه الجغرافي والطبيعي والسياسي، والإدارة الحربية، فيكتسب من أصول وفروع هذه الفنون ما يمكنه إحرازه بالتلقِّي، وإن تعذَّر فبالمطالعة مع التدقيق.

2 – أن يتقن أحد العلوم التي تكسبه في قومه موقعًا محترمًا وعلميًا مخصوصًا؛ كعلم الدين والحقوق أو الإنشاء أو الطبّ.

(1) قلت: سبحان الله، الكاتب رأىٰ بعين المستقبل ما حدث في مصر مؤخرا، ووصف بدقة، وعبر فأجاد التعبير، ياله من كاتب!

3 – أن يحافظ علىٰ آداب وعادات قومه غاية المحافظة ولو أنَّ فيها بعض أشياء سخيفة.

4 – أن يقلل اختلاطه مع الناس حتىٰ رفقائه في المدرسة، وذلك حفظاً للوقار وتحفُّظاً من الارتباط القوي مع أحد كيلا يسقط تبعاً لسقوط صاحبٍ له.

5 – أن يتجنَّب كليّاً مصاحبة الممقوت عند الناس لا سيما الحكّام ولو كان ذلك المقت بغير حقّ.

6 – أن يجتهد ما أمكنه في كتم مزيّته العلمية علىٰ الذين هم دونه في ذلك العلم لأجل أن يأمن غوائل حسدهم، إنما عليه أن يظهر مزيّته لبعض من هم فوقه بدرجاتٍ كثيرة.

7 – أن يتخيَّر له بعض من ينتمي إليه من الطبقة العليا، بشرط: أنْ لا يُكثر التردد عليه، ولا يشاركه شؤونه، ولا يظهر له الحاجة، ويتكتَّم في نسبته إليه.

8 – أن يحرص علىٰ الإقلال من بيان آرائه وإلا يؤخذ عليه تبعة رأي يراه أو خبرٍ يرويه.

9 – أن يحرص علىٰ أن يُعرف بحسن الأخلاق، لا سيما الصّدق والأمانة والثبات علىٰ المبادئ.

10 – أن يُظهر الشفقة علىٰ الضعفاء والغيرة علىٰ الدين والعلاقة بالوطن.

11 – أن يتباعد ما أمكنه من مقاربة المستبدّ وأعوانه إلا بمقدار ما يأمن به فظائع شرِّهم إذا كان معرَّضاً لذلك.

فمن يبلغ سنَّ الثلاثين فما فوق حائزاً علىٰ الصفات المذكورة، يكون قد أعدَّ نفسه علىٰ أكمل وجه لإحراز ثقة قومه عندما يريد في برهة قليلة، وبهذه الثِّقة يفعل ما لا تقوىٰ عليه الجيوش والكنوز. وما ينقصه من هذه الصِّفات يُنقص من مكانته، ولكنْ؛ قد يستغني بمزيد كمال بعضها عن فقدان بعضها الآخر أو نقصه. كما أنَّ الصِّفات الأخلاقية قد تكفي في بعض الظروف عن الصفات العلمية كلّها ولا عكس، وإذا كان المتصدّي للإرشاد السياسي فاقد الثِّقة فقداناً أصلياً أو طارئاً، يمكنه أن يستعمل غيره ممن تنقصه الجسارة والهمّة والصفات العلمية.

والخلاصة: أنَّ الراغب في نهضة قومه، عليه أن يهيئ نفسه ويزن استعداده، ثمَّ يعزم متوكِّلاً علىٰ الله في خلق النَّجاح.

ومبنىٰ قاعدة أنَّ الاستبداد لا يُقاوم بالشدة، إنما يُقاوم بالحكمة والتدريج هو: أنَّ الوسيلة الوحيدة الفعّالة لقطع دابر الاستبداد هي ترقّي الأمَّة في الإدراك والإحساس، وهذا لا يتأتىٰ إلا بالتعليم والتحميس. ثمَّ إنَّ اقتناع الفكر العام وإذعانه إلىٰ غير مألوفه، لا يتأتّىٰ إلا في زمنٍ طويل، لأنَّ العوام مهما ترقّوا في الإدراك لا يسمحون باستبدال القشعريرة

بالعافية إلا بعد التّروي المديد، وربما كانوا معذورين في عدم الوثوق والمسارعة؛ لأنَّهم أَلِفوا أن لا يتوقعوا من الرؤوساء والدُّعاة إلا الغشّ والخداع غالباً. ولهذا كثيراً ما يحبُّ الأُسراء المستبدَّ الأعظم إذا كان يقهر معهم بالسوية الرؤساء والأشراف، وكثيراً ما ينتقم الأُسراء من الأعوان فقط ولا يمسّون المستبدَّ بسوء؛ لأنَّهم يرون ظالمهم مباشرةً هم الأعوان دون المستبدِّ، وكم أحرقوا من عاصمة لأجل محضّ التشفّي بإضرار أولئك الأعوان.

ثمَّ إنَّ الاستبداد محفوفٌ بأنواعٍ القوات التي فيها قوّة الإرهاب بالعظمة وقوّة الجُند، لا سيما إذا كان الجند غريب الجنسٍ، وقوة المال، وقوة الإلفة علىٰ القسوة، وقوّة رجال الدين، وقوّة أهل الثروات، وقوّة الأنصار من الأجانب، فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لا يُقابَل بعصا الفكر العام الذي هو في أوَّل نشأته يكون أشبه بغوغاء، ومن طبع الفكر العام أنَّه إذا فار في سنة يغور في سنة، وإذا فار في يوم يغور في يوم. بناءً عليه؛ يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام.

الاستبداد لا ينبغي أن يُقاوَم بالعنف، كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً. نعم؛ الاستبداد قد يبلغ من الشدَّة درجة تنفجر عندها الفتنة انفجاراً طبيعياً، فإذا كان في الأمَّة عقلاء يتباعدون عنها ابتداءً، حتىٰ إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها في حصد المنافقين، حينئذٍ يستعملون الحكمة في توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة، وخير ما تؤسَّس يكون بإقامة حكومة لا عهد لرجالها بالاستبداد، ولا علاقة لهم بالفتنة.

العوام لا يثور غضبهم على المستبدّ غالباً إلا عقب أحوال مخصوصة مهيِّجة فورية، منها:

1- عقب مشهد دموي مؤلم يوقعه المستبدُّ علىٰ المظلوم يريد الانتقام لناموسه.

2- عقب حرب يخرج منها المستبدُّ مغلوباً، ولا يتمكَّن من إلصاق عار التغلُّب بخيانة القوّاد.

3- عقب تظاهر المستبدِّ بإهانة الدّين إهانةً مصحوبةً باستهزاء يستلزم حدَّة العوام.

4- عقب تضييق شديد عام مقاضاةً لمالٍ كثير لا يتيسَّر إعطاؤه حتّىٰ علىٰ أواسط الناس.

5- في حالة مجاعة أو مصيبة عامّة لا يرىٰ الناس فيها مواساةً ظاهرة من المستبدّ.

6- عقب عمل للمستبدِّ يستفزُّ الغضب الفوري، كتعرُّضه لناموس العرض، أو حرمة الجنائز في الشرق، وتحقيره القانون أو الشرف الموروث في الغرب.

7- عقب حادث تضييق يوجب تظاهر قسم كبير من النساء في الاستجارة والاستنصار.

8- عقب ظهور موالاة شديدة من المستبدِّ لمن تعتبره الأمَّة عدوّاً لشرفها.

إلىٰ غير ذلك من الأمور المماثلة لهذه الأحوال التي عندها يموج الناس في الشوارع والساحات، وتملأ أصواتهم الفضاء، وترتفع فتبلغ عنان السماء، ينادون: الحقّ الحقّ، الانتصار للحقّ، الموت أو بلوغ الحقّ.

المستبدُّ مهما كان غبياً لا تخفىٰ عليه تلك المزالق، ومهما كان عتياً لا يغفل عن اتِّقائها، كما أنَّ هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه.

فإذا وُجِد منهم بعض يريدون له التهلكة يهوِّرونه علىٰ الوقوع في إحداها، ويُلصقونها به خلافاً لعادتهم في إبعادها عنه بالتمويه علىٰ الناس. إنَّ رئيس وزراء المستبدِّ أو رئيس قُوَّاده، أو رئيس الدِّين عنده، هم أقدر الناس علىٰ الإيقاع به، وهو يداريهم تحذُّراً من ذلك، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلا يوقعه إلا بغتة.

لمثيري الخواطر علىٰ الاستبداد طرائق شتّىٰ يسلكونها بالسّرّ، والبطء، يستقرّون تحت ستار الدين، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم في الخلوات. وكم يلهون المستبدَّ بسوقه إلىٰ الاشتغال بالفسوق والشَّهوات، وكم يغرونه برضاء الأمَّة عنه، ويجسِّرونه علىٰ مزيد التشديد، وكم يحملونه علىٰ إساءة التدبير، ويكتمونه الرُّشد، وكم يشوِّشون فكره بإرباكه مع جيرانه وأقرانه. يفعلون ذلك وأمثاله لأجل غاية واحدة، هي إبعاده عن الانتباه إلىٰ سدِّ الطريق التي فيها يسلكون، أمَّا أعوانه، فلا وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ما شاؤوا أن ينهبوا.

ومبنىٰ قاعدة أنَّه يجب قبل مقاومة الاستبداد، تهيئة ماذا يُستبدل به الاستبداد هو: إنَّ معرفة الغاية شرطٌ طبيعي للإقدام علىٰ كلِّ عمل، كما أنَّ معرفة الغاية لا تفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الإجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقاً، بل لا بدَّ من تعيين المطلب والخطة تعييناً واضحاً موافقاً لرأيِّ الكلِّ، أو الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عدداً أو قوة بأس وإلا فلا يتمّ الأمر، حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعاً، يكون الإقدام ناقصاً نوعاً، وإذا كانت مجهولة بالكليّة عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم، فهؤلاء ينضمّون إلىٰ المستبدِّ، فتكون فتنةً شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذٍ الغلبة في جانب المستبدِّ.

ثمَّ إذا كانت الغاية مبهمة ولم يكن السير في سبيل معروف، ويوشك أن يقع الخلاف في أثناء الطريق، فيفسد العمل أيضاً وينقلب إلىٰ انتقامٍ وفتن. ولذلك يجب تعيين الغاية بصراحة

وإخلاص وإشهارها بين الكافّة، والسعي في إقناعهم واستحصال رضائهم بها ما أمكن ذلك، بل الأَولىٰ حمل العوام علىٰ النداء بها وطلبها من عند أنفسهم. وهذا سبب عدم نجاح الإمام علي ومن وليه من أئمة آل البيت رضي الله عنهم، ولعلَّ ذلك كان منهم لا عن غفلة، بل مقتضىٰ ذلك الزمان من صعوبة المواصلات وفقدان البوستات المنتظمة والنشريات المطبوعة إذ ذاك.

والمراد أنَّ من الضروري تقرير شكل الحكومة التي يراد ويمكن أنْ يُستبدل بها الاستبداد، وليس هذا بالأمر الهيّن الذي تكفيه فكرة ساعات، أو فطنة آحاد، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة والمغالبة. وهذا الاستعداد الفكري النظري لا يجوز أنْ يكون مقصوراً علىٰ الخواص، بل لا بدَّ من تعميمه وعلىٰ حساب الإمكان ليكون بعيداً عن الغايات ومعضوداً بقبول الرأي العام.

وخلاصة البحث أنَّه يلزم أولاً تنبيه حسّ الأمَّة بآلام الاستبداد، ثمَّ يلزم حملها علىٰ البحث في القواعد الأساسية للسياسة المناسبة لها؛ بحيث يشغل ذلك أفكار كلِّ طبقاتها، والأولىٰ أن يبقىٰ ذلك تحت مخض العقول سنين، بل عشرات السنين حتىٰ ينضج تمامًا، وحتىٰ يحصل ظهور التلهّف الحقيقي علىٰ نوال الحرية في الطبقات العليا، والتمنّي في الطبقات السفلىٰ، والحذر كل الحذر من أن يشعر المستبد بالخطر، فيأخذ بالتحذُّر الشديد، والتنكيل بالمجاهدين، فيكثر الضجيج، فيزيغ المستبدُّ ويتكالب، فحينئذٍ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرىٰ فتستولي علىٰ البلاد، وتجدِّد الأسر علىٰ العباد بقليل من التعب، فتدخل الأمَّة في دورٍ آخر من الرقِّ المنحوس، وهذا نصيب أكثر الأمم الشرقيَّة في القرون الأخيرة، وإمَّا أن يساعد الحظّ علىٰ عدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمَّة قد تأهَّلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يمكن لعقلاء الأمَّة أن يكلِّفوا المستبدَّ ذاته لترك أصول الاستبداد، واتِّباع القانون الأساسي الذي تطلبه الأمة. والمستبدُّ الخائر القوىٰ لا يسعه عند ذلك إلا الإجابة طوعًا، وهذا أفضل ما يصادَف. وإن أصرَّ المستبدُّ علىٰ القوّة، قضوا بالزوال علىٰ دولته، وأصبح كلٌّ منهم راعيًا، وكلٌّ منهم مسؤولاً عن رعيته، وأضحوا آمنين، لا يطمع فيهم طامع، ولا يُغلبون عن قلّة، كما هو شأن كلِّ الأمم التي تحيا حياةً كاملة حقيقية، بناءً عليه؛ فليبصَّر العقلاء، وليتَّقِ الله المغرون، وليعلم أنَّ الأمر صعب، ولكن تصوُّر الصعوبة لا يستلزم القنوط، بل يثير همم الرجل الأشمّ.

ونتيجة البحث، أنَّ الله –جلَّت حكمته– قد جعل الأمم مسؤولة عن أعمال من تُحكِّمه عليها. وهذا حقٌّ. فإذا لم تحسن أمّة سياسة نفسها أذلَّها الله لأمَّة أخرىٰ تحكمها، كما تفعل الشرائع بإقامة القيّم علىٰ القاصر أو السفيه، وهذه حكمة. ومتىٰ بلغت أمَّةٌ رشدها، وعرفت

للحرية قدرها، استرجعت عزَّها، وهذا عدلٌ.

وهكذا لا يظلم ربُّك أحداً، إنما هو الإنسان يظلم نفسه، كما لا يذلُّ الله قط أمة عن قلّة، إنما هو الجهل يسبِّب كلَّ علَّة.

وإني أختم كتابي هذا بخاتمة بشرى، وذلك أنَّ بواسق العلم وما بلغ إليه، تدلُّ علىٰ أنَّ يوم الله قريب. ذلك اليوم الذي يقلُّ فيه التفاوت في العلم وما يفيده من القوّة، وعندئذٍ تتكافأ القوات بين البشر، فتنحلُّ السلطة، ويرتفع التغالب، فيسود بين الناس العدل والتوادد، فيعيشون بشراً لا شعوباً، وشركات لا دولاً، وحينئذٍ يعلمون ما معنىٰ الحياة الطيبة: هل هي حياة الجسم وحصر الهمّة في خدمته؟ أم حياة الروح وغذاؤها الفضيلة؟ ويومئذٍ يتسنّىٰ للإنسان أن يعيش كأنَّه عالم مستقلٌّ خالد، كأنَّه نجمٌ مختصٌّ في شأنه، مشتركٌ في النظام، كأنَّه ملكٌ، وظيفته تنفيذ أوامر الرحمن الملهمة للوجدان.

تمَّ الكتاب بعونه تعالى

* * * *

الفهرس

❊ ❊ ❊ ❊